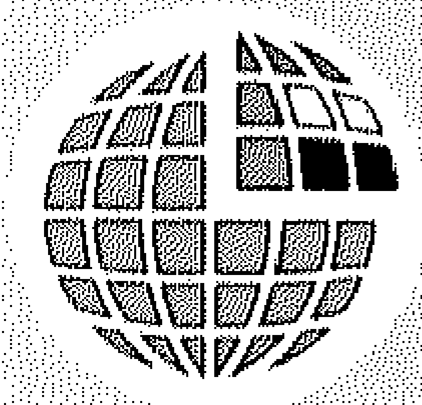
46

موسى السيد علي

القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

القضية الكردية في العراق

من الاستنزاف إلى
تهديد الجغرافيا السياسية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

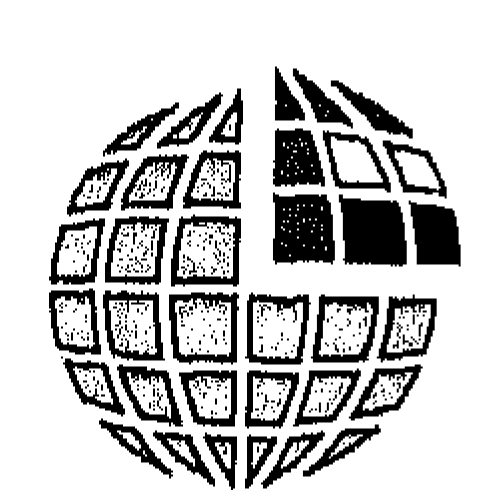
القضية الكردية في العراق

من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية

موسى السيد علي

العدد - 46 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2001

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

لا تفتقر المكتبة العربية إلى العديد من الكتب والدراسات حول أكراد العراق، وهي مؤلفات تناولت القضية الكردية من جوانب كثيرة وسعت لتسليط الأضواء عليها من وجهات نظر متعددة ومتناقضة في كثير من الأحيان. وقد تناولت بعض هذه المؤلفات مشكلة أكراد العراق من زاوية ما عناه الصراع بين الحكومات العراقية والأكراد من استنزاف اقتصادي وسياسي وبشري للبلاد من الداخل من جانب، ومن جانب آخر تأثير القوى الإقليمية والدولية في القضية الكردية العراقية ومساعي هذه القوى لإبقاء العراق في حالة نزف دائم ومن ثم تهديد وحدته الجغرافية والسياسية، واعتبار الورقة الكردية من أهم الأوراق في الصراع لصياغة الأوضاع الداخلية والإقليمية للعراق. لقد تم تناول هذا الجانب في الكثير من الكتب والدراسات ولكن في فترات زمنية متفاوتة، وحاولنا جمع المتناثر هنا وهناك خلال فترة طويلة جداً لخدمة فرضية البحث وأهدافه.

ولا يزعم هذا البحث الإحاطة التامة بالبعد الآنف الذكر في القضية الكردية العراقية لكن مهمته تقوم على تركيز الأضواء على هذا الجانب، وبما يقدم فكرة جيدة للقارئ والمهتم ويمنح هذا البعد وضوحاً وتركيزاً أكثر من السابق. وقد لجأنا إلى منهج الاستقراء التاريخي للأحداث واعتمدنا أحياناً على منهج تحليل المعلومات في رؤية المعطيات وقراءتها حسب توافرها من مصادرها الأصلية قدر الإمكان، فتابعنا تطور المسألة الكردية من هذه الزاوية على فترة تزيد على ثلاثة أرباع القرن بكل ما يمليه ذلك من

ضرورة التكثيف الشديد في الحديث عن المعطيات، وهو أمر لم يمنع من سرد بعض الوقائع حرصاً على الحياد والموضوعية.

لا يعيش الأكراد في العراق وحده، فهم قومية تعيش في تركيا وإيران والعراق وسوريا. وقد حرمهم النظام الدولي الذي ظهر عقب الحرب العالمية الأولى من حق تقرير المصير كبقية الأمم والشعوب. ولم يؤد النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية إلى تغيير جيوسياسي في الدول التي يقطنها الأكراد، بما يسمح لهم بإقامة دولة خاصة بهم على الأرض التي يقطنونها كلها أو على أي جزء من أجزائها. ورغم هذا فإن مسار القضية الكردية في العراق كان مختلفاً عن مثيليه في كل من تركيا وإيران. فقد ظهرت المعضلة الكردية في العراق قضية ساخنة عقب الحرب العالمية الأولى، على خلفية النزاع حول ضم ولاية الموصل بين تركيا وبريطانيا وأول حكومة وطنية عراقية تحت الانتداب البريطاني. أما في تركيا وإيران فقد تأخر تبلور القضية الكردية عدة عقود زمنية، مقارنة بالعراق.

ومن المعروف أن الغالبية العظمى من الأكراد تعيش في تركيا وإيران والعراق، في مناطق جغرافية تشكل الحدود المشتركة لهذه الدول وتمتد في العمق لدرجات متفاوتة من الاتساع، ولهذا شهدت الدول الثلاث عمليات تدخل متبادلة بعضها في شؤون بعض على خلفية المعضلة الكردية في كل بلد. وكان تدخُّل إيران وتركيا في الشأن العراقي أشد نشاطاً وأثراً من تدخل العراق في شؤون الأكراد في هاتين الدولتين منذ ظهور المسألة الكردية إلى الوقت الراهن. وإضافة إلى هذا الجانب كانت مخاوف الدول الثلاث متبادلة من الثورات الكردية في البلدان الثلاثة أو في كل بلد على

حدة، وبخاصة في العراق الذي كان أكراده سباقين إلى إعلان حركات التمرد والثورة والمطالبة بالحكم الذاتي. كما انفرد العراق مقارنة بإيران وتركيا بخاصية اتساع نطاق التدخل الخارجي في الشأن الكردي؛ حدث هذا بالنسبة إلى أكراد العراق منذ عام 1958 من قبل الاتحاد السوفيتي السابق، وتغيرت رياح التدخل منذ عام 1963 لتصبح إيرانية - إسرائيلية - أمريكية، وتطور هذا التدخل إلى حدود المشاركة العسكرية والسياسية مع الأكراد ضد حكومة بغداد في الأعوام 1973، و1974، و1975. وعقب حرب الخليج الثانية تم تدويل المسألة الكردية العراقية بإعلان قيام الملاذ الآمن للأكراد وفرض الحظر على تحليق الطيران العراقي شمال خط العرض 36، ومن ثم انسحاب القوات العراقية والإدارات كافة إلى جنوب هذا الخط. فأتاح ذلك إعلان الفيدرالية وإقامة حكومة كردية محلية.

من المهم الإشارة إلى أن صراع الأكراد في الدول جميعها التي يقطنون فيها ينطلق من مبدأ الحق في تقرير المصير، سواء بإقامة دولة مستقلة لهم أو البقاء في الدول نفسها مع حماية الحقوق الكردية بالحكم الذاتي أو بإقامة نظام فيدرالي. وقد استجابت الحكومات العراقية منذ فترة مبكرة في القرن العشرين لبعض مطالب الأكراد، إلا أن القفزة الكبرى في هذا الإطار حدثت عقب ثورة تموز/ يوليو 1958 التي جعلت العراق شراكة بين العرب والأكراد، ووفرت الأساس السياسي والحقوقي في السعي من أجل حلول تنهي النزاع وتمنح الأكراد حقوقهم ضمن إطار وحدة البلاد، وهو أمر لم يحدث لا في تركيا ولا في إيران. ورغم هذا فإن صراع الأكراد في العراق كان دموياً ومديداً ومكلفاً للغاية؛ حيث لم تتوافر الإرادة السياسية

للاعتراف بالحقوق الكردية كاملة أو ببعضها. وكان من أسباب ذلك معضلة غياب الديمقراطية في العراق كعامل داخلي مهم للغاية في رسم ملامح حل دائم ومقبول لهذه المشكلة، وتأثير عمليات التدخل الخارجي في الشأن الكردي العراقي، وهو تدخل كان ينحى دائماً باتجاه توسيع الفجوة بين الحكومات العراقية وبين الزعامات الكردية سواء بالضغط على الأكراد أو على بغداد بما يحول دون التوصل إلى اتفاقات مقبولة من الطرفين تنهي النزاع وتوفر الاستقرار.

لقد فرض التعقيد الجيوسياسي في المسألة الكردية في كل من إيران والعراق وتركيا نفسه على أكراد العراق، فإقامة دولة كردية في جزء من الأراضي العراقية أمر مرفوض من قبل تركيا وإيران، لأنه يشكل سابقة تشجع الأكراد في الدولتين للمطالبة بذلك، كما أن منح أكراد العراق حقوقهم القومية ضمن إطار عراق واحد لا يحظى بالتأييد من قبل أنقرة وطهران. ورغم هذا فإن ذلك لم يوقف التدخل التركي أو الإيراني في الشأن الكردي العراقي خلال مراحل طويلة، ولكن ليس باتجاهات متماثلة في الظروف والأحوال كلها. وكان أكراد العراق بؤرة صراع متقدمة بالنسبة إلى أبناء جلدتهم في إيران وتركيا ومثلاً أعلى خلال عقود، إلا أن ذلك تغير بعد حرب الخليج الثانية بتأثير العوامل الإقليمية والدولية والحقائق الجديدة التي ظهرت في المنطقة الكردية في العراق.

أكراد العراق 1918 - 1958

تنطلق جملة من الدراسات والأبحاث حول القضية الكردية في العراق من بعض المسلمات، وأهمها القول إن المناطق الكردية في شمال العراق لم

تكن جزءاً من العراق القديم، وإن الدولة العراقية المعاصرة بجغرافيتها السياسية التي ظهرت عقب الحرب العالمية الأولى، هي كيان جديد لا تربطه صلة بالتاريخ القديم لبلاد ما بين النهرين[1]. وينطلق أصحاب هذا الرأي من التنافس الذي كان قائماً بين تركيا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، بصدد السيطرة على ولاية الموصل التي تضم المحافظات جميعها ذات الأغلبية الكردية. وبقيت هذه المشكلة معلقة وموضع نزاع في الفترة 1918 ـ 1925 إلى أن حسمتها عصبة الأمم في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1925 لصالح العراق. ولهذا السبب تستخدم تعابير من قبيل إعادة تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى، أو ما يسمى إلحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية الحديثة.

وتشير تعابير إعادة التقسيم أو الإلحاق ضمناً إلى وجود فرضية حول كردستان موحدة تضم أكراد العراق وإيران وتركيا، رغم عدم وجود أي سند تاريخي لمثل هذا الأمر؛ إذ شهدت المناطق الكردية في الدول الثلاث ظهور الكثير من الإمارات الكردية، التي تمتعت بنوع من الحكم الذاتي خلال سيطرة الدولة العثمانية أو الدولة الصفوية على أجزاء من المناطق الكردية. كما تنفي الفرضية الآنفة الذكر وجود أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية استدعت أن تكون المنطقة الكردية من العراق جزءاً منه.

ولم يكن من مصلحة الإدارة البريطانية في العراق، بشقيها السياسي والعسكري، حسم هذه المسألة وإيضاحها بعد إتمام احتلالها للعراق مباشرة، فاتبعت سياسة منح الأكراد بعض الوعود حول إدارة محلية خاصة بهم تحت السيطرة البريطانية لجذب القبائل والزعماء الأكراد من

جهة، وابتزاز الحكومات العراقية من جهة أخرى. ورغم هذا فإن سلسلة من المراسلات السرية بين المسؤولين الإنجليز في العراق، وأمثالهم في لندن، وفي الهند، تشير إلى عدم وجود رأي موحد بشأن هذه المسألة[2]. وكان ذلك طبيعياً في الفترة 1920 ـ 1923، لأن معاهدة سيفر نصت على منح الأكراد الحق في حكم أنفسهم كبقية الأمم والشعوب التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية.

وإذا كانت المسألة التي ذكرناها نقطة انطلاق في بعض الدراسات فلابد من الإشارة السريعة إلى أن ولاية الموصل - أي محافظات الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية ودهوك في الوقت الراهن - كانت جزءاً من العراق أيام الدولة العباسية. وفي عام 1638 احتل السلطان العثماني مراد الرابع العراق وقسمه إلى ثلاث دويلات. ومنذ عام 1721 أصبحت ولاية الموصل محكومة من قبل وال عربي من آل الجليلي. وفي عام 1835 وضعت ولاية الموصل تحت إدارة والي بغداد وأصبحت سنجقاً، ثم عادت لتصبح ولاية مجدداً عام 1839. وفي عهد الوالي العثماني مدحت باشا (1866) المشهور في العراق كان شمال العراق برمته جزءاً من بلاد ما بين النهرين[3]. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر كانت إيران تسعى لغزو العراق بذريعة النزاعات بين الأمراء الأكراد في العراق. وعندما كانت الأمور تحتدم بين الدولة العثمانية وإيران، كان السفير البريطاني في إيران يتدخل ويقنع الشاه باحترام الحدود القديمة[4]. وبعبارة أخرى، فإن سيطرة إيران على الأكراد في أراضيها ليست جديدة، كما أن وجود شمال العراق كبقية البلاد تحت السيطرة العثمانية ليس جديداً هو الآخر، وكان موضع اعتراف

دبلوماسي أوربي مبكر، هذا إضافة إلى أن إدارة شمال العراق كانت من اختصاص بغداد وواليها العثماني.

ليس الهدف مما سلف الزعم بعدم وجود قضية أو مسألة كردية في العراق، لأن ذلك مناف للحقائق والوقائع. بل أردنا الإشارة إلى نقطة بداية في البحث الموضوعي لها شأن كبير في استنتاجات لاحقة، عند دراسة المسألة الكردية في العراق. فالقول بوجود روابط تاريخية جغرافية واجتماعية لشمال العراق الذي تقطنه أغلبية كردية مع بقية أرجاء العراق شيء، والافتراض بأن شمال العراق قد ضم إلى وسطه وجنوبه في أعقاب الحرب العالمية الأولى شيء مختلف. ففي المرحلة الأولى من الاحتلال البريطاني للعراق، كان هنالك اتجاه بريطاني لعدم دمج العراق الأعلى بالعراق الأسفل، لكن ذلك لم يكن من الناحية العملية ذا مغزى كبير[5].

واللافت للنظر أن القوات البريطانية التي تقدمت نحو مدينة الموصل في عام 1918 واحتلتها، لم تواجه مقاومة شديدة من القوات العثمانية. وكان انسحاب الأخيرة من هذه المدينة قد ترافق مع انسحابها من المناطق الكردية العراقية كلها. فلم تواجه القوات البريطانية الجيش العثماني عندما تمددت إلى أربيل والسليمانية وبقية أنحاء شمال العراق[6]. وقد وقع الحلفاء معاهدة "مودروس" لوقف إطلاق النار بينهم وبين الدولة العثمانية في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، الأمر الذي استخدمته تركيا لاحقاً للمطالبة بولاية الموصل على أساس الوضع الذي كان قائماً عند توقيع هذه المعاهدة. وقد استندت مطالبة تركيا بولاية الموصل إلى عدد من الذرائع والأسباب كان أهمها معاهدة "مودروس"، والزعم بأن العرب في ولاية الموصل أقلية، وأن العرق الكردي لا يختلف عن العرق التركي.

وفي فترة مبكرة من احتلال القوات البريطانية للعراق، ظهرت بوضوح مسألة استثمار المسألة الكردية من قبل الأطراف المتنازعة، فسعت تركيا لتحريض أكراد العراق ضد السلطة البريطانية، وعمل الإنجليز على استثارة مشاعر الغضب بين الأكراد في تركيا. فكانت تركيا تتعاطف مع أكراد العراق، بينما تتعاطف بريطانيا مع أكراد تركيا.

تعد معاهدة سيفر المبرمة بين الحلفاء في 10 أب/ أغسطس 1920 بمنزلة أول اعتراف دولي بوجود المسألة الكردية، رغم وجود آراء أخرى تقول إن القضية الكردية ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، كقضية موضع نزاع دولي. وقد نصت المادة 62 من معاهدة سيفر على إقامة مناطق ذات حكم ذاتي حيثما تتوافر أغلبية سكانية كردية في تركيا، وألزمت المادة 63 تركيا بتنفيذ الحكم الذاتي في واقع الحال، وتناول البند الأخير من المادة 64 من المعاهدة قضية ولاية الموصل، فجاء فيه أن هذه الولاية يمكن أن تنضم إلى دولة كردية، إذا تخلت تركيا عن المناطق الكردية، ووافق الحلفاء على انضمامها ورغب السكان في ذلك[7].

وجاءت معالجة معاهدة سيفر لمسألة ولاية الموصل بصورة منفصلة عن قضية الأكراد في تركيا اعترافاً واضحاً بوجود خصائص معينة تستدعي عدم مساواة مسألة القاطنين في تركيا بأكراد العراق. ومن الناحية العملية والسياسية نجحت بريطانيا في كسب ود الزعماء والقبائل الكردية في العراق على وجه العموم في المرحلة الأولى وبسط سيطرتها على شمال العراق. وتصرفت في هذه المنطقة بطريقة مختلفة عن بقية أنحاء العراق، فأقامت إدارات محلية كردية تحت إشراف الضباط الإنجليز. وعندما قرر

الحلفاء في معاهدة سان ريمو (3 آذار/ مارس 1920) وضع العراق تحت الانتداب البريطاني كانت المنطقة الشمالية منه تخضع للانتداب نفسه، وعندما تكوّن أول مجلس وزراء عراقي في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 برئاسة نقيب أشراف بغداد، وتحت إشراف المندوب السامي البريطاني، احتفظ الإنجليز بالإشراف المباشر على المنطقة الكردية[8].

في 14 شباط/ فبراير 1921 أصبح ونستون تشرشل وزيراً للمستعمرات البريطانية، فقرر عقد مؤتمر في القاهرة للنظر في قضايا الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة. وقد عقد هذا المؤتمر في 11 آذار/ مارس 1921، وحضره لورنس وبرسي كوكس والجنرال هالدين والمس بيل وجعفر العسكري وساسون حسقيل وثلاثة مستشارين بريطانيين. وقد قرر المؤتمر بصفة نهائية اعتماد المقترح بتولي فيصل الأول عرش العراق[9]. كما تقرر في هذا المؤتمر إجراء استفتاء في ولاية الموصل لمعرفة إذا كانت ترغب في الانضمام للعراق تحت عرش الملك فيصل الأول أم تفضل البقاء تحت السيطرة البريطانية المباشرة. والغريب في الأمر أن نقاط الاستفتاء الذي أجرته السلطات البريطانية تعترف بأن العراق يمتد من الحدود الشمالية للموصل حتى البصرة. وقد وافق زعماء الأكراد وشيوخهم ووجهاؤهم في كل من أربيل وكركوك والموصل على الانضمام للمملكة العراقية بينما رفض بعض وجهاء السليمانية ذلك[10].

ويرى عزيز الحاج أن رفض شيوخ السليمانية ووجهائها جاء بتحريض من سلطات الاحتلال البريطاني[11]. ويرى عبدالرزاق الحسني الشيء نفسه، فسكان العراق برمته كانوا قد أصروا على إقامة دولة واحدة من

أقصى شمال ولاية الموصل إلى البصرة، مما يؤكد وجود شعور عام بوحدة الأراضي العراقية[12]. أما المقصود بإجماع العراقيين فلا يعني أنه كان هناك استفتاء عام للسكان، بل كانت العملية تجري بتوزيع "مضابط" تنص على قبول البيعة للملك فيصل الأول أو رفضها، وكان الرأي الحاسم للشيوخ والإقطاعيين والوجهاء في المناطق العربية والكردية على السواء.

فقد صدرت في لواء الموصل 68 مضبطة كلها مؤيدة للملك فيصل الأول، 6 منها أصرت على حماية حقوق الأكراد والأقليات، و7 اشترطت استمرار الانتداب البريطاني في عهد الملك فيصل الأول وحماية حقوق الأقليات. وفي لواء كركوك صدرت 20 مضبطة مؤيدة للملك و21 رافضة له. وجاءت المضابط المؤيدة جميعها من أربيل التي كانت تتبع إدارياً لكركوك[13]. وكركوك التي رفضت تأييد الملك فيصل الأول كان سكانها خليطاً من العرب والأكراد والتركمان، أما أربيل فكانت كردية بنسبة طاغية من السكان، فأيدت الملك، بينما رفضت تأييده مدينة كردية مماثلة هي السليمانية، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تماثل في مواقف السكان على أسس عرقية أو قومية آنذاك، وأن الولاء لشيوخ القبائل أو رجال الدين والوجهاء في المدن يلعب الدور الحاسم.

ورغم الاستفتاء الذي أجري بين وجهاء الأكراد وشيوخهم، فإن السلطات البريطانية في العراق قالت إن نتائج الاستفتاء لا تعني تقييد أكراد العراق بنتائجه. وكانت هذه مشكلة من أوائل المشكلات التي واجهت الملك فيصل الأول بعد توليه عرش العراق، فقد استفسر مراراً من المندوب السامي البريطاني عن السياسة البريطانية إزاء أكراد العراق، وتيقن أن سلطات

الانتداب تناور بمختلف الوسائل من أجل الاحتفاظ بالورقة الكردية، حتى يتم لها تأمين مصالحها كاملة في العراق. فذهب الملك إلى حد القول إن سياسة بريطانيا في المسألة الكردية في العراق لا تقوم على مبدأ «ترك الأمم والجماعات لتقرير مصيرها، بدون إكراه وإجبار»[14]؛ أي أن بريطانيا تريد منع أكراد العراق من تقرير مصيرهم ضمن إطار الدولة العراقية.

وقد أثبتت السنوات من عام 1918 إلى عام 1925 أن سلسلة كبيرة من المناورات البريطانية والمنازعات بين سلطات الاحتلال البريطاني وأول حكومة عراقية في عهد الحكم الوطني بصدد ولاية الموصل، كان هدفها البريطاني الحصول على امتيازات النفط في كل من الموصل وكركوك قبل الاعتراف الرسمي بعائدية ولاية الموصل للعراق. إذ قررت عصبة الأمم في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1925 اعتبار ولاية الموصل جزءاً من العراق[15] بعد أن حصلت بريطانيا على ما تريد في حقول النفط، وتم توقيع أول معاهدة بين الحكومة العراقية وبريطانيا العظمى. لكن هذه النتيجة لم تلغ السابقة البريطانية بصدد عدم الإقرار المباشر بعائدية ولاية الموصل للعراق، كما أن الصراع حول هذه المسألة بين الأطراف الثلاثة؛ بريطانيا وتركيا والحكومة العراقية أوجد بذور مطالبة الأكراد بالحكم الذاتي في وقت مبكر من القرن العشرين.

الإقرار بعائدية الموصل للعراق

في عام 1922 تمكن كمال أتاتورك من حسم الأمور لصالحه في تركيا وقرر إلغاء السلطنة العثمانية ونجح في طرد القوات اليونانية من إزمير

وعقدت هدنة في مودانيا بتركيا بين تركيا وبريطانيا وفرنسا، وكان الاستعداد يجري لتوقيع معاهدة جديدة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا بصدد تقرير مصير تركيا والمنطقة الكردية منها بعد أن أصبحت معاهدة سيفر المبرمة عام 1920 حبراً على ورق. وفي هذه الأجواء كانت بريطانيا تشدد الضغوط على الحكومة العراقية والملك فيصل بهدف التوقيع على معاهدة يتحمل العراق بموجبها نفقات الانتداب البريطاني وأعباءه كافة، وكانت ترفع ورقة الأكراد في وجه الحكومة العراقية، بإدلاء الساسة البريطانيين، وكذلك سلطات الانتداب بعدد من التصريحات حول حق الأكراد في الحكم الذاتي، أو عدم إجبار الأكراد على الاشتراك في انتخابات المجلس التأسيسي العراقي (البرلمان)[16].

وقد شجعت النزاعات بين بريطانيا والملك فيصل الأول والحكومة العراقية، فيما يبدو، كمال أتاتورك على تنشيط التدخل في شمال العراق والمطالبة بولاية الموصل، وبدأت الفصائل التركية المسلحة تتقدم في عمق شمال العراق، وفشلت القوات البريطانية والأكراد الموالون لبريطانيا في وقف الزحف التركي، فنشأ وضع عصيب للقوات البريطانية ولحكومة بغداد في شمال العراق. فاضطرت سلطات الانتداب إلى العفو عن الشيخ محمود البرزنجي وإعادته من منفاه في الهند إلى الكويت ومن ثم إلى بغداد. وفي طريقه من الكويت إلى السليمانية التقى البرزنجي مع المندوب السامي البريطاني والملك فيصل الأول، وفي أثناء المفاوضات اتفق الطرفان على قيام البرزنجي بإعادة النظام في شمال العراق وطرد القوات التركية، مقابل وعد بإقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي[17].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1922 وصل البرزنجي برفقة ضباط عراقيين والمستشار السياسي الإنجليزي الضابط نوئيل، وقد أكد البرزنجي أن «حدود منطقة الحكم الذاتي سوف تقتصر على منطقة السليمانية»[18]. ومن الواضح أن قبول البرزنجي بذلك، ظاهرياً على الأقل، يعد قبولاً بسقف سياسي للمسألة الكردية أوطأ بكثير مما كان يطمح إليه عام 1918. فقد عينت الحكومة البريطانية عام 1918 الشيخ محمود البرزنجي حاكماً عاماً "حكمداراً" على السليمانية تحت إشراف ضابط بريطاني. وفي العام نفسه وصل المندوب السامي البريطاني السير أرنولد ويلسون إلى السليمانية للقاء الزعماء الأكراد، فسلم الشيخ البرزنجي المندوب السامي وثيقة وقع عليها أربعون من زعماء الأكراد ووجهائهم، جاء فيها:

بما أن حكومة صاحب الجلالة عبرت عن استعدادها لتحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي، وترغب في مساعدتنا لنيل الاستقلال، فإننا كممثلين عن الشعب الكردي نتوجه إلى حكومة صاحب الجلالة بطلب منح الشعب الكردي إمكانية السير في طريق التطور السلمي تحت الوصاية البريطانية[19].

لكن قضاء الإنجليز على حركة البرزنجي عام 1919 ومن ثم نفيه إلى الهند، أقنعه على ما يبدو، وبعد قيام الحكم الوطني في العراق، بضرورة البحث عن حلفاء من العرب داخل العراق، كذلك الاستفادة من أية معونة تركية ممكنة. ولم تكن شكوك البرزنجي بسلطات الانتداب في غير موضعها، ففي نهاية عام 1922؛ أي بعد وصوله السليمانية بفترة قصيرة، أرسل البرزنجي من يتفاوض مع بغداد حول الحكم الذاتي، ووصلت

المفاوضات إلى طريق مسدود، واتهمت سلطات الانتداب البريطاني البرزنجي بالعمل مع العرب في العراق ومع تركيا للقيام بثورة شاملة ضد بريطانيا في العراق[20]. ومن جراء وجود أنصار لمحمود البرزنجي بين أكراد تركيا، ونتيجة لخشية بريطانيا والحكومة العراقية من توسع نفوذه اتفقت الحكومة العراقية وسلطات الانتداب على إصدار الحكومة بياناً بصدد الأكراد يؤدي إلى بعث الطمأنينة فيهم قبل اللجوء إلى استخدام القوة ضد البرزنجي، فصدر هذا البيان في منتصف تموز/ يوليو 1922، وجاء فيه:

1. لا تعتزم الحكومة العراقية تعيين الموظفين العراقيين في المناطق الكردية، باستثناء الكوادر الفنية.

2. كما لا تنوي الحكومة إرغام سكان هذه المنطقة على استخدم اللغة العربية في الملفات الرسمية.

3. سيتم ضمان حرية شعائر الطوائف الدينية في المنطقة الكردية[21].

وفي منتصف آب/ أغسطس من العام نفسه بدأت القوات البريطانية بقصف معاقل الشيخ البرزنجي في السليمانية، وقامت تركيا من جانبها بحشد قواتها على الحدود العراقية، لخنق حركة البرزنجي والقضاء على الإدارة الذاتية في السليمانية[22]. وقد تم ذلك بالفعل، وهرب البرزنجي إلى إيران وشاركت السليمانية في انتخابات المجلس التأسيسي العراقي، بخمسة نواب، وطُوى بهزيمة الشيخ محمود البرزنجي الفصل الأول من مطالبة أكراد العراق بالحكم الذاتي أو دولة مستقلة. إلا أن ذلك لم يضع نهاية للمشكلة.

اندماج الأكراد في الدولة العراقية

سبق أن أشرنا إلى أن عصبة الأمم حسمت موضوع عائدية الموصل عام 1925، وفي 5 حزيران/ يونيو 1926 تم التوقيع على اتفاقية بين العراق وتركيا وبريطانيا بصدد ترسيخ الحدود بين العراق وتركيا، وجاء في المادة 12 من هذه الاتفاقية:

«تتخلى السلطات التركية والعراقية عن جميع العلاقات التي تتسم بطابع دبلوماسي أو رسمي مع الزعماء والشيوخ، أو مع أفراد العشائر الأخرى من مواطني الدولة الأخرى، والقائمين حالياً على أراضي الدولة الأخرى. ولن تقبل بوجود أية منظمات، ودعاية، أو اجتماعات ضمن الشريط الحدودي، تكون موجهة ضد دولة من الدولتين»[(23)].

وقد وقعت إيران وتركيا على اتفاقية وردت فيها عبارات مشابهة لمنطوق البند الذي ذكرناه حول الأكراد في البلدين، وذلك عام 1926. لكن الاتفاق على وقف التدخل في الشأن الكردي العراقي، أو التركي أو الإيراني، كان كما هو واضح اتفاقاً على اختلافات لاحقة، فتحت أبواب التدخل في هذا الشأن على مصراعيه، وبخاصة في الشأن الكردي العراقي كما سنرى.

أدى توقيع العراق وبريطانيا العظمى على معاهدة عام 1930 - التي لم يذكر فيها الأكراد أو حقوقهم كأقلية بحرف واحد - إلى موجة من الاحتجاج في بعض المناطق الكردية، وداخل البرلمان العراقي، حيث قدم بعض النواب الأكراد مذكرات احتجاج، وسارت مظاهرات في المدارس

للمطالبة بتحسين الإنفاق على عمليات الإعمار في المناطق الكردية. واستخدمت السلطات البريطانية النار ضد المتظاهرين في السليمانية في 6 أيلول/ سبتمبر 1930. ومنذ هذا التاريخ حتى استسلام الشيخ محمود البرزنجي للقوات البريطانية في أيار/ مايو 1931، جرت مناوشات عسكرية محدودة بين الجيش العراقي والأكراد قام فيها سلاح الجو البريطاني بقصف معاقل الأكراد. وباستسلام محمود البرزنجي تم وضع نهاية فعلية للحركات المسلحة الكردية في السليمانية من عام 1931 إلى عام 1943 حيث بدأ فصل جديد بثورة بارزان التي قادها الملا مصطفى البارزاني وأخوه الأكبر أحمد البارزاني.

يميل بعض دارسي المسألة الكردية في العراق، خلال هذه المرحلة، إلى تضخيم أبعاد الحركات المسلحة الكردية، وإضفاء طابع الثورات الشاملة عليها، أو منحها من الصفات ما ليس فيها. وتأتي في مقدمة هذه الدراسات ما كتبه مؤلفون روس عن هذه القضية، وكذلك ما كتبه بعض أكراد العراق عن تاريخ قضيتهم. كما يميل بعض الدارسين إلى التقليل من شأن هذه الحركات أو طمس أبعادها. لكن الموضوعية والحقيقة موجودتان بين هذا وذاك؛ إذ لم تقم ثورة فلاحية كردية في العراق خلال المرحلة التي بحثناها، بأي وجه من الوجوه، واختصرت ثورة الشيخ محمود البرزنجي، وهو إقطاعي ورجل دين، جانباً كبيراً من المسألة الكردية الداخلية في العراق خلال الفترة 1918 ـ 1943.

وقد تميزت حركة البرزنجي بالطابع المحلي واقتصرت على السليمانية بالدرجة الأولى، وحافظت على طابع قياداتها الإقطاعي ـ العائلي. فلم

ينشأ حزب كردي عراقي في هذه المرحلة، رغم أن أحزاباً عراقية عربية قد تأسست بعد قيام الحكم الوطني في البلاد. كما أن الشيخ محمود البرزنجي أخفق في كسب ولاء الأكراد في المنطقة الكردية كلها، واستمر عدد كبير من رؤساء العشائر والقبائل والوجهاء الأكراد في التعاون مع سلطات الانتداب البريطاني والحكومة العراقية، كما كان للأكراد مقاعد في مجلس النواب العراقي ونصيب من حقائب الوزارات العراقية المختلفة. وانخرط عدد لا بأس به منهم في المؤسسة العسكرية العراقية ضباطاً وقادة ومراتب وجنوداً.

وربما من المهم التحدث عن الأكراد في القوات المسلحة العراقية. فخلال العهد الملكي في العراق كانت نسبة الضباط الأكراد في الجيش العراقي كبيرة قياساً إلى عدد السكان الأكراد. وحسب بعض الآراء فإن الحكومات العراقية المتعاقبة، كانت تحرص على اجتذاب الطلاب الأكراد الموالين لها، للكلية الحربية لسببين أساسيين: أولهما ضمان ولاء هؤلاء للعراق والاستفادة منهم في قمع الحركات الكردية المسلحة. وثانيهما حرص هذه الحكومات على البنية الطائفية للجيش لأن الأكراد في أغلبهم من السنة، ولإبعاد نفوذ الشيعة داخل المؤسسة العسكرية، بحيث كان عدد الضباط الأكراد في الجيش عام 1958 أكبر من عدد الضباط الشيعة[24].

وبغض النظر عن هذا التحليل الطائفي فإن وجود نسبة كبيرة من الضباط الأكراد في العراق الملكي له دلالة سياسية ذات شأن بصدد وجود اندماج حقيقي للأكراد في الدولة العراقية، وهو اندماج ظهر في وقت مبكر. ففي عام 1932 أصبح بكر صدقي قائداً للفرقة الأولى في الجيش

العراقي، الذي كان مكوناً من ثلاث فرق آنذاك، وفي أواخر عام 1935 أسندت إليه مهمة قمع تمرد حصل في الرميثة بلواء الديوانية في الجنوب، وكان بكر صدقي مقرباً من الملك غازي، ولديه طموحات معروفة وأخرى غير معروفة. ففي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 قام بكر صدقي بحركة انقلابية في بغداد أطاحت بحكومة ياسين الهاشمي، وشكل حكمت سليمان وزارة جديدة تولى فيها صدقي وزارة الدفاع. وفي آب/ أغسطس 1937 اغتيل بكر صدقي في الموصل وقيل إن ضباطاً عرباً دبروا اغتياله، وقال آخرون إن الاستخبارات البريطانية كانت تقف وراء اغتياله.

ومهما تكن الحال، فإن بكر صدقي قاد أول انقلاب في تاريخ العراق السياسي وتاريخ الجيش العراقي، ولم يكن من المعروف جيداً أنه كانت له طموحات كردية خاصة أم لا. ومن جهته لا يعتبر رئيس الوزراء العراقي الأسبق ناجي شوكت، على سبيل المثال، بكر صدقي قومياً كردياً، بل مجرد دكتاتور يكره العرب، سهلت الحكومة مهمته فأطاح بها(25). بينما يرى آخرون أنه ربما كان صدقي متعاطفاً مع الأكراد بسبب كونه كردياً، لكنه لا توجد وثائق تثبت أنه كان يعمل لهدف قومي كردي خاص(26). هذا بينما يقول فرتيز غروبا القائم بأعمال ألمانيا في بغداد خلال الفترة 1923 ـ 1939: «لما فاتحني بكر صدقي بخططه في الدفاع عن كردستان، أخبرني أيضاً - ولكن بصورة سرية - أنه كردي، وأنه يهدف إلى خلق دولة كردية تضم أكراد العراق وإيران وتركيا، وأن هذه الدولة يجب أن تكون قادرة على صيانة استقلالها من اعتداء جيرانها. . ويبدو أن بكر صدقي قد صرح بهذه الفكرة ليس لي فقط، وإنما صرح بها لآخرين، وهذا يفسر عداء القوميين العرب [له]، كما يفسر اغتياله فيما بعد»(27).

ويبدو أن الميول القومية لبكر صدقي ونواياه لم تكن معروفة جيداً، ولم تترك أي أثر يذكر على الضباط الأكراد في الجيش العراقي بعد اغتياله. ويؤكد هذا من جانب معين عدم وصول التنافر العربي-الكردي إلى مرحلة أن تسود بينهما الريبة والشكوك بما يستدعي منع الأكراد من الوصول إلى الوظائف الحكومية الحساسة، بما في ذلك الوزارات وحتى رئاسة الوزراء، وقيادة فرق عسكرية أو ما هو أدنى من ذلك.

ليس من الصعب فهم أو تفسير مطالبة الشيخ محمود البرزنجي باستقلال الأكراد في عام 1918. فقد حصل الأكراد كغيرهم من أمم وشعوب الشرق على وعود من دول الحلفاء بتحريرهم ومساعدتهم على إقامة دولتهم القومية. والأكراد يشكلون قومية، لها خصائص تاريخية ولغوية وثقافية، رغم وجود تمايز واضح في اللهجات الكردية، علماً أن المناطق الكردية في كل من إيران وتركيا والعراق لم تخضع يوماً إلى حكم كردي يوحدها. هذا إضافة إلى عدم وجود روابط اقتصادية أو سياسية دائمة بين أجزاء كردستان في الدول الثلاث. ويعترف أشد أنصار الدعوة لإقامة دولة كردية بوجود خصائص اجتماعية عرقلت عملية ظهور وحدة كردية في الدول الثلاث من جراء البنية الإقطاعية القبلية للمجتمع الكردي، هذه البنية التي مازالت تؤدي دوراً مهماً في نشوء الأحزاب السياسية الكردية في العراق وتعاطيها مع الأحداث وعلاقات بعضها مع بعض.

يقول أحد أعضاء الضباط الأحرار الذين أعدوا لثورة تموز/ يوليو 1958 في العراق: «إن الجغرافيا السياسية والاستراتيجية الدولية وقفت ضد قيام دولة مستقلة لهم (الأكراد) وكرست بقاءهم في أربعة أقطار...»[28].

إن عبارة الجغرافيا السياسية لها مغزى مهم في هذا السياق، لأنها تشير ضمناً إلى أن المخططات الاستراتيجية للدول الكبرى لا تنطلق من فراغ بل تتحكم بها عوامل الجغرافيا السياسية، وهي عوامل قابلة للتبدل والتغير في بعض الأحيان وعصية على ذلك في أحيان أخرى.

وربما من المفارقات أن يكون ما يعده الدارسون علامة سلبية في تاريخ المسألة الكردية في العراق، وهي البنية القبلية التي هي موضع افتخار بالنسبة إلى الأكراد وأحزابهم السياسية. فقد مكنت هذه البنية القبلية – وأحياناً الدينية – من إدامة عمليات التمرد والثورة والعصيان في المناطق الجبلية الوعرة، وجعلت العمل السياسي مقروناً بحمل السلاح، لكنها عجزت عن إنتاج مجتمع سياسي في المدن والحواضر الكردية. فكانت هذه المدن في حالات مد الحركات المسلحة تخضع للأحزاب بقياداتها القبلية، وفي حال انحسار هذه الحركات تخضع لسيطرة قاسية من الأجهزة الحكومية. وكما أن المدن الكردية فشلت في إنتاج ظواهرها السياسية، فقد فشلت الحكومات العراقية أيضاً في إيجاد مجتمع سياسي كردي يجنح للحوار ولا يحتكم للسلاح في مساعي البحث عن حل للمسألة الكردية، يرضي بغداد والأكراد معاً.

ورغم جميع فصول الصراع الدامي كان أكراد العراق الأسبق والأفضل في نيل جوانب مهمة من حقوقهم في إطار عراق موحد. فقد نصت المادة 17 من القانون الأساسي العراقي على أن العربية لغة رسمية وأجازت استخدام لغات أخرى أساسية بقانون خاص. وقد صدر عام 1931 قانون اللغات المحلية الذي اعتبر أن اللغة الكردية لغة التعليم في المناطق الكردية

وأجاز القانون استخدام العربية والكردية أو التركية في المحاكم حسب قرار يصدر من القضاء، بل حدد القانون شكل كتابة اللغة الكردية في السليمانية وأربيل وكركوك وترك حرية اختيار حروفها في الموصل. وقبل هذا قامت لجنة من وزارة المعارف العراقية بترجمة كتب الدراسة الأولية من العربية إلى الكردية، وتم استخدام الحروف العربية في الكتابة الكردية[29]، لأن الكردية لم تكن لغة كتابة آنذاك.

وبكل المقاييس فإن ما حصل عليه أكراد العراق، في فترة مبكرة من ظهور قضيتهم، لا يقارن بأي وجه من الوجوه، بوضع الأكراد في إيران وتركيا حيث تنكر حقوقهم ولا يعترف بأن لهم قومية مختلفة عن الأتراك والفرس. ورغم الحركات المسلحة الكردية، وإراقة الكثير من الدماء، كان صوت الدعوة للأخوّة بين العرب والأكراد، في الحركة السياسية العراقية، طاغياً في مختلف المراحل والظروف. لكن هذه الأصوات لم توقف الصراع الدموي ولم تنجح في إيجاد حلول للمسألة الكردية في العراق.

إن مسألة الاعتراف بوجود حقوق قومية للأكراد في عراق موحد، ليست مسألة جديدة على الإطلاق، ففي 21 كانون الأول/ ديسمبر 1926 خاطب رئيس الوزراء العراقي مجلس النواب بقوله: «يجب على الحكومة العراقية أن تمنح الأكراد حقوقهم، وأن يكون موظفوهم من بينهم وأن تكون اللغة الكردية لغتهم الرسمية»[30]. وفي عام 1930 أقيم احتفال بمناسبة توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام 1930، قال فيه الملك فيصل الأول: «إن من واجبات العراقي تشجيع أخيه الكردي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي»[31].

بعد فشل حركة الأخوين أحمد والملا مصطفى البارزاني عامي 1931 و1932 تم فرض الإقامة الجبرية عليهما مع عدد من أنصارهما من قبيلة بارزان في مدينة السليمانية. وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية وظهور اهتمام ألماني شديد بالأوضاع في داخل العراق وسعي الأركان الألمانية لفتح جبهة ضد الحلفاء في العراق تم نقل الأخوين البارزانيين من السليمانية إلى الناصرية في جنوب العراق خشية قيام الأكراد بأية حركات تؤثر في المجهود الحربي البريطاني في الشرق.

وعندما قام رشيد عالي الكيلاني بحركته في أيار/ مايو 1941 ضد بريطانيا، اتصلت السلطات البريطانية في العراق بمصطفى البارزاني وحاولت إقناعه بالعودة إلى أربيل وإقناع الضباط الأكراد بالتمرد على أوامر رشيد الكيلاني والحكومة التي أقامها، مقابل وعود بمنح الأكراد الاستقلال بعد نهاية الحرب. وقد استشار الملا مصطفى البارزاني أخاه الأكبر أحمد، فرفض الأخير العروض البريطانية(32)، لكن هنالك من يشك بوجود هذا الرفض، لأن السلطات البريطانية أعادت مصطفى البارزاني إلى السليمانية وخصصت له الحكومة العراقية راتباً شهرياً زهيداً لم يكن يكفيه وهو تحت الإقامة الجبرية(33). وهنالك ما يؤيد هذا الرأي في واقع أن مسعود مصطفى البارزاني الذي روى سيرة أبيه السياسية والشخصية لم يأت على ذكر إعادة الأب إلى السليمانية، فقفز في كتابه «**البارزاني والحركة التحررية الكردية**» من عام 1940 حين كان الأب في الناصرية إلى عام 1943 وهو يغادر السليمانية سراً إلى إيران(34).

لقد شجعت حركة رشيد الكيلاني، رغم الفشل الذي منيت به، الملا مصطفى البارزاني على التفكير في إعلان ثورة جديدة في شمال العراق، من منطلق أن الانشغال البريطاني العام في الحرب العالمية الثانية، واهتزاز الأوضاع الداخلية وتشرذمها في العراق بعد حركة الكيلاني، لن يمكن لا القوات البريطانية ولا الحكومة العراقية من توجيه ضربة قاصمة وسريعة لأية حركة تمرد جديدة. وقبل أن يهرب مصطفى البارزاني من الناصرية، كان قد أجرى اتصالات مع زعماء منطقة بارزان، وكذلك مع حزب كردي ظهر حديثاً في أربيل هو حزب "هيوا ـ الأمل" بهدف كسب التأييد والقيام بتمرد جديد. وحصل على وعود بالوقوف معه في حال إعلان الثورة.

وقد شهد المجتمع الكردي في العراق تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمة في الفترة 1931 ـ 1943، حين أعلن مصطفى البارزاني ثورته الثانية؛ إذ ظهرت فئات مثقفة تعلمت في المدارس الكردية وأكملت تعليمها في بغداد وانخرط المئات من الأكراد في الجيش العراقي كضباط ومراتب، وكذلك في سلك الشرطة ونما الوعي السياسي لدى الأكراد. الأمر الذي سمح بظهور أولى الجمعيات والأحزاب السياسية الكردية، القائمة على مبدأ التنظيم الحزبي المعروف. فتأسس حزب "هيوا ـ الأمل" عام 1939 من اندماج عدد من الجمعيات، وفي أول برنامج سياسي لهذا الحزب ظهرت أفكار توحيد المناطق الكردية في العراق وإيران وتركيا، في دولة واحدة: «صارت أهدافنا القومية والوطنية البعيدة، هي توحيد أجزاء كردستان والمطالبة بدولة مستقلة للأمة الكردية. أما أهدافنا القريبة الآنية فكانت تتضمن المطالبة بتشكيل إدارة ذاتية لمنطقة كردستان»[35].

إلا أن أهم ما تمكن ملاحظته في هذه الفترة أن الأحزاب والجمعيات الكردية لم تكن في مواقع قيادة الحركات المسلحة؛ إذ استمر ذلك من اختصاص شيوخ القبائل والوجهاء، وهو أمر أكدته حركة تمرد الملا مصطفى البارزاني عام 1943 . فبعد أن غادر مصطفى البارزاني السليمانية إلى الأراضي الإيرانية حصل على بعض الأسلحة من أكراد إيران ثم عاد إلى الأراضي العراقية، وكان أول ما قام به توجيه رسالة إلى الحكومة العراقية يعلمها فيها بوصوله واستعداده للثورة ما لم تستجب لمطالبه[36] . فقام الجيش العراقي بمهاجمة مناطق بارزان، ولم يصمد البارزاني طويلاً، فلاذ بالفرار ومعه قرابة 1200 مقاتل إلى الأراضي الإيرانية في منطقة كان الجيش السوفيتي يسيطر عليها[37] .

يقول جلال الطالباني إن حركة الملا مصطفى البارزاني كانت تستهدف رفع المظالم عن عشيرة بارزان، ولم تكن تحمل أهدافاً قومية كردية عامة، ورغم هذا «فقد اعتبرها الوطنيون الأكراد حركة عادلة معادية للاضطهاد القومي والظلم الأجنبي والاستعماري، لذلك أيدوها، وحاولوا استغلالها وتطويرها إلى حركة تحمل المطالب القومية الكردية أيضاً»[38] .

اتسمت القضية الكردية في الفترة 1918 ـ 1958؛ أي إلى قيام الجمهورية في العراق، بالطابع المحلي في أحداث التمرد التي وقعت. فقد تمرد محمود البرزنجي في السليمانية وكذلك فعل الملا مصطفى البارزاني وقبله أخوه أحمد في منطقة بارزان الجبلية الوعرة، وفي الحالتين كان الدعم الخارجي لعمليات التمرد محدوداً للغاية ويقتصر على دعم الأكراد في تركيا أو إيران لأبناء جلدتهم في العراق. وخلال هذه المرحلة لم تقدم

الحكومتان الإيرانية أو التركية أي دعم لأكراد العراق ولم تظهر محاولات جدية لاستثمار قوى خارجية للحركة الكردية في العراق، إلا من جانب الاتحاد السوفيتي وذلك بتوفيره الدعم المعنوي والإعلامي والسياسي خصوصاً في سنوات الحرب العالمية الثانية، حين احتلت القوات السوفيتية أجزاء من الأراضي الإيرانية أتاحت لأكراد إيران إعلان قيام دولة مستقلة في "مهاباد" سميت جمهورية مهاباد، وشارك عدد من الضباط الأكراد العراقيين والملا مصطفى البارزاني في إقامتها، بعد هروب البارزاني ومن معه عام 1945 إلى إيران. وبعد سحق جمهورية مهاباد الكردية في إيران عام 1946، لجأ الملا مصطفى البارزاني ومن معه إلى الاتحاد السوفيتي حيث بقي هناك إلى عام 1958[39].

وإضافة إلى الطابع المحلي والقبلي للحركات الكردية المسلحة، اتسمت سياسة الحكومات العراقية خلال الفترة التي ذكرناها بوجود قاعدة ثابتة هي الاعتراف المبدئي بحقوق الأكراد في العراق، والإصرار الشديد على أن هذا الاعتراف يجب ألا يمس بأي حال من الأحوال وحدة العراق الجغرافية السياسية. وكما لم يحدث لا في إيران ولا في تركيا، دخلت الحكومة العراقية في طريق الحوار مع الزعامات الكردية، منذ قيام الحكومة الوطنية عام 1921 حتى قيام الجمهورية 1958، لكن جميع الحوارات لم تفض إلى إيقاف التمرد المسلح أو إطفاء جذوة النزوع الكردي إلى الانفصال عن العراق، أو تثمر عن اتفاق على إقامة حكم محلي أو ذاتي للمنطقة الكردية في البلاد.

الأكراد وثورة 14 تموز/يوليو 1958

كان نجاح ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 واستيلاء ضباط الجيش العراقي على السلطة وإطاحة النظام الملكي انعطافة سياسية حادة داخل البلاد، تركت بصماتها على الأوضاع الإقليمية والدولية. ونقلت المسألة الكردية إلى مرحلة جديدة سياسياً ودستورياً وعملياً.

لقد تأسس تنظيم الضباط الأحرار الذي قاد الثورة عام 1952، من خلايا مغلقة في وحدات الجيش العراقي، تم ربطها وتنظيمها عام 1954 وأصبحت كتلة واحدة تحت قيادة عامة عام 1956، ولم يكن بين الضباط الأحرار أي ضابط كردي بارز؛ إذ كان الطابع العربي هو الغالب من جراء التأثر بثورة تموز/ يوليو 1952 في مصر، وبزعامة جمال عبدالناصر، وبسبب اشتراك عدد من الضباط الأكراد العراقيين في إقامة جمهورية مهاباد في إيران، الأمر الذي أضعف الميول بإشراكهم في تنظيم سري ينوي قيادة انقلاب في أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومنذ الأيام الأولى للثورة أصبحت المسألة الكردية في العراق موضع مخاوف متناقضة، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإلى جانب وجود تنظيم الضباط الأحرار نجحت الأحزاب السياسية العراقية المعارضة آنذاك في إقامة جبهة الاتحاد الوطني من الأحزاب التالية: الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي. وقد رفضت الأحزاب

جميعها باستثناء الحزب الشيوعي العراقي ضم الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان (هذا هو اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك بزعامة الملا مصطفى البارزاني). ونتيجة لرفض الأحزاب القومية وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني في جبهة الاتحاد الوطني لجأ الحزب الشيوعي إلى إقامة تحالف ثنائي مع هذا الحزب[40].

وقد تجاهلت الأحزاب القومية العربية على وجه العموم الخوض في تعقيدات المسألة الكردية في برامجها وخطابها السياسي قبل قيام ثورة تموز/ يوليو بينما كان الحزب الشيوعي يلعب الدور الأول في الترويج للقضية الكردية، لأنه الحزب الوحيد الذي يضم الأكراد والعرب وأبناء الأقليات من جهة، وبسبب تكوينه الأيديولوجي من جهة أخرى. رغم هذا فإن الأحزاب الديمقراطية الليبرالية كان موقفها مختلفاً إزاء المسألة الكردية، فالحزب الوطني الديمقراطي على سبيل المثال يؤكد في برنامجه على أن «الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون»[41]. أما حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب فقد نص برنامجهما على مساواة العرب والأكراد دون الإخلال بسلامة الوحدة العراقية[42]. ورغم هذا فإن المسألة الكردية لم تكن موضع نزاعات بين الأحزاب العربية المعارضة قبل ثورة تموز/ يوليو، وكانت هناك أسباب ذاتية وموضوعية لاستبعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني عن الإطار السياسي الذي هيأ للثورة؛ أي جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الأحرار في وقت واحد. فقد انطلق الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس عام 1946 في برنامجه ونشاطه

السياسي والإعلامي دون وضع الواقع الموضوعي في الاعتبار وهو وجود أكراد العراق في دولة إلى جانب العرب، فكان يتصرف وكأن قضية الأكراد منفصلة كلياً عن قضايا العرب في العراق، وكان يركز على الشأن الكردي في البلاد. لكنه يعترف اعترافاً نظرياً بشعار الكفاح المشترك للعرب والأكراد في العراق. ولم يمنع هذا قيامه بتغذية مشاعر الكفاح المنفصل للأكراد باعتباره الطريق الأساسي الذي يحقق لهم أهدافهم القومية[43]. والملاحظ بناء على ما أسلفنا وجود تناقض حقيقي في رؤية المسألة القومية الكردية من بعض الأحزاب العربية العراقية ومن جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الأحرار، مقارنة بين الفترة التي سبقت الثورة، والأشهر التي تلتها.

ظهرت خلافات في أيار/ مايو 1958 بين تنظيم الضباط الأحرار واللجنة العليا التي تقود هذا التنظيم، وفي 12 حزيران/ يونيو 1958 تمت إعادة تشكيل اللجنة العليا، فتألفت من عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف وعبدالوهاب الشواف ورفعت الحاج سري، إضافة إلى أعضاء آخرين. وفي الاجتماع الذي عقد في التاريخ المذكور تم الاتفاق على البرنامج السياسي للثورة، فنصت المبادئ العامة على ما يلي:

1. القضاء على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري.
2. القضاء على الإقطاع بسن قانون الإصلاح الزراعي.
3. تحرير العراق سياسياً واقتصادياً والخروج من حلف بغداد وإعلان سياسة الحياد الإيجابي.

4. إصلاح النظم الاجتماعية والاقتصادية وتطويرها لخير مجموع الشعب.
5. العمل على تحقيق الوحدة العربية في البدء بالوحدة مع الجمهورية المتحدة.
6. إطلاق الحريات العامة للشعب.
7. القضاء على الفساد والرشوة والمحسوبية وتطهير الجهاز الحكومي وتسليم إدارات الدولة إلى أيد وطنية نظيفة.
8. تحرير فلسطين من العصابات الصهيونية[44].

ولم ترد عبارة واحدة في برنامج الضباط الأحرار تشير إلى المسألة الكردية في العراق أو تدعو إلى إيجاد حل لها، لكن الأمور تغيرت بسرعة هائلة بعد نجاح الثورة؛ إذ ظهرت الخلافات بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف منذ الأيام الأولى لنجاح الثورة، فاستند عبدالكريم قاسم إلى تأييد الشيوعيين في الشارع العراقي، وكان الحزب الشيوعي آنذاك الأفضل تنظيماً بين الأحزاب العراقية، فاجتاح الشارع العراقي وأصبح قوة كبيرة مؤثرة، وهو الأمر الذي يفسر ما جاء في الدستور المؤقت الذي أصدرته الثورة في 27 من تموز/ يوليو 1958، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور المذكور على ما يلي:

«يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر الدستور حقوقهم القومية، ضمن الوحدة العراقية»[45].

كان الإقرار بحقوق الأكراد في الدستور قد أحدث قفزة نوعية ومكسباً كبيراً للأكراد ربما لم يكونوا يتوقعونه؛ إذ لم يذكر البيان الأول لثورة 14 تموز/ يوليو الأكراد أو المسألة الكردية بل أشار إلى تأليف «جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط بروابط الإخوة مع الدول العربية والإسلامية»[46].

ولقد أصدرت حكومة الثورة عفواً عاماً عن الأكراد المشتركين في عمليات التمرد بما فيهم البارزانيِّين والملا مصطفى البارزاني، وفي الأشهر الأولى بعد الثورة صدرت صحف سياسية كردية باللغة الكردية، وتأسست مديرية معارف كردية وأصبحت اللغة الكردية لغة التدريس والمعاملات الرسمية في المنطقة الكردية[47].

وإضافة إلى دور الشيوعيين في دعم المسألة الكردية والمناداة بالاعتراف بالحقوق الكردية في حكم ذاتي ضمن الجمهورية العراقية، عرف عن الجنرال عبدالكريم قاسم تعاطفه مع الأكراد لأسباب قيل إن لها علاقة بتأثره بمجموعة بكر صدقي؛ الضابط الكردي المعروف وقائد أول انقلاب عسكري في العراق، وقيل أيضاً إن سبب هذا التعاطف هو كون والدة الجنرال عبدالكريم قاسم كردية[48].

تقدم الملا مصطفى البارزاني بعد ستة أسابيع من نجاح الثورة بطلب إلى الحكومة العراقية من أجل السماح له بالعودة إلى العراق ووافقت الحكومة على ذلك، ووصل إلى بغداد في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1958، بعد مروره بالقاهرة ومقابلته للرئيس جمال عبدالناصر وإعلان تأييده لثورة

تموز/ يوليو في العراق[49] . وقد استقبله في بغداد عبدالكريم قاسم، وأهداه مئات البنادق وخصص له راتباً شهرياً واقترح عليه الإقامة في السليمانية. أما سبب هذا الموقف فيرجع حسب بعض الآراء إلى حاجة عبدالكريم قاسم لحلفاء بعد خلافاته مع التيار القومي العربي، داخل صفوف الضباط الذين قادوا ثورة تموز/ يوليو معه[50] . فخلال فترة وجيزة بعد نجاح الثورة حدثت انقسامات حادة في صفوف كبار ضباط الجيش، وظهرت ميول قوية لدى عبدالكريم قاسم لإقامة نظام حكم الفرد الواحد، وإبعاد الضباط القوميين العرب والتنكيل بهم، والاستناد إلى دعم الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني. وقام الحزب الشيوعي بتأسيس ميليشيات مسلحة تحت اسم "المقاومة الشعبية" انخرط فيها الكثير من الأكراد، وكان ذلك قد تم بموافقة عبدالكريم قاسم ودعمه؛ بهدف موازنة الضغوط التي سلطت عليه من كبار قادة الجيش من الضباط القوميين العرب والأحزاب القومية العربية في البلاد.

ولم يدخر الأكراد الموالون للبارزاني ولا الشيوعيون جهداً في جعل عبدالكريم قاسم في مواجهة التيار القومي العربي، الذي راحت رموزه تفكر جدياً بخلعه وتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، فجاءت القطيعة بين عبدالكريم قاسم وجمال عبدالناصر إثر الكشف عن محاولة انقلابية قام بها ضباط بعثيون وقوميون ورشيد عالي الكيلاني لإطاحة عبدالكريم قاسم، فتم إلقاء القبض على عبدالسلام عارف ورشيد الكيلاني وعدد من الضباط وأعلن عبدالكريم قاسم القطيعة مع الجمهورية العربية المتحدة، وكان ذلك حافزاً قوياً لقيام حركة الشواف العسكرية التي انطلقت من

الموصل، ثم أخمدت بتعاون عبدالكريم قاسم والشيوعيين وأنصار البارزاني، ووقعت مجازر في الموصل وكركوك في آذار / مارس 1959[51].

كانت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قلقة ومتناقضة حيال الأوضاع الداخلية في العراق فقد حذر السفير البريطاني في بغداد عبدالكريم قاسم من محاولة انقلاب عبدالسلام عارف ورشيد الكيلاني[52]، بينما كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تضغطان عليه للحد من تنامي الشيوعية في العراق، وتشجعانه على الابتعاد عن الجمهورية العربية المتحدة[53].

وفي الوقت الذي تولى فيه مصطفى البارزاني قمع حركات التمرد لدى بعض القبائل الكردية، والإيغال في دعم عبدالكريم قاسم، كانت مخاوف تركيا وإيران تزداد من الأوضاع في المنطقة الكردية العراقية؛ إذ كانت طهران وأنقرة على اقتناع بأن مصطفى البارزاني يتظاهر بدعم عبدالكريم قاسم وأن هدفه من ذلك تحقيق انفصال الأكراد عن العراق[54].

وفي تقييمها لهذه المرحلة ترى أدبيات الحزب الشيوعي العراقي أن العلاقة الوثيقة بين هذا الحزب والحزب الديمقراطي الكردستاني وبين عبدالكريم قاسم لم تدم سوى أقل من عام، حيث بدأ الأخير هجمات منظمة ضد الشيوعية وتنكر لوعوده حول منح الحقوق للأكراد[55]، وأن ذلك كان السبب المباشر لعودة الاقتتال إلى شمال العراق واندلاع ما يسميه الأكراد ثورة أيلول/ سبتمبر 1961.

وقد ساهم الأكراد بصورة مباشرة في تقرير مصير عبدالكريم قاسم، فقد استند الأخير وهو يوجه ضرباته للقوى القومية العربية في العراق

(البعثيين، والناصريين، والوحدويين الاشتراكيين) إلى تأييد الأكراد والحزب الشيوعي، وبعد تفكيك أواصر علاقات عبدالكريم قاسم بهذين الطرفين أصبح عملياً مكشوف الظهر مقابل القوى السياسية جميعها في البلاد، مما سهل إطاحته في شباط/ فبراير 1963.

ومن المهم تسليط الضوء على بعض جوانب تطور المسألة الكردية خلال الفترة 1958 ـ 1963. فكما أن ثورة تموز/ يوليو 1958 غيرت المعطيات السياسية كاملة في العراق، وأثرت في توازن القوى الإقليمية، واستدعت صراعات حول العراق من لون جديد، بين الاتجاهات الوحدوية العربية وبين الشيوعيين والأكراد، فإن معطيات ثورة تموز/ يوليو خلقت أوضاعاً جديدة في المنطقة الكردية، ببروز فئات مثقفة وفئات من الطبقة الوسطى أدت دوراً مهماً في إعادة تأسيس الحزب الكردي عام 1960 تحت اسم جديد هو الحزب الديمقراطي الكردستاني، مع بقاء رئاسته للملا مصطفى البارزاني، ونيل أكراد العراق لدعم الاتحاد السوفيتي، حيث جعلت هذه العوامل جميعها صراع الحكومة العراقية مع الأكراد مختلفاً هذه المرة جذرياً عن الفترة التي سبقت ثورة تموز/ يوليو، كما جعلت من حركات التمرد التي قادها مصطفى البارزاني أشد تنظيماً وأكثر قوة وأوسع انتشاراً من الناحية الجغرافية. وقد عززت العوامل الآنفة طموحات مصطفى البارزاني، فقدم في تموز/ يوليو 1961 مذكرة إلى الحكومة العراقية تطالب بحكم ذاتي واسع للأكراد.

وقد رفضت الحكومة العراقية مطلب البارزاني، وبدأت تظهر حوادث صغيرة في البدء ضد مخافر الشرطة والوحدات العسكرية إلى أن أعلنت

الثورة الكردية في 11 أيلول/ سبتمبر 1961، فبدأت مرحلة قاسية من القتال بين الحكومة العراقية وقبائل كردية موالية لها (وهي البارادست، ولولان، والزيباري، والمارقي، والريتاني، والمكاكي، والسورجي) وبين البارزاني والموالين له[56].

وإن كنا لسنا معنيين في إطار هذا البحث بإيراد التفاصيل العسكرية لهذا الصراع، فإنه يمكن تأكيد أن حرب استنزاف العراق وجيشه واقتصاده قد بدأت بالفعل على نطاق واسع في أيلول/ سبتمبر 1961، وأن مجرى الصراع العسكري والسياسي اتخذ طابعاً حاداً وكبد أطرافه خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات.

وبدأت في هذه الفترة الاتهامات الحكومية العراقية بوجود أطراف تساند الأكراد، وصرح عبدالكريم قاسم غير مرة أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقفان وراء الأكراد. وربما يوجد الكثير من الصحة في هذه الاتهامات؛ إذ كتبت المجلة المركزية للأحزاب الشيوعية «**قضايا السلم والاشتراكية**» مقالاً هاجمت فيه الأكراد وتحديداً من أسمتهم البرجوازيين الأكراد مذكرة بأن حكومة عبدالكريم قاسم معادية للإمبريالية على العموم، وإن كانت سياستها الداخلية بعيدة عن الديمقراطية. وساد الدفء في هذه الفترة بين حكومة عبدالكريم قاسم وموسكو وقامت الأخيرة بتزويد العراق بأسلحة استخدمت ضد التمرد الكردي[57].

ورغم العلاقات الوثيقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي عند إعلان تمرد أيلول/ سبتمبر 1961، اكتفى الحزب الشيوعي باتخاذ موقف وسط بين الطرفين، وطالب في منشوراته

ونشاطاته بحل سلمي للمسألة الكردية[58]، محذراً من الفوائد التي تجنيها القوى المعادية لثورة تموز في هذا الصراع.

لم يستطع الجيش العراقي حسم الأمور بسرعة، بل خاض بمساندة القبائل الكردية الموالية لحكومة بغداد حرباً طويلة استخدموا فيها أساليب حرب العصابات في مناطق جبلية وعرة، ولم يوضع حد للمعارك إلا عقب إطاحة عبدالكريم قاسم في شباط/ فبراير 1963، وظهر لأول مرة مفهوم التوقيع على هدنة بين الأكراد والحكومة العراقية، وجاء ذلك بمنزلة اعتراف بعجز الحكومات العراقية عن قمع التمرد الكردي بصورة حازمة، ولتجنيب شمال البلاد التحول إلى ساحة حرب دائمة تخفت نيرانها مرة وتتأجج مرات أخرى، حيث يتم بين حرب وأخرى عقد عدد من الهدنات والدخول في مباحثات مع الأكراد لا تفضي إلى نتيجة أو حل.

يقول أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار في تقييمه للفترة 1958 ـ 1963 إن فشل ثورة تموز/ يوليو في تحقيق بعض أهدافها لا يعود إلى افتقارها إلى الزعيم القائد فقط «بل يعود أيضاً إلى التطاحن الحزبي والعقائدي الذي أعقبها، فلقد انهارت جبهة الاتحاد الوطني التي كانت تضم الأحزاب الوطنية. وأخذ كل حزب يطالب بتطبيق مبادئه وأهدافه، ولقد أدى ذلك إلى انقسام ضباط الثورة أنفسهم. . . فأخذوا يتآمرون فيما بينهم ويتآمر بعضهم على بعضهم الآخر»[59]. وولد ذلك كله حالة من عدم الاستقرار العام ووقوع عدة محاولات انقلابية فاشلة، وتحويل شمال العراق إلى أرض للنزف البطيء والمديد، وتوج ذلك بانقلاب عام 1963.

الأكراد وانقلاب البعث الأول

من أهم أسباب نجاح انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 عزلة حكومة عبدالكريم قاسم عن التيارات القومية العربية، وتقريبها للشيوعيين ثم إبعادهم والتنكيل بهم، والخلافات التي ظهرت مع الحركة القومية الكردية ومصطفى البارزاني، ولهذا جاءت إطاحتها نتيجة طبيعية للأوضاع القائمة، الأمر الذي مكن قوى قومية عديدة من الائتلاف مع بعض جنرالات الجيش في إتمام عملية إطاحة عبدالكريم قاسم والاستيلاء على السلطة.

ولقد ساهمت ثلاث كتل قومية في الانقلاب هي حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب وحركة الاشتراكيين الوحدويين. إضافة إلى كتلة عبدالسلام عارف وأحمد حسن البكر العسكرية. ورغم مشاركة جميع الاتجاهات القومية العربية الفاعلة آنذاك في الانقلاب فإن حزب البعث أدى الدور الأول في الإعداد لإطاحة عبدالكريم قاسم ومن ثم احتلال مواقع السلطة مع كتلة عبدالسلام عارف العسكرية. ومنذ الأسابيع الأولى للانقلاب ظهرت جرثومة انقلاب آخر؛ إذ لم يكن الانسجام متوافراً بين كتلة الجنرالات وبين الأحزاب السياسية[60].

قبل إطاحة عبدالكريم قاسم أجرى حزب البعث وشركاؤه اتصالات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بهدف كسب تأييده، وقد وافق الحزب المذكور على إطاحة عبدالكريم قاسم لقاء وعد بتحقيق الحكم الذاتي للأكراد[61]. وتأكد هذا التأييد في البرقية الفورية التي أرسلتها قيادة الحزب

الديمقراطي الكردستاني بعد نجاح الانقلاب مباشرة إلى بغداد وأعلنت فيها تأييدها إطاحة عبدالكريم قاسم مؤكدة على ما أسمته "تعانق الثورتين" ، هذا إضافة إلى توجيه قيادة الحركة المسلحة الكردية رسالة للحكومة الجديدة تتضمن آراء بصدد حل المسألة الكردية[62] . وفي المقابل صدر بيان من مجلس "قيادة الثورة" في بغداد يقر الاعتراف بالحقوق القومية الكردية على أساس اللامركزية ويتضمن الإشارة إلى إدارة محلية . كما تم إطلاق سراح السجناء الأكراد وألغيت قرارات إبعاد بعضهم ، فساد جو من الهدوء في شمال العراق ، وتوقفت العمليات العسكرية[63] .

كان مصطفى البارزاني قد دخل في صراع مميت مع حكومة عبدالكريم قاسم ، وكان بحاجة ماسة إلى هدنة ، وإلى إحداث تغيير في السلطة السياسية في بغداد لعل ذلك يمنحه كل مطالبه أو بعضها ، وكان حزب البعث وشركاؤه يحتاجون إلى تأمين الجبهة المشتعلة في شمال العراق ، لذلك فإنهم حين وعدوا الأكراد بالحكم الذاتي كانوا تحت وطأة الحاجة إلى كسب مصطفى البارزاني أو تحييده على الأقل ، والأهم من ذلك كان حزب البعث وشركاؤه لا يمتلكون رؤية متفقاً عليها وواضحة حول طبيعة الحكم الذاتي ؛ إذ كانت تعابير اللامركزية والحقوق الكردية تتردد ولكن دون أن توضع ضمن إطار محدد[64] . هذا إلى جانب وجود مخاوف متأصلة لدى حزب البعث من أن يكون الحكم الذاتي الذي يطالب به مصطفى البارزاني مجرد مقدمة ، أو خطة تكتيكية للانفصال اللاحق عن العراق ، ووجود مخاوف في المقابل لدى مصطفى البارزاني بنكث حزب البعث لوعوده وعدم تلبية ما يريد .

كانت الهدنة العسكرية بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير قد صبت في مصلحة المسلحين الأكراد ومصطفى البارزاني، حيث أعادوا سيطرتهم على الكثير من المناطق التي طردوا منها خلال عمليات القتال في عهد حكومة عبدالكريم قاسم[65]. وكانت حكومة البعث، برئاسة عبدالسلام عارف منشغلة بأمرين في آن واحد؛ الدخول في مباحثات وحدة ثلاثية مع مصر وسوريا، والقضية الكردية، هذا إضافة إلى مطاردة ذيول الشيوعيين لإقصائهم عن الحياة السياسية في البلاد.

وكان من الطبيعي أن تثير مباحثات الوحدة العراقية - السورية - المصرية المخاوف لدى مصطفى البارزاني، وحاولت الحكومة تهدئة هذه المخاوف، بتصريحات تدل على الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد، وعن وجود مشروع للحكم الذاتي، إلا أن صورة هذا الحكم الذاتي لم تنضج سواء فيما يتعلق بالعراق ككيان سياسي أو في حال انضمامه إلى الوحدة مع سوريا ومصر. وانتقلت القضية الكردية من بغداد إلى القاهرة، حيث أجرى قادة البلدان الثلاثة مباحثات واتصالات حول الوحدة في أواخر آذار/ مارس ونيسان/ إبريل 1963.

وكانت حكومة عبدالسلام عارف البعثية قد ضمت ثلاثة وزراء أكراد هم: بابا علي وزيراً للزراعة وحميد شلخاو وزيراً للشؤون الاجتماعية وفؤاد عارف وزير دولة. وفي 24 شباط/ فبراير 1963 أرسلت الحكومة العراقية فؤاد عارف إلى القاهرة كي يجتمع بالرئيس الراحل جمال عبدالناصر ويطلعه على مطالب أكراد العراق. وفي 30 آذار/ مارس سافر جلال الطالباني مع الوفد الرسمي والشعبي العراقي إلى القاهرة بهدف

عرض مطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان الطالباني يشغل منصب عضو مكتب سياسي في الحزب المذكور. وقدم الطالباني مذكرة لقادة الدول الثلاث جاء فيها:

1. إذا بقي العراق دون تغيير في كيانه، تقتصر مطالب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من حكومة الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية الكردية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

2. إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي، يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه غير المتأول ولا المضيق عليه.

3. إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة عربية أخرى، يكون الشعب الكردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة، وعلى نحو يحقق العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل[66].

وكان موقف الرئيس جمال عبدالناصر من المسألة الكردية يتلخص بالآتي: رفض الانفصال عن العراق رفضاً مطلقاً، وتأييد مطالب الأكراد العادلة، وعدم جدوى حل القضية بالصراع المسلح[67].

لقد أثار إرسال الحكومة العراقية وزيراً كردياً إلى القاهرة غيظ مصطفى البارزاني الذي أعلن في 23 شباط/ فبراير 1963 أنه أرسل من يمثله للتفاوض في بغداد وليس في العواصم العربية الأخرى. وطلب من بغداد إصدار بيان في أول آذار/ مارس تعترف فيه بالحكم الذاتي للأكراد، ملمحاً إلى أنه إذا لم يحدث ذلك سيعلن الاستقلال الكردي ويستأنف القتال[68]. ولا يمكن تفسير موقف البارزاني سوى كونه إشارة قوية منه إلى ضيقه من

مباحثات الوحدة العربية الثلاثية ورفضه قيام أكثر من طرف عربي في السعي لإيجاد حل للمسألة الكردية في العراق؛ إذ سعى البارزاني في هذه الفترة بالتحديد إلى وضع الحكومة العراقية تحت ضغط الأمر الواقع فإما أن تعجل الحكومة بإعلان الحكم الذاتي وبالصيغة التي يريدها أو أن يشعل الحرب مجدداً.

وفي الأول من آذار/ مارس 1963، ورداً على بيان البارزاني قالت حكومة بغداد إنها تضمن الحقوق الكردية. وفي الخامس من الشهر نفسه بدأت المفاوضات بين الحكومة وممثلين عن مصطفى البارزاني. وحمل الوفد الكردي ما يمكن تسميته مطالب ثقيلة وجديدة في آن واحد، حيث بدا أن مصطفى البارزاني متعجل لفرض ما يريد، قبل أن يتضح مصير الاتصالات العراقية ـ المصرية ـ السورية بصدد الوحدة الثلاثية. ولبيان صحة ما ذكر آنفاً، من المهم إيراد مطالب الوفد الكردي كما هي:

1. الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي للأكراد في العراق، على أن ترسل نسخة عنه للأمم المتحدة مع نسخة عن الدستور الجديد.
2. تحدد الحدود الجغرافية بتركيا شمالاً وإيران شرقاً وسوريا غرباً وجبال حمرين جنوباً.
3. جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في مدارس المنطقة الكردية.
4. الحكم الذاتي:

أ. حكومة ديمقراطية برلمانية يرأسها نائب رئيس وحكومة ومجلس وطني كردي. وتبقى وزارات الخارجية والدفاع والمالية تحت سيطرة الحكومة المركزية.

ب . يمثل الأكراد في الحكومة الوطنية وتكون حصتهم فيها مساوية لنسبتهم إلى مجموع سكان العراق .

5. الجيش :

أ . يخدم الأكراد في الجيش العراقي بنسبة تعادل نسبتهم إلى مجموع سكان العراق ، ويشكلون وحدات كردية محضة .

ب . يخدم الأكراد في جميع فروع القوات المسلحة .

ج . يكون تشكيل المؤسسات العسكرية مشابهاً للمؤسسات العسكرية الموجودة في الجمهورية العراقية .

6. تتألف الموازنة من الجمارك وتشمل ما لا يقل عن ثلثي عوائد النفط المستخرج من الآبار الموجودة في كردستان .

7. تبقى فرق الأنصار في كردستان إلى أن يتم تشكيل الجيش وتزود الحكومة الأنصار بالطعام واللباس والمخصصات[69] .

واللافت للنظر في هذه المطالب الحدود الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي ، فجبال حمرين تقع جنوب كركوك ، ومن جهة الحدود السورية فإن الموصل وتوابعها تقع داخل منطقة الحكم الذاتي ؛ إذ ستبقى الخارطة الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي موضع نزاع دائم بين الأكراد والحكومات العراقية المتعاقبة ، وتبقى المشكلة التي تسهم بصفة مباشرة بتفجير المفاوضات وعدم وصولها إلى نتيجة مرضية للطرفين .

رفضت الحكومة العراقية هذه المطالب لكن المفاوضات لم تنقطع . وفي 17 نيسان/ إبريل 1963 ، أعلن عن اتفاق أولي بصدد قيام دولة فيدرالية بين

العراق وسوريا وهي الدولة التي أعلن عن قيامها رسمياً في 30 أيلول/ سبتمبر 1963. وفي 24 نيسان/ إبريل عدل الأكراد بعض مطالبهم انسجاماً مع هذا التطور[70]. وكشفت المفاوضات المتقطعة في 6 و7 و8 حزيران/ يونيو 1963، واستمرت حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1963. وشهدت هذه المرحلة لأول مرة في تاريخ القضية الكردية مساهمة وحدات من الجيش العربي السوري في القتال ضد الأكراد؛ إذ دخلت قوات اليرموك السورية (قوامها أربعة آلاف مقاتل) الأراضي العراقية في 12 حزيران/ يونيو 1963 وخاضت أولى معاركها ضد قوات مصطفى البارزاني في الرابع عشر من الشهر نفسه وطهرت قضاء دهوك من المسلحين الأكراد في الخامس والعشرين منه[71].

ودامت الحرب الجديدة أربعة أشهر وتمكن الجيش العراقي خلالها بمساندة القوات السورية والقبائل الكردية المناوئة لمصطفى البارزاني من دفع مقاتليه إلى قمم الجبال في أقصى الشمال والشمال الشرقي، على حدود تركيا وإيران. ورغم هذا لم تستطع الحكومة دفع مصطفى البارزاني للاستسلام أو إنهاء التمرد المسلح، وكان لإيران دورها في عدم انهيار البارزاني[72].

وفي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 قاد عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية انقلاباً من الداخل على حلفائه القوميين فأقصى رئيس مجلس الوزراء أحمد حسن البكر والبعثيين جميعهم الذين كانوا يتولون مهام رسمية. وفي 10 شباط/ فبراير 1964 أبرمت الحكومة الجديدة وقفاً لإطلاق النار مع مصطفى البارزاني وانتهت بذلك الحرب الكردية الثانية كما يسميها الأكراد[73].

كانت أسباب فشل المباحثات التي أجرتها الحكومة العراقية مع مصطفى البارزاني لا تتعلق بالاعتراف العام بالحقوق الإدارية للأكراد بل بالجوانب المتعلقة بتحديد المنطقة المشمولة بنظام الإدارة اللامركزية، حيث لم تعترف الحكومة العراقية آنذاك سوى بمحافظة السليمانية بوصفها محافظة ذات أغلبية كردية من السكان. ويرى قادة الأكراد أن سبب فشل المباحثات هو عدم جدية الحكومة العراقية في التوصل إلى اتفاق حول شكل الحكم المحلي في المنطقة الكردية، وهو اقتناع كان قائماً لدى الحزب الشيوعي العراقي أيضاً[74].

لقد طالب الأكراد بالحكم الذاتي وفق الأسس التالية:

1. اعتبار العراق دولة واحدة تتألف من قوميتين رئيسيتين هما العرب والأكراد، تتمتعان بحقوق متساوية وتعبّران عن رغبتهما في العيش المشترك.
2. على الدستور العراقي النظر في تشكيل الأجهزة التشريعية والتنفيذية العليا في البلاد بمشاركة الأكراد.
3. إنشاء مجالس الحكم الذاتي التشريعية والتنفيذية وانتخابها من قبل السكان على أساس اقتراع مباشر[75].

واعتبر الأكراد مشروع الإدارة اللامركزية مرفوضاً ولا يلبي الحدود الدنيا من مطالبهم.

قيام أول إدارة كردية

مر الأكراد في هذه الفترة بأشهر عصيبة؛ إذ نجحت القوات العراقية بتكبيد مسلحيهم خسائر كبيرة وأبعدت نفوذهم عن المدن والبلدات الصغيرة. ومن المفارقات المتأتية عن الصراع الدولي إزاء العراق موقف الاتحاد السوفيتي آنذاك، فقد أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً جاء فيه: «واضح لكل فرد أن تلبية مطالب الشعب الكردي العادلة من شأنها أن توطد فقط استقلال الدولة العراقية وأن تساعد على استقرار الوضع السياسي داخل البلاد»[76]. وانتقد البيان بشدة سياسة الحكومة العراقية. ويمكن تفسير الموقف السوفيتي هذا بسبب الحملات التي تعرض لها الشيوعيون في العراق آنذاك، بالإضافة إلى خشية موسكو من تدخل محتمل لكل من إيران وتركيا في مجريات الأحداث في شمال العراق. وفي 14 أيار/ مايو 1964 أصدر رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى دستوراً مؤقتاً جديداً للجمهورية العراقية اعترف فيه بشراكة العرب والأكراد في إدارة شؤون البلاد.

بعد إطاحة الحكومة البعثية سارع مصطفى البارزاني إلى إرسال مذكرة ووفد للتفاوض مع حكومة الرئيس عبدالسلام عارف، وفي الفترة من عام 1964 حتى مطلع عام 1965، خاض الطرفان مباحثات متعددة، لكن دون نتيجة تذكر، وتبادل الطرفان فيها المشروعات والمقترحات، دون أن يتزحزح كل طرف عن مواقفه. وكان أبرز تطور قد حدث خلال عام 1964 الخطوة التي اتخذها مصطفى البارزاني في تشرين الأول/ أكتوبر 1964 (بعد مرور ثمانية أشهر على صمود الهدنة ووقف إطلاق النار) وهي

إعلانه تأسيس برلمان كردي ومجلس وزراء كردي من 11 وزيراً. وكتب حينها آدامس شميدت في صحيفة **نيويورك تايمز** يقول: «إن الأكراد بقيادة الجنرال ملا مصطفى البارزاني قد حافظوا على حكم ذاتي بالفعل، وحين فشلوا بعد محاولة طويلة الأمد بإقناع بغداد بإعطائهم ما اعتبروه حقوقهم القومية، فإنهم الآن قد انتزعوا هذه الحقوق»[77].

ويستند الرأي الآنف الذكر إلى واقع أن البارزاني قد عزز وجوده المسلح والعسكري في شمال العراق بعد سلسلة من الحروب التي فشلت الحكومة العراقية بحسمها. وجاء إعلان قيام برلمان وحكومة كردية من طرف واحد، في نطاق سعي البارزاني لفرض الأمر الواقع أمام الحكومة العراقية وتأسيس أول إدارة محلية بمعزل عن بغداد ودون رضاها، وهو أمر سوف يتطور بعد عام 1970، على نطاق واسع، ويؤدي إلى إقامة إدارة محلية ذات صلاحيات واسعة كما سنرى.

ورغم خطوة مصطفى البارزاني هذه استمرت الهدنة حتى نيسان/ إبريل 1965، وبدا واضحاً أن قادة الجيش العراقي والرئيس عبدالسلام عارف قد نفد صبرهم وأصبحت مسألة إعادة هيبة الدولة في شمال العراق قضية ملحة، فاندلع القتال في نيسان/ إبريل واستمر حتى أواخر عام 1965. وقد ازداد الدعم الإيراني للبارزاني بصورة أخافت القادة العراقيين بشكل جدي، الأمر الذي دفع وزير الدفاع العراقي آنذاك للقول إن الشرق والغرب يقومان بمساعدة المتمردين الأكراد على خلق إسرائيل أخرى في شمال العراق كما تعاونا على إقامة إسرائيل عام 1948[78].

وفي 13 نيسان عام 1966 توفي الرئيس عبدالسلام عارف في حادث طائرة، وتولى الرئاسة بعده شقيقه عبدالرحمن عارف، وأعلن البارزاني الهدنة مجدداً، وكان يعول فيما يبدو، على رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبدالرحمن البزاز، الذي سبق أن أعلن عن برنامج لحل المسألة الكردية. وقد أعلن البزاز برنامجه المكون من 12 بنداً في 29 حزيران/ يونيو 1966 وتضمن الاعتراف بالقومية الكردية ومساواتها بالعرب في العراق، وتنفيذ مطالب الأكراد ضمن إطار اللامركزية، واعتبار الكردية لغة رسمية في شمال البلاد، وتمثيل الأكراد في برلمان جديد حسب نسبتهم من السكان(79).

ومن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بصدد الآراء والمشروعات الحكومية العراقية من عام 1961 حتى عام 1966، وفي الفترة اللاحقة أيضاً حقيقة عدم وجود آلية دستورية فعلية لتنفيذ المشروعات المطروحة، فجميع المشروعات تؤكد مشاركة الأكراد في السلطة التشريعية والتنفيذية، في ظل غياب وجود سلطة تشريعية في بغداد؛ فلا دستور دائم، ولا مؤسسات دستورية منتخبة، ولا برلمان. وفي كل مشروع يتم الإعلان عن انتخابات يمثَّل فيها الأكراد، إلا أن هذه الانتخابات لم تحدث أبداً منذ قيام الجمهورية في العراق حتى الوقت الراهن.

وكان التعاطي مع المسألة الكردية يتم دوماً من قبل سلطات تنفيذية في عهود من عدم الاستقرار والانقلابات المضادة، ومن الصعب - إن لم يكن من المستحيل - افتراض توفير صيغ سياسية لحل المسألة الكردية سلمياً ضمن إطار وحدة العراق الجغرافية، دون أن تقوم مؤسسات دستورية ضامنة لذلك بدورها في تشريع أطر الحل وصيغ التنفيذ. لكن معضلة

غياب المؤسسات الدستورية، لم تكن عقبة تحول دون حل المسألة الكردية فقط، بل معضلة كبرى أمام الاستقرار السياسي في البلاد برمتها. ولم يحل غياب المؤسسات الدستورية في العراق دون حصول الأكراد على الكثير من حقوقهم وتنفيذها على أرض الواقع، مع وجود الآمال وإعلان الاستعداد لتلبية مطالب الأكراد المشروعة كافة ضمن إطار وحدة العراق أرضاً وشعباً.

وكان لتأثير العامل الخارجي على القيادات الكردية أهمية كبيرة، في إخفاق المساعي لإيجاد الحلول؛ إذ يتدخل العامل الخارجي بقوة كسبب معرقل في المراحل الحاسمة مما يعيد الأمور دائماً إلى البداية. كما كان الأكراد عند كل منعطف إيجابي في مواقف الحكومات العراقية، يزيدون من مدى المطالب واتساعها، وكان ذلك يؤدي إلى إثارة حفيظة الحكومات ومخاوفها، ولهذا كان الصراع لا يدور على قضية الاعتراف بالأكراد أو حقوقهم، بل طبيعة هذه الحقوق وحدودها وما يمكن أن تؤدي إليه من نتائج مستقبلية، في ظل تمسك تيارات كردية متطرفة بنظرية أن كل ما يمكن أن يحصل عليه الأكراد في العراق ما هو إلا خطوة تتلوها خطوة.

يقول جوناثان راندل، وهو صحفي وكاتب أمريكي متعاطف مع الأكراد ولا يمكن اتهامه بالعمل إلى جانب القيادات العربية في العراق، إن الخصوم السياسيين لمصطفى البارزاني كانوا يعتقدون أن نجاحه سوف يؤدي إلى تفكيك الكيان العراقي، «ولم يكن أعداء الأكراد مخطئين في تحليلهم هذا. فبعد اندلاع القتال عام 1961، اعتقد أكراد كثيرون بصدق، أنهم يقاتلون من أجل الحصول على وضع خاص لكردستان وربما استقلالها

أيضاً. ويؤكد أحد أبرز مساعدي البارزاني آنذاك هذا الأمر قائلاً: حتى في تلك الأيام كنا ندرك أن البارزاني يسعى لإقامة دولة كردية»[80].

ورغم صحة الكثير من المخاوف لدى ساسة العراق وضباط الجيش العراقي، فقد جازفت الحكومات العراقية والأحزاب والشخصيات السياسية في البلاد حين اعترفت من حيث المبدأ بحقوق الأكراد ضمن إطار اللامركزية أو الحكم الذاتي، لعدم وجود دولة إقليمية أو قوة عظمى آنذاك مستعدة لمساندة مطالب كهذه بالنسبة إلى أكراد العراق. بل على العكس من ذلك لأن الاعتراف بحقوق الأكراد في العراق كاف لإثارة حفيظة إيران وتركيا على أقل تقدير. ولا يبدو أن الزعامات الكردية، وبخاصة مصطفى البارزاني، كانت في وضع يسمح بتقدير أهمية هذه المجازفة أو الاقتناع بما هو متاح ويصب في مصلحة الأكراد والعراق بوجه عام.

الأكراد ينالون الحكم الذاتي

في 17 تموز/ يوليو 1968 أفاق الرئيس عبدالرحمن عارف على الدبابات وهي تطوق القصر الجمهوري، بأمر من قائد قوات الحرس الجمهوري إبراهيم الداود، الذي كان قد وقَّع - إلى جانب عبدالرزاق النايف - على صفقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي لإطاحة حكومة عارف الثاني، لكن حزب البعث الذي اتفق مع هذين الضابطين لأسباب براجماتية وفنية خاصة بالوصول إلى السلطة، كان قد اتخذ قرار تصفيتهما قبل تنفيذ الانقلاب[81]. وبالفعل تم إبعاد هذين الضابطين عن السلطة في 30 تموز/ يوليو 1968، ولم يقتلا كما كان مقرراً لأسباب شرحها بإسهاب

المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث عام 1974. فقد عاد حزب البعث إلى السلطة في تجربة ثانية بعد تجربة عام 1963 الدامية. وكان يحتاج إلى الوقت من أجل تثبيت أركان سلطته، بعد العزلة التي عاشها عن الأحزاب السياسية من جراء الأحداث الدموية التي ارتكبها ضد الشيوعيين عام 1963، وأيضاً بسبب قساوة الحرب التي خاضها ضد مصطفى البارزاني. ولهذا حرص حزب البعث على تسمية انقلابه بالانقلاب الأبيض، فقام بترحيل الرئيس عبدالرحمن عارف إلى الخارج، وكذلك فعل مع إبراهيم الداود وعبدالرزاق النايف، حرصاً منه على عدم تذكير العراقيين بصفحات الماضي الدامية ولأنه جاء إلى السلطة هذه المرة ببرنامج مختلف عن برنامجه عام 1963.

ومن المفارقات أن يتفق أكبر حزبين في العراق آنذاك (حزب البعث والحزب الشيوعي) على تحليل دوافع حدوث انقلاب تموز/ يوليو 1968 وأسبابه. ففي تحليله للظروف السياسية والاجتماعية التي سبقت الانقلاب يقول ماجد عبدالرضا، وهو عضو لجنة مركزية آنذاك في الحزب الشيوعي العراقي، أن كامل النهج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل الحكومات التي تعاقبت منذ ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 أسفر عن أزمة عنيفة شملت جميع مناحي المجتمع العراقي وذلك من جراء اعتماد الحكومات على أساليب الحكم الديكتاتوري والإرهاب ضد القوى السياسية ودوام القتال ضد الأكراد وعدم تنفيذ جوانب من برنامج ثورة 14 تموز/ يوليو 1958[82].

وقد عمد حزب البعث قبل تنفيذ انقلابه إلى الاتصال بالحزب الشيوعي وبعض القوى السياسية، وكان رأي الحزب الشيوعي هو أن المطلوب من

حزب البعث أن يثبت بالأعمال حسن النوايا إزاء القضايا الأساسية وهي الديمقراطية السياسية والمسألة الكردية. ولم يغامر الحزب الشيوعي في التحالف مع عدوه القديم، ربما بوجود من كان يعتقد أن حزب البعث حتى في حال تنفيذه الانقلاب لن يستطيع البقاء في السلطة فترة طويلة من الزمن[83]. ويشير تقرير المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث عام 1974 إلى أن الأوضاع في العراق آنذاك لم تكن تحتمل التأجيل لأنها «كانت تنحدر انحداراً سريعاً يهدد بالكارثة كل أطراف الحركة الوطنية ومكتسبات الشعب. . إن احتمالات انفجار الوضع والمجيء بسلطة رجعية عميلة أو دكتاتورية غاشمة كانت خطيرة جداً»[84]. ولهذا لم يغامر حزب البعث في تنفيذ انقلابه دون إشراك من أسماهم فيما بعد عملاء ومشبوهين[85]. وبغض النظر عن الجانب التبريري فيما يتعلق بإشراك إبراهيم النايف وعبدالرزاق الداود، يتفق حزب البعث مع رأي الحزب الشيوعي، بأن الأوضاع في أواخر عهد الرئيس عبدالرحمن عارف كانت مرشحة لحدوث انقلاب وأن النجاح في ذلك كان حليف من يبادر إلى القيام به.

لقد جاء حزب البعث إلى السلطة مرة ثانية، وأمامه أوضاع سياسية معقدة للغاية. فالماضي القريب لتجربته الأولى في الحكم لم يكن يسعفه لنيل ثقة وتعاون الحزب الشيوعي، أو قوى قومية أخرى، إضافة إلى الدماء الكردية التي سالت على يديه والتي أبعدته عن مصطفى البارزاني. ورغم هذا فإن "الثورة البيضاء" دامت في واقع الحال شهرين أو ثلاثة أشهر، تم خلالها إطلاق سراح السجناء السياسيين وجلهم من الشيوعيين، وإصدار عفو عن العسكريين الملاحقين بسبب أحداث شمال العراق،

ووعد حزب البعث بتسوية المسألة الكردية سلمياً ضمن إطار وحدة الدولة العراقية دون اللجوء إلى القوة. كما تعهد الرئيس أحمد حسن البكر بعد أسبوع واحد من الانقلاب بتنفيذ البنود الاثني عشر الواردة في برنامج عبدالرحمن البزاز والخاصة بحل المسألة الكردية، وقامت الحكومة بإنشاء جامعة في السليمانية وكلية كردية للآداب.

ورغم هذه الإجراءات كان مصطفى البارزاني في ريب شديد من نوايا قادة الانقلاب الجديد، وكانت لذلك أسباب أخرى خارج نطاق تجربته مع حزب البعث عام 1963، وهي نجاح حزب البعث باستمالة جناح جلال الطالباني والأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم أحمد؛ إذ كان هذا الجناح يميل إلى مد اليد إلى الحكومة الجديدة لتسوية الوضع الكردي، على خلاف موقف البارزاني؛ الأمر الذي دعا صحيفة **النور** الكردية، الناطقة بلسان جناح الطالباني ـ أحمد إلى كتابة عدد من المقالات هاجمت فيها من أسمتهم «الزمرة الكردية الرجعية التي تتعامل مع الإمبريالية وتحاول تجميد تسوية عادلة مع أول حزب سياسي عربي حاكم يبذل كل جهد لحل المشكلة بالطريقة السلمية العادلة وبروح الإخوة»[86].

لقد أدى اختلاف موقف جلال الطالباني عن مصطفى البارزاني إلى صدام مسلح بينهما وقع في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1968[87]. وحاول مصطفى البارزاني في صراعه مع حزب البعث وكتلة الطالباني البحث عن حلفاء جدد فأصدر بياناً يدعو فيه إلى تبني برنامج البزاز حول المسألة الكردية وتوسيعه ليشمل كل القوى السياسية في البلاد داعياً الحكومة الجديدة إلى أفضل علاقات مع الدول العربية[88].

ويبدو أن الحكومة الجديدة توصلت إلى الاقتناع بصعوبة استبعاد مصطفى البارزاني وبضآلة أهمية تقريب جناح الطالباني - أحمد والاعتماد عليه فقط. فقام رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر في حزيران/ يونيو 1969 بمحاولة التقرب من الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعامة البارزاني ومن الحزب الشيوعي العراقي، وبرز ذلك بطريقة أوضح في أواخر عام 1969 وأوائل عام 1970 بضم وزراء شيوعيين وأكراد إلى الحكومة وإعلان الأخيرة عن استعدادها للتوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للمسألة الكردية[89].

وفي نهاية عام 1969 وبداية عام 1970 دخل الحزب الديمقراطي الكردستاني في مباحثات معمقة مع حزب البعث الحاكم انتهت إلى الاتفاق على بيان 11 آذار/ مارس 1970 الشهير. ولأهمية هذا البيان في مسار الحركة الكردية في العراق، لابد من تسليط الضوء على أهم جوانبه. فقد أذاع الرئيس العراقي أحمد حسن البكر نص البيان من إذاعة بغداد في 11 آذار/ مارس 1970، وبعد الديباجة حول أهداف حزب البعث وقضايا تحرير العراق وتوطيد الوحدة الوطنية، والإشارة إلى ما واجهته البلاد من صعاب وما نزفت من دماء، أورد الرئيس النقاط الأساسية في الاتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفيما يلي أهم مواد البيان وبنوده:

1. تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد.
2. مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الأكراد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والعامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها.

3. نظراً إلى التخلف الذي ألحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ. الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية .

ب . إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

ج . الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات الدراسية بنسبة عادلة .

4. يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ ، قائمقام ، مدير شركة ، مدير أمن وما شابه ذلك) من الأكراد .

5. تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المشابهة .

6. يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك .

7. أ. تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة.

ب. إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.

ج. تخصيص رواتب تقاعدية لعائلات الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف.

8. إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة.

9. الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية.

10. جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي:

أ. يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب. إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور: تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية.

ج. تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

11. إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق.

12. يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً.

13. يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

14. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجرى، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي.

15. يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق[90].

وربما من الجلي أن نص البيان هو خطوة متقدمة جداً مقارنة ببرنامج عبدالرحمن البزاز لعام 1966 أو أية برامج أو خطط أخرى سبق الإعلان عنها. فهذا أول اتفاق بين حكومة عراقية وقيادة كردية، يرسي أساساً فعلياً لتمتع الأكراد بحكم ذاتي واسع من حيث مدلولاته السياسية والجغرافية والاجتماعية والثقافية، ورغم أن هذا الاتفاق تعرض لمحنة كبيرة، كما سوف نلاحظ، فإنه «حتى يومنا هذا يعتبر الأكراد السنوات الأربع التي تلت إعلان هذا الاتفاق عصراً ذهبياً تميز بالسلام والازدهار والإبداع الثقافي»[91]. وإلى جانب بيان 11 آذار/ مارس 1970 اتفق الطرفان على بنود أخرى لم تعلن في حينها وهي:

1. إجراء إحصاء السكان الأكراد خلال مدة أقصاها 26 أيلول/ سبتمبر 1970، بغية تعيين المناطق ذات الأغلبية الكردية التي سيشملها الحكم الذاتي.

2. تشكل قوة شرطة مؤلفة من 7000 مقاتل من صفوف الثوار الأكراد ويعتبرون حرس حدود.
3. تنفيذ كافة بنود البيان ويعلن الحكم الذاتي في صيغته النهائية خلال مدة أقصاها أربع سنوات من تاريخ إعلان البيان[92].

وعلى ضوء ذلك تم تعديل الحكومة العراقية بإدخال خمسة وزراء أكراد أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني معتمدين من مصطفى البارزاني نفسه، وتشكلت لجنة عليا للإشراف على تنفيذ الاتفاق مكونة من عدد متساو من الأعضاء يمثلون حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكن سرعان ما اصطدمت اللجنة بعقبة الاتفاق على تخطيط حدود المنطقة ذات الحكم الذاتي، وهي المسألة المعروف أنها موضع نزاع وعدم اتفاق بين الطرفين عندما وقعا على بيان آذار/ مارس 1970[93].

ولهذا لم يكن الخلاف حول الحدود الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي مفاجأة للأكراد ولا الحكومة العراقية، وكان هناك ما يشبه الاتفاق على ضرورة حل هذا الخلاف عبر الحوار. فلماذا لم يؤد الحوار إلى أي حل لهذه المعضلة؟ هل حدث ذلك بسبب ضعف الثقة بين مصطفى البارزاني وحزب البعث، أو بسبب عدم صفاء النوايا لدى الطرفين أو أحدهما، أو بسبب تأثير العوامل الخارجية على البارزاني؟ أم أن ذلك كله جاء نتيجة طبيعية لتغير المسار السياسي الداخلي في العراق، مما جعل استخدام الورقة الكردية ضد العراق مسألة ملحة للغاية لدى بعض الدوائر الأجنبية؟

لنلاحظ أولاً أن البيان نال تأييد الأغلبية الساحقة من الأكراد ولقي الترحيب في صفوف العرب في العراق، واستحسان القوى السياسية في

البلاد. وبعيداً عن أحاديث النوايا الغامضة، أو ما يسميه البعض في وقت متأخر دوافع براجماتية أدت بحزب البعث إلى توقيع الاتفاق[94]، فإن بيان آذار/ مارس نقلة سياسية كبيرة في حياة أكراد العراق والبلاد بوجه عام. إلا أن الاعتراف بذلك لا يكفي وحده لصناعة المصائر كما هو واضح. كما أن الاعتراف بالأخطاء بعد فوات الأوان، لا يغير من النتائج المتحققة.

فإذا كان سفير مصطفى البارزاني المتجول في أوربا عصمت رشيد وانلي قد حدد أخطاء الحركة المسلحة الكردية بزعامة البارزاني في وقت متأخر، بالقول إن هناك خطأً أساسياً في الاستراتيجية السياسية للبارزاني ارتكب عام 1972 قبل بداية الحرب الخامسة، وهو اللجوء إلى الولايات المتحدة وشاه إيران، وإقامة تحالف ضد طبيعة الحركة الكردية كحركة تطالب بحقوق مشروعة[95]. فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني اعترف بعد صدور بيان آذار/ مارس بالجوانب المهمة التي تحققت، ولخصها بالتالي: جعل اللغة الكردية لغة رسمية في شمال العراق، ومساهمة الأكراد في الوظائف العامة، واتخاذ خطوات مهمة على طريق التخلص من التخلف الثقافي والتربوي، وإرجاع الموظفين المفصولين إلى أعمالهم، وانبثاق المنظمات الاجتماعية الكردية (للطلاب والشباب والنساء والمعلمين والصحفيين والأدباء)، وتمتع الحزب الديمقراطي الكردستاني بحرية العمل، وإصداره لصحفه علناً، والتنفيذ الجزئي لإعادة توطين القبائل الكردية والعربية في مواطنها الأصلية، والشروع بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، وتعديل الدستور العراقي لينص على ما جاء في بيان 11 آذار/ مارس بصدد الاعتراف بحقوق الأكراد ومساواتهم بالعرب وبكون الكردية لغة رسمية في شمال البلاد[96].

ولم تحل الشكوك بين الحكومة وبين البارزاني، دون التنفيذ الفعلي لجوانب كثيرة من اتفاقية آذار/ مارس، وكان ذلك مفاجأة لبعض الدوائر الخارجية؛ إذ كان الاعتقاد السائد آنذاك أن الأكراد الذين يتلقون الدعم من إيران وإسرائيل لا يمكن أن يتفقوا مع حكومة البعث، وإذا اتفقوا تحت وطأة الظروف فإنهم لن يستمروا حتى النهاية[97]. فما الذي مزق اتفاقية آذار/ مارس لعام 1970؟

سبق أن أشرنا إلى أن مسألة تحديد منطقة الحكم الذاتي جغرافياً كانت العقبة الكبرى التي واجهت الأكراد والحكومات العراقية. وإلى جانب هذه العقبة، كان الصراع بين الطرفين حول حقول نفط كركوك وأحياناً مطالبة الأكراد بحصص من نفط كركوك والموصل، وقد تداخلت هاتان القضيتان؛ فالبارزاني يرى أن كركوك ذات أغلبية كردية، ونتيجة لذلك يجب أن تضم لمنطقة الحكم الذاتي، بينما يرى آخرون - بينهم الحكومة العراقية - أن كركوك مختلطة السكان من الأكراد والعرب والتركمان، وأن العرب والتركمان يشكلون أغلبية سكانية والأكراد أقلية، إلا أن البارزاني أصر على الطابع الكردي لمدينة كركوك. وكان الاعتقاد السائد آنذاك هو وجود فرصة لإجراء إحصاء سكاني في كركوك ينهي الخلافات، إلا أن موضوع ما نفذ من اتفاقية آذار/ مارس وما لم ينفذ منها كان موضع جدل عنيف بين الحكومة والبارزاني، بعد اتهام الأخير لبغداد بمحاولة اغتياله مرتين في عامي 1971 و1973؛ وهي تهمة حقيقية. وقد وجهت القيادة القطرية لحزب البعث مذكرة مفصلة حول مالم ينفذ من اتفاقية آذار/ مارس في 23 أيلول/ سبتمبر 1972، وأرسل المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرة جوابية بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1972 كانت بمنزلة إعلان لقطع الحوار بين الطرفين[98] .

وبين توقيع اتفاقية آذار/ مارس 1970 ، وإعلان القطيعة في التاريخ المذكور آنفاً، حدثت تطورات سياسية داخلية، كان لها الأثر الأكبر في تغيير مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني وكذلك موقف الحكومة العراقية. ففي التاسع من نيسان/ إبريل 1972 أبرم الاتحاد السوفيتي والعراق معاهدة صداقة وتعاون، وكان حزب البعث قبل ذلك، قد تقدم بعرض للحزب الشيوعي العراقي من أجل إقامة "جبهة وطنية تقدمية" . وقد تسارعت خطوات مباحثات الحزبين وأصبح من الواضح أنهما سوف يتفقان على إقامة الجبهة المذكورة التي أعلنت بالفعل في 17 تموز/ يوليو 1973 ، وحث الحزبان في حفل التوقيع على انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الجبهة[99] . وقد رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني هذه الدعوة لسببين أعلنهما هما: عدم تنفيذ بنود اتفاقية آذار/ مارس كاملة وعدم وجود تكافؤ في اللجنة العليا للجبهة الوطنية التقدمية، التي تقرر أن تضم ثلاثة أعضاء من الحزب الشيوعي وثلاثة أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني في حال موافقته على الانضمام للجبهة، وثمانية أعضاء من حزب البعث، ومقعدين للديمقراطيين المستقلين والقوميين التقدميين[100] .

وقبل هذا كانت الحكومة العراقية قد قامت بتوثيق علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد السوفيتي (السابق) والدول الاشتراكية. وكانت إيران بالمقابل تراقب هذه التطورات بقلق وعداء؛ إذ كانت قد أعلنت في نيسان/ إبريل 1969 إلغاء اتفاقية الحدود العراقية ـ الإيرانية لعام 1937 من

طرف واحد، بينما تمسك العراق بها. ووثقت إيران أكثر فأكثر علاقاتها بمصطفى البارزاني، واحتلت إيران الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى العائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971. وقد أثار ذلك أزمة عنيفة في العلاقات العراقية ـ الإيرانية، لم تظهر أبعادها كاملة إلا بعد سنوات قليلة[101].

وأدى توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي، وقيام "الجبهة الوطنية التقدمية" بين حزب البعث والحزب الشيوعي، وتأميم شركة نفط العراق عام 1973 ونشوب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 بين الدول العربية وإسرائيل إلى تغيير كبير في المناخ السياسي داخل العراق. وأفضى هذا التغيير إلى ابتعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني ومصطفى البارزاني عن صيغ الحوار والعمل المشترك مع حزب البعث والحزب الشيوعي، وشن البارزاني حرباً معلنة على الشيوعيين في شمال العراق خلال عامي 1973ـ1974، فخسر بذلك أحد أهم الأنصار السياسيين للحقوق القومية الكردية[102]. وخلال الفترة نفسها حدثت مناوشات متفرقة بين المسلحين الأكراد ووحدات من الجيش العراقي وتمت مهاجمة بعض المخافر. وفي الذكرى الرابعة لإعلان بيان 11 آذار/ مارس عرض صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقية آنذاك على البارزاني تقاسم نفط حقول كركوك مناصفة، فرفض البارزاني ذلك.

لقد شجع قيام الجبهة الوطنية التقدمية مع الشيوعيين والتحالف مع موسكو حزب البعث الحاكم على اتخاذ قرار الحرب ضد مصطفى البارزاني، وأعلنت بغداد أنها ستقوم بتنفيذ اتفاقية آذار/ مارس من طرف واحد،

فأعلنت قيام منطقة الحكم الذاتي في كردستان بإصدار القانون 33 الذي حدد منطقة الحكم الذاتي وصلاحياته، والتي ستدار من قبل المجالس التشريعية والتنفيذية الكردية، وتم إنشاء إدارات محلية تقوم مقام الوزارات[103]. وإثر ذلك اندلعت الحرب الخامسة في شمال العراق التي وضعت نهاية لفردوس الاستقرار والازدهار الكرديين، لكنها لم تضع نهاية لاستنزاف العراق والأكراد، بل أدت إلى نشوب قضايا أخطر بكثير من الخلاف على الحدود الجغرافية للمنطقة الكردية.

هزيمة الأكراد ونهاية البارزاني

في 11 آذار/ مارس 1974 منحت الحكومة العراقية مصطفى البارزاني مهلة خمسة عشر يوماً للقبول بالقانون 33 فرفض البارزاني الإنذار على الفور وفي نهاية المهلة بدأت عملياً الحرب[104]. ويبدو أن البارزاني ومن معه كانوا واثقين من قدراتهم ومن قوة الدعم الإيراني والأمريكي والإسرائيلي. فعلى صعيد القوة الذاتية كان لدى البارزاني 40 ألف مقاتل يدعمهم 60 ألف رجل من الميليشيات، وقد تقاطر الأكراد من أماكن عديدة في العراق للانخراط في القتال إلى جانب البارزاني[105].

إلا أن ما لم يكن في حسبان البارزاني هو ما حدث خلال الفترة 1970 - 1974 على صعيد الوضع السياسي الداخلي في العراق. فقد أدى تحالف حزب البعث الحاكم مع الحزب الشيوعي العراقي إلى توفير غطاء سوفيتي للحكومة العراقية توج بمعاهدة الصداقة والتعاون، ورغم أن الاتحاد السوفيتي لم يبرم المعاهدة لمواجهة حركة كردية مسلحة في العراق، فإن

علاقات مصطفى البارزاني مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل جعلت شمال العراق بؤرة استقطاب دولي، تمت فيها بالنيابة والأصالة عمليات عض أصابع عراقية ـ سوفيتية من جانب وأمريكية ـ إيرانية ـ إسرائيلية من جانب آخر.

وربما لم يدخل في حسبان البارزاني أن حالة الجيش العراقي قد تغيرت هي الأخرى وأن واردات البلاد المالية قد ارتفعت بحيث أصبحت السلطة قادرة على تأمين الإنفاق على الحرب. فقد أدت الزيادات الحادة لأسعار النفط عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ونجاح تأميم شركة نفط العراق إلى زيادة عوائد النفط العراقي من 280 مليون دولار عام 1970 إلى 2400 مليون دولار عام 1975[106].

ورغم هذا لم تؤمِّن المعطيات العراقية على الصعد الآنفة الذكر القدرة على حسم الحرب بسرعة، كما لم يستطع مصطفى البارزاني بدوره تحقيق انتصارات تذكر، فاستمر في القتال خلال عام كامل في نطاق حرب استنزاف للأكراد المسلحين والجيش العراقي لم يستطع أي طرف منهما خلالها حسم الأمور، رغم نجاح الجيش العراقي في دفع المقاتلين الأكراد بعيداً عن المدن الرئيسية في الشمال، وتدميره عملياً لما كان البارزاني قد أقامه خلال الفترة 1970 ـ 1974 من قواعد الإدارة المحلية للشؤون الكردية.

وكالعادة كانت هناك مبالغات بصدد خسائر الجيش العراقي وانتصارات قوات مصطفى البارزاني، كما وجدت على الجانب المقابل إعلانات حول قرب انتهاء التمرد المسلح، إلا أن أياً من الطرفين لم يكن دقيقاً في دعواه.

ولم يغير ذلك من حقيقة أن حرباً ضارية حصلت وأن خسائر الطرفين فيها كانت فادحة وكبيرة، فوفق القيادة العسكرية العراقية بلغت خسائر الجيش العراقي 1640 قتيلاً، و7903 جرحى، ولا تتوافر معلومات دقيقة عن الخسائر البشرية بين الأكراد مسلحين ومدنيين، أو تقدير لحجم الدمار بالمدن والقرى في شمال العراق.

ثم حدث ما هو مفاجئ لأول وهلة، إذ بدا أن الحكومة العراقية بصدد اتخاذ قرارات خاصة بتغيير المسار السياسي في العراق، وإزاء المنطقة الكردية، وفي نطاق العلاقات مع إيران. فقد لوح شاه إيران في عامي 1973 و1974 بوجود استعداد لديه لعقد صفقة مع العراق. وقد أظهر قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني أن صدام حسين نائب رئيس الجمهورية آنذاك قد هددهم بعقد صفقة مع إيران[107].

إلا أن بداية المسألة ظهرت في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر 1974، عندما كاشف صدام حسين - الذي حضر القمة ممثلاً عن العراق - كلاً من مصر والجزائر بوجود إمكانية عقد اتفاقية جديدة مع إيران تحل محل اتفاقية عام 1937 التي ألغتها طهران من طرف واحد عام 1969. وبوساطة من مصر والجزائر، اجتمع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية آنذاك مع شاه إيران على هامش اجتماع منظمة أوبك في الجزائر في آذار/ مارس 1975، وتم التوصل إلى اتفاقية السادس من آذار/ مارس 1975 بين الطرفين[108].

ووقعت المعاهدة التي سميت معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران في بغداد في 13 حزيران/ يونيو 1975، وأعلنت في الثاني

والعشرين منه، مع ثلاثة بروتوكولات ملحقة حول إعادة تخطيط الحدود البرية العراقية ـ الإيرانية وكذلك الحدود النهرية، والبروتوكول المتعلق بقضايا الأمن على الحدود بين العراق وإيران[109]. وبموجب البروتوكول الأخير قامت إيران وعلى الفور بعد اتفاقية الجزائر وقبل توقيع المعاهدة بقطع إمدادات الأسلحة والأغذية والأموال كافة عن مصطفى البارزاني. وانتهت بذلك فصول الحرب الخامسة، كما يسميها الأكراد، والتي امتدت بصورة متقطعة من أيلول/ سبتمبر 1961 حتى آذار/ مارس 1975، وكان أشرسها معارك آذار/ مارس 1974 ـ آذار/ مارس 1975.

لقد قررت زعامة مصطفى البارزاني للحركة السياسية والمسلحة مصير هذه الحركة إلى حد كبير في الفترة 1961 ـ 1975 ورغم الهزات العنيفة والخلافات والانشقاقات التي تعرض لها الحزب الديمقراطي الكردستاني، كانت بصمات مصطفى البارزاني هي الطاغية. ففي آذار/ مارس 1960 عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره الخامس وسط عاصفة من الخلافات بين البارزاني وقسم من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي كان أبرزهم جلال الطالباني وإبراهيم أحمد. وكانت معظم المشكلات التي تعرض لها الحزب تبدأ من القيادة لتنحدر إلى القواعد وكمثال على ذلك نورد ما يلي:

1. فُصل 14 عضواً من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب من أصل 17 عضواً في المؤتمر السادس للحزب عام 1964.

2. فصل ستة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر السابع لالتحاقهم بحكومة بغداد أثناء القتال.

3. فصل خمسة من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية في المؤتمر الثامن لالتحاقهم ببغداد.

4. انسحاب معظم أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية في المؤتمر التاسع للحزب وترك فراغ كبير في قيادة الحزب آنذاك.

5. التحاق 134 عضواً من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية بالنظام العراقي في أعقاب اتفاقية الجزائر سنة 1975[110].

ويؤكد ما سبق تغلب القيادة القبلية على البنية الحزبية كنظام سياسي معاصر، وكانت غلبة مصطفى البارزاني على الحركة الكردية قد عززت من رصيده في الأذهان والقلوب لبسطاء الأكراد، لكن هزيمته المفاجئة والمريرة عام 1975 كانت صدمة كبيرة للأكراد؛ إذ بدأت التساؤلات تثار حول الخط الذي سار عليه مصطفى البارزاني «فالاتكال على القوى الأجنبية يشكل نتيجة مباشرة للمسار الطويل الذي سلكه البارزاني في البداية بحذر في مطلع الستينيات، بعد عودته من المنفى، ثم بخفة شديدة لاحقاً، دفعت منتقديه إلى التساؤل عن مدى سلامة تفكيره ومدى وطنيته أيضاً»[111].

لقد وجد البارزاني نفسه وهو الذي لم يتجاوز تعليمه المرحلة الابتدائية يقود أكراد العراق وسط قوى إقليمية كبرى إذا قورنت بحجم أكراد العراق البشري والجغرافي؛ العراق بامتداده العربي، وإيران وتركيا. لكنه دخل لعبة الأمم مع الكبار خارج هذه الدائرة المكونة لمحيطه الخاص، وهي لعبة أورثت أكراد العراق الدمار والويلات وألحقت بالعراق أفدح الخسائر، دون أن يتسنى للبارزاني والأكراد سوى خوض حروب الآخرين بالوكالة؛ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران الشاه. ولو أن الخسائر التي

تعرض لها الأكراد والعرب في العراق اقتصرت على النزف البشري والاقتصادي، لربما هان الأمر، فقد أسهمت حركة مصطفى البارزاني في وضع أسس منظورة مباشرة للحرب العراقية ـ الإيرانية التي اشتعلت بعد هزيمته بخمس سنين، وبعد موته - في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 - بعام واحد فقط.

وإضافة إلى هذا لحقت الويلات بالأكراد بصورة عشوائية عقب هزيمة مصطفى البارزاني، فلم يسلم شمال العراق من عمليات التهجير والتنكيل الحكومية واسعة النطاق رغم أن بغداد استمرت من حيث المبدأ تعترف بالحكم الذاتي الذي منحته للأكراد، والذي أدارته عناصر يتهمها الأكراد المعارضون للاتفاق مع بغداد بكونها موالية لحزب البعث الحاكم، وتسهم في تنفيذ رغبة بغداد في إفراغ الحكم الذاتي من محتواه[112]. وهو اتهام صحيح إذ استغلت الحكومة العراقية انهيار حركة مصطفى البارزاني ليس لإفراغ الحكم الذاتي من محتواه بل أيضاً لشن حملات تعسفية جماعية ضد السكان الأكراد.

لقد رفض مصطفى البارزاني عرض صدام حسين الأخير بصدد تقاسم نفط كركوك، رغم نصائح العديد ممن كانوا حوله وفي قيادة حزبه، إلا أن الضغط الإيراني الشديد عليه، وخوضه غمار لعبة الكبار، منعه من قبول العرض. لكنه وقبل أن يعلن هزيمته في آذار/ مارس 1975 بعث ببرقية يتيمة إلى بغداد يقول فيها إنه قبل الحكم الذاتي الذي منحته بغداد للأكراد، وكان من الطبيعي ألا تجد هذه الرسالة أي جواب، لأن أحداً لا يستطيع إعادة الأحداث إلى الوراء.

الأكراد في الصراع الإقليمي والدولي

أحدثت ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 انقلاباً حقيقياً في موازين القوى في الشرق العربي والمناطق المجاورة له. وكانت عناوين هذا الانقلاب انسحاب العراق من حلف بغداد* وإعلانه سياسة الحياد الإيجابي وتوثيق روابطه وعلاقاته بالاتحاد السوفيتي، ونشوب صراعات داخلية عنيفة بين قادة الثورة بصدد انضمام العراق إلى الوحدة التي كانت قائمة آنذاك بين سوريا ومصر.

وعلى سطح الأحداث لم تكن مسألة أكراد العراق قد برزت كورقة يمكن أن تمسك بها القوى الأجنبية بهدف استنزاف الثورة والضغط عليها والسعي لتحويل مسارها. إلا أن واقع الحال لم يكن كذلك. فبعد أيام من نجاح الثورة، قامت الحكومة البريطانية بعقد اتصالات مع بعض الشخصيات الكردية العراقية بهدف استطلاع رأيها حول القيام برد فعل معاد للثورة؛ إذ جاء في تقرير سري لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 18 تموز/ يوليو 1958 أن الحكومة البريطانية استشارت واحداً أو اثنين من

* وقع العراق وتركيا "ميثاق التعاون المتبادل" في 24 شباط/ فبراير 1955 بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للوقوف أمام الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي آنذاك. احتوى الميثاق على ثماني مواد نظمت العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية بين البلدين وترك الباب مفتوحاً لانضمام أي دولة أخرى، فانضمت إليه إيران في تشرين الأول/ أكتوبر وباكستان في أيلول/ سبتمبر بالإضافة إلى بريطانيا التي انضمت إليه في نيسان/ إبريل من العام نفسه. وعرف الميثاق بحلف بغداد أو منظمة الحلف المركزي (السنتو). وقد انسحب العراق منه بعد قيام ثورة 14 تموز/ يوليو 1958، وتفكك الحلف رسمياً بانسحاب إيران منه بعد سقوط الشاه عام 1979 (المحرر).

الشخصيات الكردية البارزة من الذين هم في لندن وقد «قال حميد الجاف نائب من حلبجة [...] إن الخاسر الوحيد في ثورة العراق هم الأكراد الذين لا يحبون ولا يقبلون أن يكونوا في موقع صغير نسبياً في الاتحاد العربي الكبير الذي يتصوره. وقال إن الأكراد مستعدون للقتال إذا ما تأكدوا من دعم الغرب لهم لتحقيق تطلعاتهم نحو "الاستقلال" . ولم يتمكن كالعادة من أن ينقل ما تعنيه هذه الكلمة في المفهوم العملي»[(113)] .

وجاء في برقية من السفارة البريطانية في إسطنبول في 13 من تموز/ يوليو 1958 إلى وزارة الخارجية البريطانية أنه إذا صحت الشائعات حول عزم الأكراد العمل ضد ثورة تموز/ يوليو وتحقيق حكم ذاتي أو انفصال، فإن ذلك يثير قلق تركيا وإيران الشديد، مما يؤدي إلى تدخلهما في شمال العراق لاقتسام المناطق الكردية فيه[(114)] . وكانت فكرة بريطانيا بزج تركيا ضد العراق مسيطرة تماماً في أذهان صناع السياسة البريطانية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أنه من السابق لأوانه تشجيع تركيا على التدخل العسكري في شمال العراق[(115)] . وتلازم ما سلف مع الإنزال البريطاني في الأردن والأمريكي في لبنان، إلا أن التحركات العسكرية السوفيتية وتحذيرات موسكو من التدخل في شؤون العراق الداخلية، إضافة إلى دعم الجمهورية العربية المتحدة لثورة العراق ساهمت في إبعاد خطر التدخل الأمريكي ـ البريطاني بصورة مباشرة أو عبر إيران وتركيا معاً[(116)] .

لكن الجانب الأهم فيما يتعلق بالعجز عن استثمار أكراد العراق ضد الثورة تمثل في الأجواء السياسية والشعبية العامة في العراق بعد الثورة، وتصريحات عبدالكريم قاسم الكثيرة حول كون الأخوة العربية الكردية

حجر الزاوية في بناء عراق جديد، واقتناع قسم كبير من الأكراد بأن الثورة قد جاءت لضمان حقوقهم أيضاً.

لقد أدت ثورة تموز/ يوليو في العراق إلى ظهور احتمالات جديدة لم تكن قائمة في العهد الملكي وهو أن تقوم تركيا بمفردها باحتلال شمال العراق والمطالبة بولاية الموصل، وأن تقوم إيران وتركيا معاً باقتسام شمال العراق أو أن تتعاون هاتان الدولتان مع أكراد شمال العراق كي يقف هؤلاء ضد الثورة بإعلان العصيان والتمرد. وقد تم تنحية الاحتمالين الأولين خلال فترة زمنية قصيرة، وبقي الاحتمال الثالث هو الخيار المعتمد في مسألة استنزاف العراق من الداخل، أو في الصراع من أجل دفع الثورة إلى الاتجاهات التي ترغب فيها القوى الدولية والإقليمية.

وفي هذا الصدد هناك عدد من التناقضات. فقد عاد مصطفى البارزاني إلى العراق عودة المنتصرين وهو يحظى بدعم الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي العراقي، في ظروف المد الشيوعي في البلاد، ويبدو أن موسكو كانت تفكر بأن حركة قومية كردية قريبة منها بالإضافة إلى نفوذ الحزب الشيوعي القوي آنذاك كل ذلك من شأنه أن يجعلها تمسك بأوراق كثيرة في العراق في ظل الحرب الباردة، إلا أن ما سلف لم ينطبق بالضرورة على واقع الحال. يقول أحد الشهود الأحياء من الأكراد وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عن تلك المرحلة إنه بعد عودة مصطفى البارزاني إلى الوطن بفترة وجيزة «اتضح أن هناك تبايناً بين آرائه ووجهة نظره حول العديد من القضايا والأمور السياسية والحزبية وآراء ووجهات نظر البعض من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية. . . وكان هذا

التباين يتعلق بالتوجه اليساري الذي أخذ يظهر جلياً في كردستان وفي العراق عموما»[117]؛ إذ كان عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية يفكرون في توجيه الحزب نحو اليسار والماركسية، وكان البارزاني يصر على طابعه القومي ولا يمانع الشعارات الديمقراطية العامة.

وما أن تدهورت علاقة مصطفى البارزاني مع حكومة عبدالكريم قاسم وبدأت في 9 أيلول/ سبتمبر 1961 المعارك بينه وبين الجيش العراقي، وحققت قوات الأكراد بعض الانتصارات وصمدت أمام القوات العراقية، أخذت إيران تفكر باستثمار أكراد العراق لتحقيق مآربها ومطالبها في شط العرب وبعض الأراضي العراقية إضافة إلى الضغط على العراق كله بتأييد من حلف السنتو، «ومن هنا أقول للحقيقة والتاريخ إنه كانت هناك اتصالات سرية بين قيادة "البارتي" (أي الحزب الديمقراطي الكردستاني) وبعلم من البارزاني نفسه وشاه إيران، بدأت عندما أخذت العلاقات بين "البارتي" وعبدالكريم قاسم تزداد سوءاً يوماً بعد آخر، مع هذا فإن الشاه كان لا يطمئن ولا يعتمد على البارزاني ويحاول بشتى الوسائل والطرق إبعاده عن الثورة مقابل عروض سخية بتقديم المساعدة لهم»[118].

لقد وضعت في هذه الفترة الأسس لعلاقات جديدة بين إيران وأكراد العراق ساهمت في ديمومة الحركة المسلحة الكردية. وعجز الجيش العراقي عن تصفيتها وأنهكت البلاد ببطء، وشجعت شاه إيران على المطالبة المتزايدة بمطامع إقليمية في المياه والأراضي العراقية. وهي علاقات سوف تتطور لتصبح الأداة الأولى في الصراع على العراق ولتثمر نتائج وخيمة في العلاقات العراقية ـ الإيرانية.

من النادر أن يتحدث الساسة أو الباحثون الأكراد عن العلاقات الكردية بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران الشاه، وإذا تطرقوا لذلك فبإيجاز شديد ودون الدخول في التفاصيل الكاملة، لهذا بقي الكثير عن هذه العلاقات في الفترة 1958 - 1975 طي الكتمان. ورغم هذا توجد بعض المعلومات العامة حول هذه العلاقات. فأول اتصال معروف بين قادة أكراد العراق وإسرائيل على مستوى رفيع جرى عام 1962 في أثناء مؤتمر الاشتراكية الدولية في جنيف حيث التقى عدد من الزعماء الأكراد مع شمعون بيريز وأعربوا له عن رغبتهم في الاستعانة بإسرائيل في حربهم ضد العراق[119]. ولقد اتضحت جوانب مهمة من علاقات أكراد العراق بإسرائيل خلال هذه الفترة بعد انشقاق عبيدالله البارزاني النجل الأكبر للملا مصطفى البارزاني وتخليه عن والده عام 1971.

يقول عضو المكتب السياسي السابق في الحزب الديمقرطي الكردستاني علي سنجاري «لقد حاولت إسرائيل إشغال الجيش العراقي بمعارك إقليمية بعيداً عن ساحة القتال الحقيقية التي هي أرض فلسطين العربية ورأت في الثورة الكردية خير وسيلة لإشغال الجيش العراقي وإضعافه وأخذت تهتم باستمرارية الثورة الكردية.. وأرسلت بعض منتسبي أجهزة مخابراتها إلى كردستان عن طريق إيران وبعلم الأخيرة وبموافقتها باسم مراسلي الصحافة ووكالات الأنباء الغربية، حيث كانت إيران تشجع الثورة على إيجاد العلاقات مع إسرائيل، وذلك منذ سنة 1963»[120].

ويصف جوناثان راندل في فترة متأخرة صدى العلاقات بين أكراد العراق وإسرائيل بطريقة شاعرية «بدا الجو غريباً مساء ذلك اليوم من شهر

نيسان/ إبريل 1979 حتى بمقياس التاريخ الغامض للعمليات الاستخبارية السرية في الشرق الأوسط، فقد احتشد في النادي العسكري في مدينة تل أبيب مئات من الإسرائيليين ومن بينهم رئيس الوزراء السابق إسحق رابين، والرئيسان السابق والحالي لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) وعدد من ضباطه فضلاً عن عدد من ضباط الجيش الإسرائيلي ممن اشتركوا فيما تصر إسرائيل بعناد على اعتباره عملية سرية مع أنها أكثر الأسرار شيوعاً في الشرق الأوسط، وخلال هذا الاحتفال الذي دام 45 دقيقة ألقيت كلمات قصيرة نابعة من القلب، وعاطفية أحياناً، في حين عزفت فرقة موسيقية عسكرية نشيد الموت، وجرى رفع علم إسرائيلي وتنكيسه إجلالاً لذكرى أحد رفاق السلاح . . . لم يعرف عن الإسرائيليين ميلهم إلى إحياء ذكرى المسلمين، لكن الرجل الذي جرى تكريمه تلك الليلة، لم يكن سوى ملا مصطفى البارزاني، أشهر قادة الأكراد في القرن العشرين، وحليف إسرائيل على مدى عقد حرج»[121].

لقد كانت بدايات العلاقة الكردية ـ الإسرائيلية في ربيع عام 1963 عندما أرسل الموساد أحد ضباطه متنكراً باسم صحفي أجنبي مقيم في باريس إلى شمال العراق، حيث التقى مع مصطفى البارزاني والأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم أحمد، واقترح عليهما إرسال مبعوث للتحدث مع الإسرائيليين في باريس، ووافق البارزاني على عقد اللقاء[122]. يقول علي سنجاري عن هذه المرحلة إن مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني قد خسرا تأييد الاتحاد السوفيتي ودعمه للتمرد الكردي. فراحا يبحثان عن حلفاء من الخارج بأية وسيلة، ففتحت

بوابة إيران أولاً في أواسط عـام 1962[123] . وسـرعـان مـا هبت الرياح الإسرائيلية من بوابات إيران تجاه شمال العراق. وأصبح هاجس تل أبيب إدامة التمرد، ودعم البارزاني بكل الوسائل المتاحة لإشغال أكبر عدد ممكن من وحدات الجيش العراقي في النزاع الداخلي وإنهاكها وتدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية، وإبعاد العراق عن المساهمة بدوره في أية حروب عربية ـ إسرائيلية قد تنشب.

لقد تلازم قيام العلاقات بين مصطفى البارزاني وشاه إيران وإسرائيل مع زيادة كبيرة في الاهتمام الأمريكي بأوضاع العراق، وقد أسهمت واشنطن بدور كبير في إقناع تركيا بعدم وجود خطر من أكراد العراق حيال المسألة الكردية في تركيا، وأوجدت واشنطن أولى خيوط الاتصال بقيادة مصطفى البارزاني عام 1963[124] . لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تفكر بعقد صفقة مباشرة بينها وبين البارزاني؛ إذ يبدو من سياق الأحداث أنها تركت أمر ذلك لإيران وإسرائيل.

وفي خـريف عـام 1963، تم أول لقـاء بين الأمين العـام للحـزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم أحمد، وضباط من الموساد الإسرائيلي في باريس وقارن أحمد بين أوضاع اليهود وأوضاع الأكراد، وأصدرت رئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك جولدا مائير أوامرها بإقامة العلاقات مع أكراد العراق، وعاد إبراهيم أحمد إلى شمال العراق ومعه مبلغ 20 ألف دولار أمريكي تلقاها من الموساد، وبعد شهر واحد من عودته وصلت أولى شحنات الأسلحة الإسرائيلية إلى شمال العراق[125] .

وبعد وقف إطلاق النار بين حكومة البعث الأولى عام 1963 وبين مصطفى البارزاني تلقى الأخير رسالة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقول فيها إنها «ستمد العون للحكومة الذاتية إذا كانت هذه نتيجة مفاوضات مع الحكومة العراقية»[126]. وواضح من هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشجع الأكراد على المطالبة بالحكم الذاتي والسعي لتحقيقه بكل الوسائل، ولكن دون المساس بوحدة العراق.

وقد أعلنت طهران في حزيران/ يونيو 1963 عن تأسيس إذاعة في كرمنشاه تبث بالكردية لمدة ثلاث ساعات يومياً، ويعتقد البعض أن هذا جاء بمنزلة تنازل لأكراد إيران في حين يرى البعض الآخر أن أعمال التمرد الكردية في العراق ودور إيران فيها ودعمها لها هو السبب[127].

وفي حالات معينة كانت الخلافات بين قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني سبباً لتبادل الاتهامات حول العلاقة بالدوائر الأجنبية. ففي شباط/ فبراير 1964 أعلن مصطفى البارزاني قبوله الهدنة مع الحكومة العراقية فأثار ذلك غيظ إبراهيم أحمد وجلال الطالباني وعمر دبابة ونوري طه، وهم جميعاً من القادة الكبار في الحزب، واتهم هؤلاء البارزاني بكونه عميلاً للعراق، ورد البارزاني على ذلك باتهامهم بكونهم يتعاونون مع حلف السنتو، وأن الطالباني قام بتنسيق مع الحلف خلال زيارة قام بها لطهران قبل شباط/ فبراير 1964 بفترة وجيزة[128].

ويرى سفير مصطفى البارزاني المتجول في أوربا عصمت رشيد وانلي أن البارزاني قبل التحالف مع شاه إيران تحت وطأة أطراف ضاغطة عام

1972، بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون العراقية ـ السوفيتية وعدم اهتمام موسكو بالشكاوى التي تقدم بها الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك[129]. وقد مر بنا أن تاريخ العلاقات بين أكراد العراق وإيران يعود إلى منتصف عام 1962 وبداية عام 1963، وأن العلاقات مع إسرائيل قامت في الفترة نفسها كما أكد عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني علي سنجاري. وقد تولى جوناثان راندل مهمة كتابة تاريخ هذه العلاقات المزدوجة الكردية ـ الإيرانية ـ الإسرائيلية في كتابه «**أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها**»، فقد ركز الموساد الإسرائيلي منذ عام 1956 على إقامة علاقات سرية مع الأقليات القاطنة في الدول العربية.

وفي عام 1958 بدأت المنظمة التي حملت اسم "ترايدنت" وضمت تركيا وإيران وإسرائيل نشاطها السري، وكان هناك هدف واحد مشترك يجمع إيران وإسرائيل ومصطفى البارزاني هو إنهاك الجيش العراقي والبلاد، لإبعادهما عن أية حروب عربية ـ إسرائيلية بالنسبة إلى تل أبيب، ولإضعاف العراق بالنسبة إلى إيران من أجل الحصول على مطالب إقليمية في شط العرب وأراض عراقية، وبالنسبة إلى حركة مصطفى البارزاني للحصول على الدعم الخارجي وتوفير إمكانات مواجهة الحكومة العراقية[130]. ورغم الاستنزاف الكبير الذي تعرض له الجيش العراقي من جراء الحروب مع الأكراد فإن ذلك لم يمنع العراق من المساهمة في حربي عام 1967 وعام 1973 بين العرب وإسرائيل، ولكن يمكن افتراض أنه لولا الاستنزاف الداخلي، لربما كانت مساهمة العراق في هذه الحروب أكثر فاعلية. ففي

كل الأحوال كانت بغداد بحاجة ماسة إلى إبقاء فرقتين أو أكثر من الجيش العراقي في حالة طوارئ لمواجهة التمرد الكردي، وازدادت هذه الحاجة بمضي الزمن حتى اضطرت حكومة بغداد في آذار/ مارس 1974 إلى حشد القسم الأكبر من الجيش العراقي في الحرب ضد حركة البارزاني؛ إذ حشدت ثماني فرق مشاة تضم 120 ألف مقاتل، تساندهم 900 دبابة والقوى الجوية، وعدة كتائب مدفعية وحوالي 20 ألفاً من قوات الشرطة(131).

ويرى جوناثان راندل أن عام 1965 شهد تطوراً كبيراً في العلاقات الإيرانية مع أكراد العراق، لكن أكبر خدمة قدمتها إسرائيل لأكراد العراق هي إشراف ضباط من الموساد على تأسيس جهاز الاستخبارات الكردية الذي حمل اسم "باراستين" أي الحماية باللغة الكردية، وذلك عام 1966(132). وقبل هذا التاريخ قامت إسرائيل بتدريب ضباط أكراد من العراق وأنجزت أول دورة تدريبية لهم مدتها ثلاثة أشهر تحت اسم "البساط" في آب/ أغسطس 1965(133).

وبعد هزيمة مصطفى البارزاني عام 1975، نجد في الكثير من وثائق الأحزاب الكردية الدعوة للاتعاظ بالتجربة المريرة والدامية من جراء التحالف مع شاه إيران، ولكن لا تقدم هذه الوثائق أية معلومات تفصيلية عن أبعاد هذه العلاقات، وبوجه خاص العلاقات مع إسرائيل، حتى حين يكون قادة هذه الأحزاب من المقربين من مصطفى البارزاني. فقد أسس سامي عبدالرحمن عام 1981، على سبيل المثال، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، ووردت إشارات كثيرة في التقرير السياسي لهذا الحزب عن

خطيئة التحالف مع شاه إيران، والتحذير من اللجوء مجدداً إلى «ما لجأ إليه الشاه بين عامي 1962 ـ 1975»[134].

ورغم هذا فإن التاريخ اللاحق للحركة الكردية في العراق لا يؤكد الاستفادة من دروس الماضي، بل على العكس من ذلك كما سوف نلاحظ، وهو ما ينطبق أيضاً على الحكومات العراقية التي لم تستفد من تجاربها وتبحث بشكل جدي قضية إيجاد حل نهائي للمسألة الكردية. فقد حل سامي عبدالرحمن حزبه وعاد إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد أزمة الخليج الثانية، وأصبح الساعد الأيمن لمسعود البارزاني، في ظل تبادل الأدوار، حيث أصبحت تركيا تقوم بما كانت تقوم به إيران من دور في الحركة الكردية العراقية.

وأغلب الظن أن قادة أكراد العراق لن يفتحوا الصفحات الكاملة في العلاقات التي كانت قائمة بينهم وبين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم يتركون هذه المهمة لغيرهم. فقد حرصت إيران وإسرائيل معاً على أقصى درجات التكتم فيما يتعلق بوجود خبراء إسرائيليين في شمال العراق، وقد عجز حتى زوار أجانب مثل الخبير بشؤون الشرق الأوسط في صحيفة **لوموند** الفرنسية إريك رولو عن معرفة هوية ضباط إسرائيليين كانوا يقومون بتدريب أكراد عام 1966، وكان من الممكن أن يقتل إريك رولو – حسب اقتراح من أحد الضباط الإسرائيليين – إلا أن الأكراد راهنوا على عدم ملاحظته لجنسية من يقومون بالتدريب[135].

وفي 12 أيار/ مايو 1966 حقق الأكراد أهم انتصار لهم في الستينيات وذلك بنجاحهم في إبادة لواء عراقي بأكمله في جبل هندرين، ثم تبين أن

الكولونيل الإسرائيلي تسوري ساغي الذي تولى تدريب مقاتلين أكراد في إسرائيل وطهران هو من وضع خطة إبادة اللواء العراقي، وكان بمنزلة رئيس أركان القوات الكردية في تنفيذ هذه العملية[136] . فقد قتل في هذه المعركة ثلاثة آلاف جندي وضابط عراقي، وأثار ذلك الفزع حتى في نفس مصطفى البارزاني. وفي 15 آب/ أغسطس 1966 ساعد الأكراد جهاز الموساد في تأمين فرار طيار عراقي بطائرة ميج 21 إلى إسرائيل. وفي شهر آذار/ مارس من العام نفسه ساعد الضباط الإسرائيليون الأكراد على شن أول هجوم ناجح ضد منشآت النفط العراقية في كركوك، وكان أحد من قاموا بتنفيذ هذه العملية سامي عبدالرحمن[137] .

إن ما لا يذكره عصمت رشيد وانلي في مؤلفاته عن المسألة الكردية في العراق، وبخاصة الجانب المتعلق بالعلاقات السرية مع إسرائيل، يمكن أن تكشف عنه أطراف أخرى. فقد قام وانلي نفسه بتكليف من مصطفى البارزاني بزيارة تل أبيب والتقى المدير العام لوزارة الخارجية يعقوب هيرتزوج، ونائب وزير الدفاع الإسرائيلي وقتها شمعون بيريز، ورئيس الوزراء ليفي أشكول، فقام بإبلاغ البارزاني بأن «جميع المسؤولين الإسرائيليين الذين التقيتهم أكدوا لي أن كردستان العراق في طريقها إلى تحقيق الاستقلال. كنت متأكداً من أن إسرائيل تتعاطف مع الأكراد»[138] .

وربما من المهم الإشارة إلى أن المعلومات التي ذكرناها أصبحت متاحة فقط بعد عام 1990، وبعد أن أرّخ لها بعض الإسرائيليين مثل شلومو نقدمون في كتابه «**الموساد في شمال العراق ودول الجوار**» وكذلك كتاب

جوناثان راندل السابق الذكر. ولم ينف قادة الأكراد المعلومات الواردة في مثل هذه الكتب وغيرها حول تفاصيل العلاقات مع تل أبيب.

تتطلب الموضوعية الإشارة إلى أن وجود عملاء الموساد والضباط الإسرائيليين في شمال العراق، كان بمعرفة قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويفترض أن الجمهور الكردي والأغلبية الساحقة من المقاتلين الأكراد لم يكونوا على علم بذلك.

الحلف الثلاثي ومصير الحركة الكردية

توافرت في عامي 1972 و1973 فرصة ذهبية لإسرائيل وإيران من أجل ربط حركة مصطفى البارزاني ومصيرهما كلياً بهذا التحالف الثنائي، الذي تأكد أنه كان تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية. تمثلت هذه الفرصة في توقيع معاهدة الصداقة والتعاون العراقية-السوفيتية وتأميم النفط العراقي، وإقامة تحالف لحزب البعث الحاكم مع الحزب الشيوعي العراقي، ومن ثم مشاركة الجيش العراقي بثقل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 على جبهة الجولان السورية، الأمر الذي جعل العراق في نطاق الاستقطاب الإقليمي والدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة وبين الاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة ثانية.

وكان توقيع اتفاقية آذار/ مارس 1970 وتنفيذ جزء كبير من بنودها، وبخاصة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عاملاً مهماً في سعي إيران وإسرائيل من أجل جر مصطفى البارزاني إلى أوسع تعاون معهما. ولم يكن من المستغرب أن يتقدم شاه إيران بعروض للمساعدة السخية

للبارزاني عام 1972 بالذات، إذ بدا حينها، رغم وجود خلافات بين البارزاني وحكومة بغداد، أن فرصة سانحة قد تفلت، ويتم طي صفحات المسألة الكردية في العراق، بحيث لا تستطيع إيران أو إسرائيل استثمارها مجدداً ضد العراق.

وقد تلقى مصطفى البارزاني عرض الشاه بحذر، خشية أن ينكث وعوده في حال نشوب حرب واسعة[139]. فطلب البارزاني ضمانات، وبالتحديد أمريكية، لاقتناعه بأن الطرف العالمي الوحيد الذي يمكن أن يوثق به هو الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قبل ذلك قد حاول بالسبل كلها إقامة علاقات رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنه فشل في ذلك، وسعى جاهداً لفتح أبواب البيت الأبيض عبر التعاون مع إسرائيل، وحسب ما نقل جوناثان راندل عن عصمت رشيد وانلي فإن البارزاني كان واثقاً من تعاون الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأمر، لأنه كان مقتنعاً بما أسماه قوة إسرائيل ونفوذها في الولايات المتحدة الأمريكية[140].

وهذا ما حدث بالفعل ليس بسبب الدور الإسرائيلي في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة علاقات مع أكراد العراق فقط، بل أيضاً نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها في الإشارة إلى عملية الاستقطاب الدولي من جراء الخطوات العراقية في عامي 1972 و1973. وقد لخص تقرير لجنة "بيك" وهو تقرير عائد للجنة تحقيق من مجلس النواب الأمريكي يتعلق بالنشاطات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مؤرخ في 19 كانون الثاني/ يناير 1976، ونشرت فقرات مطولة منه في 16 شباط/ فبراير 1977، لخصت دور وكالة الاستخبارات المركزية في مساعدة

أكراد العراق عبر إيران وبطلب من الأخيرة ومن إسرائيل، ويعود الفضل في نشر هذا التقرير بالعربية إلى محمد حسنين هيكل[141].

وفي 30 أيار/ مايو 1972 قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارة إلى طهران يرافقه مستشاره لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر. وخلال هذه الزيارة حصل الشاه على أكثر مما يتوقع بصدد طلباته من الأسلحة المتطورة، كما وافق الرئيس الأمريكي على تمويل تمرد مصطفى البارزاني. وباختصار شديد، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الغطاء السياسي وجزئياً المالي لكل من إسرائيل وإيران للمضي قدماً فيما يعتزمانه بالنسبة إلى حركة البارزاني المسلحة. وهي قصة يسردها تقرير لجنة "بيك" بوضوح؛ إذ قامت واشنطن بتقديم 16 مليون دولار كمساعدة مالية للبارزاني عبر إيران، وقامت إيران بتزويد أكراد العراق بالأسلحة الإيرانية والإسرائيلية (وهي أسلحة روسية غنمتها تل أبيب في حروبها مع الدول العربية).

ويشير تقرير اللجنة المذكورة إلى أن هدف إيران وإسرائيل هو إنهاك عدوهما المشترك العراق، مع عدم إتاحة الفرصة للحليف الكردي بتحقيق انتصار حاسم في النزاع. وخلص التقرير إلى أن الأكراد لم يكونوا «سوى ورقة بالنسبة إلى طهران وواشنطن، وأداة فريدة ومفيدة لإضعاف قدرة العراق»[142].

وقد وضع الاتفاق على بنود اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في آذار/ مارس 1975 نهاية للحلف الإيراني-الكردي-الإسرائيلي. وأصيب ضباط الموساد بالذهول وهم يشاهدون القوات الإيرانية وهي تنسحب من الحدود العراقية تجاه العمق الإيراني. وفي 12 آذار/ مارس؛ أي بعد ستة

أيام من توقيع اتفاقية الجزائر، وصل الجنرال الإيراني منصور بور إلى منطقة حاج عمران العراقية، حيث كان مصطفى البارزاني يعقد اجتماعاً مع أركان قيادته حول ما يجب عمله، وقال الجنرال الإيراني للبارزاني «بإمكانكم الاستسلام للقوات العراقية أو إلى قواتنا. ليس لديكم خيار آخر»[143].

واتخذ مصطفى البارزاني قراره بوقف القتال وفرَّ قسم من أنصاره إلى إيران واستسلم قسم آخر إلى القوات العراقية، ليقضي البارزاني ما تبقى من أيامه مريضاً بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وهو يندب تلك الثقة المشؤومة التي جعلته يصدق حلفاءه الكبار في واشنطن وتل أبيب وطهران في البدء ثم ينعتهم لاحقاً بالخونة[144].

لقد وجه مصطفى البارزاني قبل إعلانه وقف القتال نداء استغاثة أخيراً إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، غير أن هذا الأخير لم يرد مطلقاً على النداء، وعندما ذكَّر كولبي مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كيسنجر بأنه لم يرد على رسالة البارزاني أجاب كيسنجر «إن مهمة المخابرات ليست عملاً تبشيرياً»[145].

لا يوجد ما يثير السخرية في قول كيسنجر الآنف، فلقد أخفق مصطفى البارزاني وقيادة حزبه في القراءة الواقعية للأوضاع الجيوسياسية التي تحيط بهم. ولم ينتبهوا إلى أن عدوهم الحقيقي ليس في بغداد، التي كانت أولى العواصم التي يقطنها أكراد معترف بحقوقهم، في حين كانت هناك دول لا تعترف بوجود شيء اسمه قومية كردية. لكن إيران الشاه وإسرائيل نجحا

في معرفة «أنه إذا تحقق للأكراد استقلال ذاتي في العراق، كمركز تجمع لهم، فإن هذا سيقوي إلى درجة قصوى العراق، وسيكون ذلك في غير صالح تركيا وإيران»[146].

لقد أدى وضع الأكراد أنفسهم في مهب رياح الاستراتيجيات الإسرائيلية ـ الإيرانية ـ الأمريكية إلى ردود فعل عنيفة من قبل بغداد بعد هزيمة مصطفى البارزاني. فتم تقليص الحقوق الممنوحة للأكراد بموجب الحكم الذاتي، واتخذت إجراءات قاسية للسيطرة عليهم ومنها تهجيرهم من الحدود العراقية ـ التركية ـ الإيرانية إلى عمق عشرين كيلومتراً داخل الأراضي العراقية، وتجميعهم في قرى تسهل السيطرة عليها، سميت قرى عصرية. إضافة إلى عمليات التنكيل الواسعة التي لحقت بهم[147].

وفي الحقيقة أنجزت الحكومة العراقية بعد هزيمة مصطفى البارزاني مهمة إفراغ الحكم الذاتي من محتواه. وجاء ذلك في محاولة حكومية لوضع حد نهائي للتمرد المسلح في شمال العراق، ورغم هذا لم تنجح حكومة بغداد في وضع حد للنزاع العنيف سوى فترة قصيرة من الزمن.

لقد خاض الأكراد والحكومات العراقية خمسة حروب في أربعة عشر عاماً وهي:

الحرب الأولى: من أيلول/ سبتمبر 1961 إلى شباط/ فبراير 1963.

الحرب الثانية: من 10 حزيران/ يونيو 1963 إلى 10 شباط/ فبراير 1964.

الحرب الثالثة: من 4 آذار/ مارس 1965 إلى حزيران/ يونيو 1966.

الحرب الرابعة: من نيسان/ إبريل 1969 إلى آذار/ مارس 1970.

الحرب الخامسة: من آذار/ مارس 1974 إلى آذار/ مارس 1975.

أي أن شمال العراق لم يشهد استقراراً عملياً إلا فترة دامت أربع سنين من آذار/ مارس 1970 إلى آذار/ مارس 1974، وقد تناسلت هذه الحروب فيما بعد، ولكن في ظروف مختلفة، وكان العامل الخارجي، إضافة إلى الأسباب الذاتية، أهم ما يفسر عجز الأكراد والحكومة العراقية عن الالتقاء في منتصف الطريق.

ولقد بدأت في أيار/ مارس 1976 – وعلى نطاق ضيق للغاية – حرب عصابات في المناطق الكردية الجبلية الوعرة والنائية. ولم تتسع هذه العمليات إلا بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أصبح الأكراد طرفاً فيها، ثم ضحية الانتقام القاسي التي لجأت إليه بغداد ضدهم في مجرى الحرب ضد إيران، وصولاً إلى استخدام بغداد الأسلحة الكيمياوية المحرمة دولياً ضد المدنيين الأكراد في بلدة حلبجة عام 1988. حتى بدا أن جبهة شمال العراق لا تختلف بشيء عن جبهات الحرب الأخرى مع إيران، حيث «لم يجد الأكراد عموماً ومؤيدو أبناء البارزاني خصوصاً في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، سوى فرصة للانتقام من العراق.. فقد اختار أكراد العراق نسيان تجربتهم المريرة مع الشاه المخادع وتحالفوا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية»[148]. وكان ذلك بحد ذاته سبباً كافياً لاعتماد بغداد أقسى الأساليب الحربية في التعامل مع المسلحين الأكراد، وكالعادة في مثل هذه الأحوال، فإن العمليات الحربية التي لجأ إليها الجيش العراقي طالت المدنيين أيضاً.

ومع وقف إطلاق النار في الحرب العراقية ـ الإيرانية كان الأكراد على موعد مع انهيار جديد، كما حدث بعد انهيار حركة مصطفى البارزاني،

فظهرت الآراء الكردية التي تنتقد الأخطاء والنواقص وتتعهد بعدم تكرارها، حيث يقول جلال الطالباني «لكن أعتقد أن الانتكاسة أحياناً قد تكون مقدمة للانتصار، قد تكون مقدمة للمراجعة النقدية الصائبة التي تضع الحركة في المسار الصحيح. مثلاً مسألة استقلالية الحركة الكردية قد حسمت الآن فكرياً، بحيث بات الجميع بلا استثناء يؤكد بأن مستلزمات ومتطلبات ديمومة ونجاح الحركة الكردية هي أن تكون مستقلة وأن تخرج من اللعبة العراقية الإيرانية والتركية. . . »[149].

لقد قال جلال الطالباني كلامه الآنف الذكر قبل فترة وجيزة من إقدام العراق على احتلال دولة الكويت وما تبع ذلك من تداعيات وآثار لاحقة في المسألة الكردية في العراق، ليتأكد من أن دائرة ما أسماه اللعبة العراقية ـ الإيرانية ـ التركية سوف تتسع لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وفرنسا وبريطانيا، مع انغماس شديد للزعامات الكردية في الرهان على العوامل الخارجية، بدلاً من الاستفادة من الدرس الذي تحدث عنه الطالباني.

تدويل القضية الكردية

لم يكن أكراد العراق على موعد مع الحدث الزلزال الذي وقع في 2 آب/ أغسطس 1990، عندما أقدمت القوات العراقية على احتلال دولة الكويت. إلا أن الأحزاب الكردية، كبقية أحزاب المعارضة العراقية المنفية، رأت في الحدث نذراً لفواجع قادمة؛ إذ أصدرت الجبهة الكردستانية، وهي تحالف سياسي ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني

الكردستاني وحزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني (باسوك) والحزب الاشتراكي لكردستان العراق، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، وحزب كادحي كردستان، والحركة الديمقراطية الآشورية، بياناً في 3 آب/ أغسطس 1990 أدانت فيه غزو دولة الكويت ودعت إلى انسحاب القوات العراقية منها، ورأت أن جذور العدوان على دولة الكويت قائمة في سياسة بغداد الديكتاتورية، داعية المجتمع الدولي إلى التضامن مع «نضال الشعب العراقي عرباً وكرداً وأقليات في سبيل أهدافه الوطنية الديمقراطية ومن أجل إنهاء التدخل العسكري العراقي للكويت الجارة»[150].

وبعد غزو دولة الكويت مباشرة لم تظهر إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش أي اهتمام بأكراد العراق كطرف يمكن له أن يقوم بدور ما في حشد القوى ضد العراق وحكومة بغداد. ولم يمنع هذا جلال الطالباني من القيام بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أيام على الغزو العراقي. لكن الطالباني لم يحصل على ما كان يتوقعه من دعم أمريكي لدور كردي في الصراع، فتبنى مسعود البارزاني وجلال الطالباني موقفاً واحداً، وهو عدم التحرك ضد بغداد طالما أن العراق يخوض حرباً ضد التحالف الدولي[151].

وكان أحد أهم أسباب هذا الموقف الحذر هو عدم اتضاح الأمور والخوف من الإقدام على خطوات تؤدي إلى إنزال كوارث جديدة بالأكراد في ظل عدم وجود غطاء دولي يساندهم. ولم يكن من المناسب، على كل حال، أن تثير الولايات المتحدة الأمريكية أو أي طرف من أطراف التحالف الدولي ضد العراق، مخاوف تركيا أو إيران أو سوريا أو الدول العربية عامة،

من أية سيناريوهات يكون الأكراد في العراق طرفاً فيها، رغم أن الحملات الإعلامية الأمريكية خلال أشهر الحشد العسكري التي سبقت معركة عاصفة الصحراء كانت تضع استهداف الرئيس صدام حسين بين الأهداف الأخرى للحرب المقبلة وفي مقدمتها تحرير دولة الكويت.

ولم يرفع الأكراد السلاح خلال ستة أشهر من آب/ أغسطس 1990 إلى شباط/ فبراير 1991، ففي أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1990، أصدرت الجبهة الكردستانية بياناً آخر قالت فيه إنه منذ حدوث أزمة الخليج الثانية فإن الجبهة أصدرت تعليماتها إلى قوات "الأنصار" لإيقاف العمليات العسكرية كافة ضد القوات المسلحة العراقية، ولازالت الجبهة ملتزمة بهذا الموقف «لأنها لا تريد أن تختلط الأوراق الكردية التي هي أوراق عراقية، بالأوراق الأجنبية في أزمة الخليج الثانية»[152].

واختار الأكراد أساليب أخرى في تهيئة الأجواء من أجل اللحظة الحاسمة وذلك بالسعي لكسب الأكراد الموالين لبغداد، وكان عددهم يقدر بمئات الألوف من المسلحين الذين تطلق عليهم بغداد تسمية "فرسان صلاح الدين" وتطلق عليهم الأحزاب الكردية تسمية مرتزقة، وقد جاءت اللحظة المناسبة قبل فترة وجيزة من إعلان وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية، ففي 15 شباط/ فبراير 1991 وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش دعوة إلى الشعب العراقي بكل مكوناته من أجل الثورة، وفهم الأكراد من هذا النداء ضرورة التحرك العاجل للتخلص من الرئيس العراقي صدام حسين[153].

ولم يؤثر نداء الرئيس الأمريكي على الأكراد وحدهم، فما أن أعلن وقف إطلاق النار وانسحاب القوات العراقية من دولة الكويت حتى بدأت انتفاضة شعبية ضد نظام الحكم في بغداد في صفوف الشيعة في الوسط والجنوب، واندلعت شرارتها الأولى في آذار/ مارس 1991، وكانت عفوية في طابعها العام، رغم كونها رفعت شعارات إيرانية حول الدولة الإسلامية. ومما يؤكد الطابع العفوي للانتفاضة في الجنوب والوسط حقيقة أن الأحزاب المعارضة العراقية كافة، تداعت لعقد مؤتمر لها في بيروت في مطلع آذار/ مارس من العام نفسه لتوجه النداءات من هناك إلى داخل البلاد.

وما كان عفوياً في الوسط والجنوب لم يكن كذلك في الشمال؛ إذ أشرفت الأحزاب الكردية بصورة مباشرة على الانتفاضة الكردية وفرضت هذه الأحزاب سيطرتها على شمال العراق دون قتال حقيقي، في ظل انهيار معنويات الوحدات العراقية الموجودة هناك، باستثناء كركوك حيث دارت معارك ضارية خسر فيها الأكراد ثلاثة آلاف مقاتل. وكانت معلومات الأكراد من مكاتبهم في باريس ولندن وواشنطن وطهران وأنقرة تؤكد لهم أن الحرب أدت إلى تدمير 42 فرقة عسكرية عراقية. وكانت المفاجأة في الواقع أن القوات الأساسية في الجيش العراقي؛ أي وحدات الحرس الجمهوري خرجت سالمة من الحرب وتمكنت من قمع الانتفاضة في الوسط والجنوب وسرعان ما توجهت نحو الشمال، حيث أدى تقدم القوات العراقية إلى هزيمة المسلحين الأكراد بسرعة، وإلى عملية فرار جماعي للمدنيين الأكراد إلى إيران وتركيا. وتوافر اقتناع بشكل تال بأن

الولايات المتحدة الأمريكية عادت إلى سياستها القديمة حيال العراق على قاعدة «اعتبار صدام حسين مصدراً للاستقرار في المنطقة»[154].

ومن جديد بدا أن أكراد العراق قد وقعوا في الفخ، أو أنهم ذهبوا إليه بأقدامهم. فقد كان هناك الكثير من التشويش في واقع الحال بصدد احتمالات ما قد ينجم عن "عاصفة الصحراء" من تطورات سياسية داخل العراق؛ إذ كانت بعض الدراسات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ترجح احتمال قيام وحدات من الجيش العراقي بإطاحة الرئيس العراقي صدام حسين، في حين يرى احتمال آخر أنه في حال بقاء صدام حسين في السلطة فإن وجوده مفيد لموازنة القوة الإيرانية رغم الضعف الذي سيعانيه العراق[155]. وربما لم تحسب لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا غيرها الآثار المحتملة لحدوث انتفاضة شعبية وكردية في آن واحد، بكل ما يثيره ذلك من مخاوف إقليمية إزاء الشيعة، ومخاوف تركية بالدرجة الأولى إزاء الأكراد إضافة إلى إيران والدول العربية.

وبعد هزيمة الأكراد وفرار مئات الألوف منهم نحو الأراضي التركية نشأ وضع عصيب للغاية بالنسبة إلى الأكراد وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على عدم إثارة مخاوف تركيا؛ العضو الوحيد في حلف شمال الأطلسي من بلدان الشرق الأوسط، تجاه القضية الكردية الحساسة للغاية بالنسبة إلى أنقرة. وكان لا بد من إيجاد مخرج توافق عليه تركيا ولو على مضض. وقد سهل هذه المهمة أن مجلس الأمن الدولي لم يتخذ عدداً من القرارات العقابية بحق دولة ما من أعضاء المنظمة الدولية في فترة زمنية قصيرة، كما حصل

مع العراق. فقد أصدر مجلس الأمن 12 قراراً منذ نشوب أزمة الخليج الثانية حتى وقف إطلاق النار، ثم أصدر بعد ذلك 18 قراراً، ومنها القرار 688 الذي ذكر الأكراد بالاسم وكانت تلك هي المرة الثانية التي يذكر فيها الأكراد في وثيقة دولية منذ معاهدة سيفر.

وقد اتخذ القرار 688 في أجواء من الضغط الإعلامي والسياسي أصبحت تقض مضاجع الساسة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. وكان البلد المبادر لإيجاد صيغة لحماية الأكراد هو فرنسا التي أرسلت في مطلع نيسان/ إبريل 1991 وزير العمل الإنساني برنار كوشنير إلى أنقرة لوضع اللمسات الأخيرة على صيغة قرار سيصدر عن مجلس الأمن. وكانت أنقرة قد أعدت صيغة قرار يقضي بإعادة الأكراد العراقيين إلى بلادهم سواء رفضت بغداد أم قبلت، لكن الوزير الفرنسي توصل إلى صيغة مقبولة مع الرئيس التركي تورجت أوزال، وقبلت أنقرة مشروع القرار 688 سلفاً، بعد وضع عبارة «صيانة السلم والأمن الدوليين» في مقدمة القرار المذكور، إشارة إلى ما يمثله تدفق اللاجئين الأكراد من أخطار بالنسبة إلى تركيا وتضمينها في أحد بنوده.

لقد ذكر القرار 688 الذي صدر في 5 نيسان/ إبريل 1991 الأكراد في موضعين؛ إذ جاء فيه أن مجلس الأمن يساوره القلق الشديد «إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق الذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية، وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية وإلى حدوث غارات عبر الحدود، بما يهدد السلم والأمن الدوليين». وفي بند آخر يطالب مجلس الأمن «بأن

يقوم العراق على الفور كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين»، و«يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية»[156].

ولم تعد أفواج اللاجئين الأكراد إلى العراق فور صدور هذا القرار من جراء الخوف المتأصل من نظام بغداد فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا نفسها تحت وطأة مطالبة تركية شديدة بإعادة اللاجئين الأكراد إلى العراق، وقامت الطائرات الأمريكية والفرنسية والبريطانية بإلقاء الأغذية من الجو إلا أن ذلك لم يشكل حلاً للمعضلة.

ملاذ آمن ومفاوضات كردية مع بغداد

في نيسان/ إبريل 1991 طلبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من بغداد سحب قواتها من مدينة زاخو الحدودية، بهدف تسهيل عودة اللاجئين الأكراد. وفي 26 نيسان/ إبريل أعلن سفير العراق في الأمم المتحدة أن العراق سحب قواته من مدينة زاخو[157]. فأعلنت الدول الثلاث عن إقامة جيوب آمنة للأكراد، أو ملاذ آمن في زاخو ودهوك التي تبعد 48 كيلومتراً عن الحدود التركية، ثم تبعت ذلك بإعلان فرض حظر الطيران العراقي شمال خط العرض 36.

لم يصدر قرار صريح من مجلس الأمن بصدد إقامة ملاذ آمن للأكراد.

واستندت الدول الثلاث في إعلان قيامه إلى القرار 688، وجاء الإعلان بمنزلة تفعيل لهذا القرار استناداً إلى فقرة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تنص على فرض السلم «عندما تفشل الوسائل السلمية وهو قد ينطوي على الإكراه والتعرض للمخاطرة»[158]. وقبل الإعلان عن قيام الملاذ الآمن كانت هناك أحاديث عن إدخال قوة شرطة دولية إلى شمال العراق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تولت العمل بالنيابة عن المنظمة الدولية.

إن تعابير المناطق الآمنة أو الملاذات الآمنة مفهوم جديد في السياسة الدولية ظهر عقب نهاية الحرب الباردة، وكان العراق من أوائل الدول التي طبق عليها هذا المفهوم الذي برز لاحقاً في الصراعات العرقية في يوغسلافيا، وكما في يوغسلافيا فإن الغطاء الشرعي للملاذ الآمن في العراق هو التدخل لمنع «حدوث كارثة إنسانية . . . من دون دوافع سياسية لأن ذلك سيعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية من قبل دولة أو دول أجنبية في شؤون دولة أخرى»[159].

ولا يمكن بالطبع إبعاد الأغراض السياسية بالنسبة إلى الدول التي قامت بإعلان الملاذ الآمن وتنفيذه مادام ذلك لم يتم تحت إشراف الأمم المتحدة مباشرة. ولكن يمكن القول إن هدف المنظمة الدولية بإصدارها القرار 688 هو حماية السكان من الاضطهاد والتشريد. وقد وفر الملاذ الآمن، لأول مرة في تاريخ الأكراد، غطاء دولياً مكنهم من التحرك بحرية في منطقتهم واتخاذ الخطوات التي يرونها مناسبة لإدارة شؤونهم وتحديد طبيعة علاقتهم بالحكومة المركزية في بغداد. ويبدو أن حكومة بغداد أدركت عدم

جدوى مقاومة إعلان الملاذ الآمن فانصاعت وسحبت إداراتها من المنطقة الكردية ووافقت عملياً على تدويل المسألة الكردية في انتظار متغيرات إقليمية أو دولية تضع نهاية للوضع الناشئ.

ولا يستطيع الباحث التكهن بمصير المنطقة الآمنة لأن ذلك مرهون بمواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وإلى حد ما مواقف تركيا التي تستضيف قوة «المطرقة المتأهبة» المكلفة بحماية الأكراد. هذا بالإضافة إلى ما قد يحدث في نطاق العلاقات الكردية مع حكومة بغداد. وعلى وجه العموم يمكن القول إن حماية الأكراد هي ملف من ملفات العراق المفتوحة على المجهول.

بدأت قوافل اللاجئين بالعودة إلى العراق بعد أن دخلت قوة أمريكية صغيرة إلى زاخو، بهدف طمأنة العائدين. وعلى جبهة أخرى أطلق الرئيس العراقي صدام حسين مبادرة للحوار مع الأكراد بهدف منحهم الحكم الذاتي على أساس قانون الحكم الذاتي الصادر في آذار/ مارس 1974، واستجاب الأكراد لهذه الدعوة على الفور، وقيل إن ذلك جاء استجابة لنصيحة هنري كيسنجر لمسعود البارزاني وجلال الطالباني: «عليكم الذهاب إلى بغداد للحصول على ما يمكن الحصول عليه من صدام الضعيف»[160].

هناك أسباب كثيرة دعت الرئيس العراقي لإطلاق مبادرته وأسباب مماثلة دعت الأكراد لقبولها، فعقب وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية وبعد هزيمة الانتفاضة الشيعية والكردية وما أثاره ذلك من ردود

أفعال عنيفة في أوساط الرأي العام حول الأوضاع الداخلية في العراق، وما استدعاه من تدخل بريطاني-أمريكي-فرنسي في الشأن الكردي العراقي، كل هذا بالإضافة إلى الحاجة لالتقاط الأنفاس دفعت الحكومة العراقية إلى إطلاق مبادرتها. أما بالنسبة إلى الأكراد فإن مخاوفهم القديمة من الاعتماد على القوى الأجنبية كانت ماثلة في الأذهان لأنهم اعتبروا أنفسهم ضحية خديعة الرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث ينقل جوناثان راندل عن جلال الطالباني قبل توجهه إلى بغداد في نيسان/ إبريل 1991 قوله: «إن الأكراد وقعوا في الفخ الذي نصبته لهم إدارة الرئيس بوش، ففي البداية شجعتهم على الثورة ثم أعطت صدام حسين الضوء الأخضر على مهاجمة كردستان، بامتناعها عن إسقاط مروحياته العسكرية»[161]. كما أن القلق كان يساور زعماء الأكراد من تركيا وإيران. وهناك سبب مشترك بالنسبة إلى الأكراد وبغداد هو إظهار التجاوب مع قرار مجلس الأمن 688 والذي دعا إلى الحوار بكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية.

وبشكل من الأشكال بدأت المفاوضات بصورة سرية بين الأكراد وبغداد في 12 نيسان/ إبريل 1991. وكان شرط الأكراد أن يعلن عن نتائجها في حال الاتفاق على الأحرف الأولى، وهذا ما حدث في 24 نيسان/ إبريل 1991، حين التقى جلال الطالباني بالرئيس صدام حسين، ومكث الطالباني قرابة شهر في بغداد يدير المفاوضات عن الطرف الكردي، ثم حمل مسودة الاتفاق إلى شمال العراق ليعرضها على مسعود البارزاني وبقية أطراف الجبهة الكردستانية[162]. وفي أيار/ مايو زار مسعود البارزاني

بغداد لمواصلة الحوار، وأعلن في 7 حزيران/ يونيو من بغداد عن قرب التوصل إلى اتفاق للحكم الذاتي للأكراد وتوقع حدوث ذلك في مدة أقصاها العشرين من حزيران/ يونيو[163].

وخلال الجولة الثانية من المباحثات التي ترأسها عن الجانب الكردي مسعود البارزاني ظهرت أولى نقاط الخلاف حول التحديد الجغرافي للمنطقة الكردية، وكان الأكراد قد أصروا على موقفهم بصدد ضم كركوك إلى هذه المنطقة. وما أن ظهرت العقبات حتى بدأ التلويح بالعودة إلى القتال فصرح جلال الطالباني لصحيفة **مليت** التركية في 4 حزيران/ يونيو 1991 : «مستعدون للحرب. لدينا جيش ولدينا أسلحة، الأمريكيون تركونا وحدنا وتدخلهم كان لمصلحة تركيا»[164].

وفي 16 حزيران/ يونيو غادر مسعود البارزاني بغداد بعد وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق الجديد للحكم الذاتي على أمل أن يعود بعد أسبوع لتوقيع الاتفاق[165]. وفي 9 حزيران/ يونيو طلب جلال الطالباني ضمانات أمريكية غربية لاتفاق حول الحكم الذاتي، لكن هذه المطالبة لم تجد استجابة أمريكية[166]. وفي 20 حزيران/ يونيو أعلن البارزاني أنه توصل إلى اتفاقية حول الحكم الذاتي مع الرئيس صدام حسين، وأضاف أن الاتفاقية لم تحدد حدود منطقة الحكم الذاتي[167]. وفي 24 حزيران/ يونيو أعلن البارزاني أن الأكراد اتفقوا مع الرئيس صدام حسين على انتخابات حرة في كردستان والعراق[168].

ورغم هذه التصريحات المتفائلة ظهر انقسام في مواقف أطراف الجبهة الكردستانية حول نص الاتفاق مع الحكومة العراقية، فعقدت الجبهة

الكردستانية اجتماعاً لدراسة وثيقة الحكم الذاتي في الفترة 25-28 حزيران/ يونيو 1991 . وظهر خلال هذا الاجتماع خلاف شديد بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني؛ إذ رفض الأخير صيغة الاتفاق[169] . وفي 2 تموز/ يوليو 1991 أعلنت الجبهة الكردستانية أنها سترسل وفداً إلى بغداد لمواصلة الحوار مع الحكومة العراقية، وطلبت إرسال وفد عراقي إلى الشمال بهدف السعي إلى تعديل بنود اتفاق الحكم الذاتي[170] .

أرسلت الحكومة العراقية وفداً إلى أربيل وتم استئناف المفاوضات في 6 تموز/ يوليو 1991. وأعلن مسعود البارزاني أن هذه الجولة ستكون الأخيرة[171] . وفي العاشر من الشهر نفسه تزعم البارزاني وفداً إلى بغداد ليناقش مقترحات حل وسط حول كركوك[172] ، ولم تؤد هذه الجولة إلى نتيجة مرضية، وتوقفت المباحثات بعدها عملياً. وفي ظروف قيام تركيا بعمليات عسكرية محدودة داخل الأراضي العراقية بدأت مناوشات بين القوات العراقية والمسلحين الأكراد في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 1991 . وأعلنت بغداد أن عناصر غير مسؤولة تقف وراء الاشتباكات[173] . وقبل زيادة حدة الاشتباكات قرر الأكراد الحفاظ على وحدتهم في الجبهة الكردستانية، بدلاً من الموافقة على صيغة الحكم الذاتي التي أثارت الخلافات بين صفوفهم[174] .

كان من الواضح أن كل شيء يسير باتجاه إضاعة الفرصة التي سنحت لحل المسألة الكردية. وتبادل الطرفان الاتهامات بصدد من هو المسؤول عن فشل المفاوضات. فقالت بغداد إن الولايات المتحدة الأمريكية منعت الأكراد من التوقيع على الاتفاق[175] ، وأعلن الأكراد بدورهم أنهم أجروا

اتصالات مع الحلفاء للتشاور بصدد الاتفاق؛ إذ أعلن جلال الطالباني في لقاء نشرته صحيفة **الحياة** في 29 تشرين الثاني/ أكتوبر 1991 إن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحمايتنا وتؤيد حكماً ديمقراطياً برلمانياً تعددياً(176).

في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 وقعت معارك بين الأكراد والجيش العراقي في أربيل والسليمانية، وفي خطوة مفاجئة أعلن العراق عن سحب قواته من المدن الكردية؛ السليمانية وأربيل والدهوك وتوابعها، كما أعلنت بغداد سحب إداراتها المدنية من المنطقة، وإيقاف دفع رواتب الموظفين العاملين فيها وإعلان الحصار الاقتصادي على الأكراد(177). أدى هذا الإجراء الحكومي إلى فراغ سياسي وعسكري وأمني في شمال العراق، جعل الأكراد يعملون لإقامة إدارتهم الخاصة في المنطقة.

ومن المهم تسليط الضوء على صيغة الحكم الذاتي التي طرحت خلال المفاوضات الطويلة بين بغداد والأكراد، فقد تقدم الجانب العراقي بقانون مكون من 21 مادة، والكثير من البنود التفصيلية، وقد وافق الأكراد على المواد والبنود جميعها مع بعض التعديلات الطفيفة على بعضها، وهي تعديلات ثانوية للغاية(178).

ويجب التأكيد أنه رغم التداخلات الإقليمية والدولية والمحلية للمسألة الكردية، فإن الحكومات العراقية المتعاقبة تتحمل قسطاً من المسؤولية عن عدم التوصل إلى حل دائم لها، باعتبارها الجهة التي يقع عليها عبء السعي لتوفير الاستقرار والهدوء وحماية وحدة البلاد والحيلولة دون استغلال القوى الخارجية للصراع بين الأكراد وبغداد. ففشل مفاوضات

عام 1991 لم يأت وليد الساعة بل هو إحدى نتائج سنوات طويلة من انعدام الثقة الكردية بالحكومات المركزية، الأمر الذي جعل الزعامة الكردية ميالة إلى اتخاذ قراراتها ومواقفها تلك.

إعلان الفيدرالية

في 8 نيسان/ إبريل 1992 أصدرت الجبهة الكردستانية القرار رقم واحد حول قانون المجلس الوطني لكردستان العراق والذي تألف من 7 أبواب و61 مادة، بهدف إجراء انتخابات محلية لتأسيس حكومة كردية[179].

وعندما كان مسعود البارزاني يجري مفاوضات في بغداد في منتصف حزيران/ يونيو 1991 حول الحكم الذاتي للأكراد وقضايا الديمقراطية والتعددية السياسية في البلاد، اجتمع 37 شخصية سياسية عراقية وعربية في النمسا في نطاق ندوة حوار تحت عنوان «**مستقبل العراق والأمن القومي العربي عقب حرب الخليج** في الفترة 15-16 حزيران/ يونيو 1991». وشارك في هذه الندوة ممثلو الأحزاب الكردية، فطرح الحضور جملة من الأسئلة على الأكراد بصدد مفاوضاتهم مع بغداد وآفاق التوصل إلى اتفاق وما قد يثيره ذلك إقليمياً ودولياً.

ومن المهم إيراد الإجابات الكردية لأنها توضح ما حدث وأسباب عدم الاتفاق مع بغداد. قال الأكراد في الندوة إن أي اتفاق مع بغداد سيكون اتفاقاً مؤقتاً بسبب غياب الديمقراطية، وأكدوا أن بغداد تقبل بحق تقرير المصير للأكراد. «وعن موقف تركيا حول حق تقرير المصير للأكراد فإن هذا سوف يكون مصدر إزعاج شديد لها. ذلك لأن تركيا ليست مقتنعة بوجود

شعب كردي. أما عن موقف الإدارة الأمريكية في المسألة الكردية في العراق، فإنها لا ترغب في أن تصل الحكومة العراقية إلى اتفاق مرض مع الجانب الكردي مراعاة لتركيا. وإن ما تطلبه الإدارة الأمريكية هو دولة مركزية قوية لا تسمح بتشتيت العراق، دولة لا تكون على علاقة وثيقة لا مع إيران ولا مع سوريا»[180].

وربما تفسر الإجابات التي قدمها الأكراد، ما حصل فيما بعد، إذ من الواضح أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية فضلتا تقوقع الأكراد في منطقتهم بعيداً عن الاتفاق مع بغداد. وأنهما بالقدر الذي ضمنا فيه حماية الأكراد، نجحا في السيطرة على الوضع الكردي في الحدود المقبولة لواشنطن وأنقرة. ورغم هذا فإن الهواجس والمخاوف التركية مما يجري في شمال العراق إضافة إلى المخاوف الإيرانية وجدت الكثير من المبررات خلال فترة زمنية قصيرة. فرغم سعي الأكراد لطمأنة تركيا بصدد أية خطوة يقدمون عليها، فإن إجراء الانتخابات الكردية ومن ثم إعلان قيام برلمان وحكومة محلية، دفع بالمخاوف التركية والإيرانية والعربية أيضاً إلى واجهة الأحداث. واتخذت كل من إيران وتركيا وسوريا مواقف حذرة من هذا التطور وشددت على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية.

وتحول الحذر إلى مخاوف؛ ففي 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1992 أعلن البرلمان الكردي الفيدرالية في جلسة خصصها لهذه الغاية وأصدر بياناً ضمنه ديباجة عن تطور المسألة الكردية في العراق، واستند الإعلان إلى نص القانون رقم واحد لسنة 1992 الذي أصدرته الجبهة الكردستانية. وهو قانون نص على قيام البرلمان الكردي «للبت في المسائل المصيرية لشعب

كردستان وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية ولصيانة الوحدة الوطنية للعراق وتعزيزها وحفاظاً على علاقات الإخاء التاريخي بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي. . . فها هو المجلس الوطني لكردستان العراق يمارس نيابة عن شعب كردستان العراق مهمته بهذا الصدد. . . معلناً أنه قرر بالإجماع تقرير مصيره وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من تاريخه، على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني»(181).

لم يفصح قرار البرلمان الكردي بصدد الفيدرالية عن حدود صلاحيات الإقليم الكردي ولا عن أية تفاصيل بصدد طبيعة النظام الفيدرالي، فمن المعروف وجود أنظمة فيدرالية كثيرة ومتنوعة في طبيعة العلاقات بين الأقاليم والمركز. كما لم يصدر البرلمان قانوناً يفصل فيه طبيعة الفيدرالية أو يلجأ إلى استفتاء شعبي قبل إعلانها. لقد وقع على القانون رقم واحد الأطراف الكردية والعراقية التالية: مسعود البارزاني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وجلال الطالباني عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وعبدالله ثاكرين عن حزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني، ورسول مامند عن الحزب الاشتراكي لكردستان العراق، وعزيز محمد عن الحزب الشيوعي العراقي، وسامي عبدالرحمن عن حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، وقادر عزيز عن حزب كادحي كردستان، ويعقوب يوسف عن الحركة الديمقراطية الآشورية(182).

وقد دخلت الأحزاب المشار إليها في الانتخابات على أساس اللوائح الحزبية، وعلى قاعدة حق دخول البرلمان لكل طرف يحصل على نسبة 7٪

من الأصوات فأكثر. وحصلت الأحزاب على النسب التالية من الأصوات: الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب كادحي كردستان (لائحة واحدة) حصلا على 45٪ من الأصوات، وحصل الاتحاد الوطني الكردستاني على 44٪ من الأصوات، وحصل الحزب الشيوعي على 2٪، وحزب الشعب حصل على 1٪، وحصل الحزب الاشتراكي على 3٪، والحركة الإسلامية الكردستانية والاتحاد الاسلامي في كردستان والمستقلين الاسلاميين (لائحة واحدة) حصلوا على 5٪ من مجموع الأصوات. وفي قائمة منفصلة عن قوائم الأكراد خاض المسيحيون الانتخابات وحصلوا على خمسة مقاعد في البرلمان.

ومن الواضح أن أحزاب الجبهة الكردستانية لم تحصل على أي مقاعد في البرلمان باستثناء الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني والمسيحيين (الآشوريين)، لأن بقية الأطراف في الجبهة لم تحصل على نسبة 7٪ من مجموع الأصوات التي تؤهلها لدخول البرلمان. ونتيجة لذلك نال الحزبان الكبيران (الديمقراطي والاتحاد الوطني) أغلبية الأصوات التي أهلت الحزب الديمقراطي لتشكيل الحكومة وحده، إلا أن الذي جرى هو اقتسام الحكومة المحلية مناصفة بين الحزبين في نطاق صفقة عقداها لهذا الغرض[183].

إن نتائج الانتخابات الآنفة لا تعكس الثقل السياسي للحزبين الرئيسين فقط بل تشير إلى حقيقة ماثلة في المجتمع الكردي المنقسم على أساس العصبية القبلية، وبصورة أدنى من ذلك على أساس ديني. فزعامة الحزب الديمقراطي الكردستاني زعامة قبلية ودينية لعشيرة بارزان، وهي عشيرة لديها تحالفات مع قبائل أخرى، بسطت سيطرتها تاريخياً على محافظات

أربيل ودهوك، أما الطالبانيون فإن نفوذهم القبلي يتركز في محافظة السليمانية وتوابعها. ولعبت النزاعات القبلية بين الحزبين دوراً كبيراً في علاقاتهما منذ عام 1964 حيث اندلع أول نزاع مسلح بين مصطفى البارزاني وجلال الطالباني عندما كان الأخير عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه البارزاني. واستمر تأثير جذوة الخلافات القبلية ماثلاً في علاقات الحزبين حتى أدى ذلك - إلى جانب أسباب أخرى - إلى اندلاع الحرب الأهلية الكردية عام 1994.

وباستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لا توجد مناطق سيطرة عسكرية وسياسية كبيرة للأحزاب الكردية الأخرى. وبقية الأحزاب لديها جمهور مشتت في الغالب في مناطق سيطرة الحزبين، فعلى سبيل المثال تتمتع الأحزاب الإسلامية بنفوذ في مدينة حلبجة الحدودية والقرى القريبة منها وجميع هذه المناطق محاذية لإيران وتحظى بدعم طهران.

لقد أعلن الأكراد الفيدرالية ولكن بغياب الطرف الذي يمكن أن يمنح هذا الإعلان الشرعية وهو الحكومة المركزية في بغداد، ولم يؤد تأكيد قادة الأكراد على أن الفيدرالية لا تعني الانفصال عن العراق لا الآن ولا في المستقبل، إلى بعث شيء من الطمأنينة على النطاق الإقليمي. فبدأت سلسلة من المشاورات بين سوريا وتركيا وإيران بصدد الأوضاع الناشئة في كردستان، تمخضت عن اتفاق على عقد اجتماعات دورية بين وزراء خارجية الدول الثلاث لمناقشة الأوضاع الكردية في العراق، وعقد أول اجتماع في مطلع حزيران/ يونيو 1993 في طهران[184].

وكان التنسيق بين الدول الثلاث سبباً لإثارة غضب مسعود البارزاني وجلال الطالباني، كل بأسلوبه الخاص؛ فقد دافع البارزاني عن الفيدرالية وأسلوب إقرارها من طرف واحد وهاجم الدول الثلاث متهماً إياها بالتدخل في الشؤون الداخلية للأكراد، قائلاً إن الذي يهدد وحدة العراق ليس الفيدرالية بل السياسات الشوفينية[185]. ومنذ بداية عام 1993 أدلى جلال الطالباني بعدد من التصريحات يدعو فيها اليهود بما في ذلك يهود إسرائيل إلى مساعدة الأكراد، كما قام عدد من الصحفيين الإسرائيليين بزيارة شمال العراق وإجراء لقاءات مع البارزاني والطالباني[186].

ويبدو من سياق الأحداث اللاحقة أن تركيا وافقت على التنسيق الإقليمي الثلاثي لسببين: الأول، هو أنها لم تكن آنذاك قد أحكمت نفوذها في شمال العراق، أما السبب الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو أن أنقرة اتجهت منذ عام 1993 إلى توثيق علاقاتها مع إسرائيل ومن ثم بناء أسس التحالف الاستراتيجي الذي أعلن عنه في سنوات لاحقة، وهذا ما يفسر انتفاء الحاجة للتنسيق بين إيران وسوريا وتركيا بصدد الشأن الكردي العراقي.

تفكك الفيدرالية

ظهرت في عامي 1992 و1993 بوادر نزاعات عنيفة بين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني. فقد فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية بأغلبية الأصوات وجاء الاتحاد الوطني بعده بفارق بسيط، وقد

اتفقا على تقاسم مقاعد البرلمان والحقائب الحكومية مناصفة، إلا أن الحزب الديمقراطي كان يسيطر على مناطق عبور قوافل الشاحنات من تركيا إلى العراق وبالعكس، ويحصل على عوائد الجمارك وحده. وكان هناك عامل أشد تأثيراً في إثارة النزاع هو الخلاف بين البارزاني والطالباني بصدد الموقف من وجود قواعد حزب العمال الكردستاني التركي في الأراضي العراقية. هذا إضافة إلى تأثير العامل القبلي الذي تحدثنا عنه سابقاً.

فقد حمّلت تركيا أكراد العراق مسؤولية الحفاظ على أمن حدودها مع العراق وطالبتهم بمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني أو مساعدة قواتها التي بدأت بشن عمليات عسكرية واسعة داخل الأراضي العراقية بذريعة مجابهة حزب العمال. وفي فترة مبكرة كانت هناك مخاوف من أن يتم "تكريد" الحرب في شمال العراق بنزاعات دموية بين الحزبين الرئيسين في ظروف لم تعترف فيها لا تركيا ولا إيران ولا أي بلد عربي أو غربي بالفيدرالية. وحسب رأي سياسي كردي مخضرم هو محمود عثمان، فإن جميع مظاهر تصاعد التوتر بين الحزبين، وكذلك التدخل التركي الواسع في شمال العراق سببه إعلان الفيدرالية من قبل الأكراد، لأن الأكراد تجاوزوا بذلك الخط الأحمر بالنسبة إلى الدول المجاورة للعراق[187].

وقد كتب ألتان أويمين في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1992 مقالاً صحفياً في صحيفة **مليت** التركية بعنوان "جيراننا الجدد" جاء فيه «أما فيما يتعلق بتركيا فإن الجار الذي عند حدودها الجنوبية الشرقية مازال رسمياً؛ العراق، غير أن الواقع الفعلي هناك هو وجود دولة فيدرالية كردية عراقية يديرها الأكراد، وهذا يعني أن هؤلاء هم الذين تقع عليهم مسؤولية الجوار

معنا»[188]. إن تعبير جيراننا الجدد لم يكن مجازياً، فقد طورت تركيا سياستها إزاء أكراد العراق بعملية متدرجة بدأت بالسعي النشيط لاحتوائهم ومنعهم من الانفصال خوفاً من التأثير الذي يتركه هذا الأمر في أكراد تركيا، ثم تم تطوير هذه السياسة استناداً إلى مبدأ التدخل القائم في شؤون الأكراد وفي الأزمة العراقية، وقد تلازم ذلك بشكل واضح مع تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية من جانب، وإيقاف عمليات التشاور والتنسيق الثلاثي السوري-الإيراني-التركي من جانب آخر كما ذكرنا من قبل.

وتحت وطأة الضغوط التركية شن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في خريف عام 1991 وتشرين الأول/ أكتوبر 1992 هجمات دموية على معسكرات حزب العمال الكردستاني (التركي) ومواقعه داخل الأراضي العراقية، ولم يكن حزب العمال يتوقع مشاركة الاتحاد الوطني في الهجمات بسبب سجل العلاقات الجيدة بين الطرفين، إلا أنه بعد هذا التاريخ أصبح الحزب الديمقراطي وحده يقوم بمهمة مطاردة حزب العمال بمساندة تركيا[189].

لقد وجد الأكراد أنفسهم بعد إعلان الفيدرالية وتأسيس البرلمان والحكومة في وضع مزدوج في آثاره اللاحقة؛ السعي لإثبات نجاح تجربة الحكومة المحلية وتوفير الهدوء والاستقرار من جانب، وكسب أو تحييد الدول المجاورة وبخاصة إيران وتركيا كي لا يعملا على تدمير التجربة الكردية الجديدة. هذا إضافة إلى السعي لفك طلاسم السياسات الأمريكية والأوربية المعقدة والحذرة فيما يتعلق بالفيدرالية، وعلى عكس ما صرح به

مسعود البارزاني أو جلال الطالباني من وجود تفهم إيراني - تركي للفيدرالية أو تفهم أمريكي - أوربي، اتضح أن الأمور ليست بهذه البساطة[190].

وفي كثير من الأحيان كان ضعف الواقعية أو غيابها أحد الأسباب التي تجعل ما يعلن عنه الأكراد لطمأنة الدول المجاورة أو الدول العربية حول نواياهم موضع ريبة. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1992 ثارت ثائرة أنقرة، بعد قيام الجبهة الكردستانية بطبع خريطة لكردستان تضم مناطق تركية في شرق وجنوب شرق الأناضول، كما تضم شمال العراق بما في ذلك الموصل وجزء من الأراضي السورية. فقامت الصحف التركية بنشر هذه الخريطة واتهمت الحلفاء بأنهم يقومون بدعم أكراد العراق لتقسيم تركيا[191].

وقد ساعدت مثل هذه الأمور وحالة الفوضى في شمال العراق على إبقاء مواقف الدول المعنية على ما هي عليه من معارضة ورفض أو تحفظ، والأخطر من ذلك هو أن السياسة الأمريكية والتركية من جانب والسياسة الإيرانية من جانب آخر لا ترى في أكراد العراق سوى ورقة ضغط على السلطة في بغداد يتم التلاعب بها تبعاً للظروف السياسية المختلفة. ويبدو أن إدراك قادة الأكراد العراقيين لهذا الوضع هو بأقل قدر من الوضوح «وربما هم غير راغبين في التفكير به بصورة عامة»[192].

وربما لم يدرك قادة الأكراد معنى هشاشة أوضاعهم الداخلية أو أوضاع حكومتهم التي قامت على مبدأ تقاسم الحصص وسعي كل من حزب جلال الطالباني ومسعود البارزاني لأن يكون الحزب المهيمن على الأوضاع الكردية. وما بدا أنه نزاع عابر عام 1993 بين الحزبين تفجر بقوة في حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس 1994، وأدى إلى احتلال الاتحاد الوطني

لمدينة أربيل وطرد أنصار البارزاني منها، وأول من انهار في هذه المعركة الحكومة والبرلمان والديمقراطية التي طالما تغنى بها زعيما الحزبين[193].

ولم تنجح المساعي الأمريكية والأوربية والفرنسية والبريطانية في إعادة الإخوة المتحاربين للجلوس معاً تحت سقف برلمان مهدم. إلا أن هذه المساعي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على هدنة أو عدد من قرارات وقف إطلاق النار دون حسم لجذور الصراع الدموي وأسبابه. وفي وقت متأخر نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في جمع الزعيمين المتحاربين في واشنطن ليوقعا على اتفاق لإعادة تطبيع العلاقات بينهما، وذلك في 17 أيلول/ سبتمبر 1998.

ويمكن اعتبار معارك حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس 1994 انعطافة حادة في الأوضاع الكردية. فقد اعتاد الزعماء الأكراد على اتهام بغداد وتركيا وإيران أو أية أطراف خارجية بمعاداة الأكراد والسعي لتدميرهم وتقويض قضيتهم. إلا أن الذي قوض تجربة الفيدرالية والحكومة المحلية والبرلمان هم الأكراد أنفسهم هذه المرة، وبقيت بغداد متفرجة ولم تتدخل في النزاع. وقد أدت المعارك الدموية بين الإخوة إلى إضعاف تعاطف الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا مع الأكراد، وإلى نشوء حالة غاية في الشذوذ في شمال العراق؛ فلا سلطة مركزية، ولا أثر لدولة، بل ميليشيات حزبية تتطاحن وتتقاتل وتنزف الدماء في كل شبر من الأرض. ولم تنجح طائرات التحالف الغربي التي تقوم بطلعات جوية يومية فوق الأراضي العراقية انطلاقاً من قاعدة إنجيرليك التركية في حماية الأكراد من أنفسهم. والمفارقة هي أن الديمقراطية والتعددية والبرلمان

والاستقلال العملي عن السلطات المركزية العراقية تكفلت باندلاع حرب أهلية كردية، وليس تحويل شمال العراق إلى نموذج يمكن أن يحتذي به العراق كله، كما كان زعماء الأكراد يقولون فور إعلان الفيدرالية وقيام الحكومة المحلية.

وأدت الحرب الأهلية الكردية إلى نتائج كثيرة على صعيد الوضع الكردي الخاص، والعلاقات الكردية مع بغداد، وتركيا وإيران. فبعد هزيمة مسعود البارزاني في أربيل اتجه لتعزيز علاقاته مع تركيا والعودة سراً إلى التفاوض مع بغداد لكن دون نتيجة حاسمة(194). وفي المقابل لجأ جلال الطالباني إلى تعزيز علاقاته بإيران، ومن جديد دخل الأكراد بأرجلهم في لعبة التداخلات الإقليمية، ولكن هذه المرة لأسباب كردية محضة وليس بسبب نوعية العلاقات القائمة بين الأكراد وبغداد.

لقد هيأت ظروف الاقتتال الكردي ضغائن إضافية ومفاجآت. ففي أواخر آب/ أغسطس 1996 لاحظت طائرات التحالف الغربي التي تقوم بطلعات فوق شمال العراق آلاف الجنود العراقيين من قوات الحرس الجمهوري ومئات الدبابات وقطع المدفعية تحتشد في جنوب خط العرض 36؛ أي عند حدود منطقة الحظر الجوي. وفي 31 آب/ أغسطس 1996 نفذ الجيش العراقي عملية دامت ساعات أدت إلى تطهير أربيل من مقاتلي حزب جلال الطالباني ثم استلم الأمور منها مقاتلو حزب البارزاني، وانسحبت القوات العراقية بسرعة، بعد أن أعلن نائب الرئيس العراقي طارق عزيز أن تدخل القوات العراقية جاء بطلب من مسعود البارزاني(195).

ولم تفعل الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً عند تطهير مدينة أربيل من مقاتلي جلال الطالباني، إذ لم يكن من وجهة نظر الإدارة الأمريكية ما يمكن فعله «ولاسيما أن عدد اللاعبين كبير؛ إيران، وسوريا، وتركيا، وأكراد تركيا، وصدام حسين، فضلاً عن الطرفين المتصارعين»[196]. لقد انهارت معنويات ميليشيات جلال الطالباني بسرعة وقامت ميليشيات مسعود البارزاني بمطاردتها إلى معقل الطالباني في السليمانية ودحرتها. وهرب الطالباني ومقاتلوه إلى إيران ولكن كي يعود بإسناد إيران بالمقاتلين وبالمدفعية ليفرض سيطرته على السليمانية والجزء الأكبر من المناطق التي كانت خاضعة له بشكل تقليدي[197]. فظهرت لأول مرة خطوط تماس وخنادق حرب أهلية لا يعرف أحد متى تنتهي أو إلى أين يمكن أن تصل، لكن أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية كان متفائلاً عندما أدلى بشهادة لجوناثان راندل في مكتبه بواشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 بقوله إن العراق والأكراد هم «لبنان التسعينيات»[198].

لقد طويت صفحة الفيدرالية والحكومة المحلية والبرلمان الكردي، بأيد كردية، إلا أن نبوءة المسؤول الأمريكي في وزارة الخارجية تحققت كاملة؛ فمتاريس الحرب الأهلية الكردية قائمة، وإلى جانب هذا دخل التحالف التركي-الإسرائيلي حيز العمل الميداني في شمال العراق، وذلك بسلسلة من عمليات اجتياح الأراضي العراقية على نطاق واسع، ثم إعلان أنقرة عن إقامتها حزام أمني داخل الأراضي العراقية بذريعة حماية أمن حدودها من هجمات حزب العمال الكردستاني التركي. وتتوافر الأسباب كافة للمقارنة بين الحزام الأمني التركي في الأراضي العراقية والحزام الأمني

الذي كانت إسرائيل تحتله (قبل أيار/ مايو 2000) في جنوب لبنان؛ فالذرائع واحدة في الحالتين، وهي مطاردة الإرهاب والإرهابيين، ووجود ما تسميه تل أبيب فراغاً في جنوب لبنان، وما تسميه تركيا فراغاً في شمال العراق. لقد أقامت إسرائيل الشريط الأمني في جنوب لبنان في ظل عدوانها على لبنان والحرب الأهلية في هذا البلد العربي. وأقامت تركيا حزامها الأمني في شمال العراق من جراء غياب السلطة المركزية من جانب ونشوب حرب أهلية كردية من جانب آخر.

يفترض غسان سلامة أن إمكانية تفكيك الكيانات السياسية الجغرافية أمر وارد، لأنها نشأت في ظروف معينة بتدخل خارجي عنيف في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن أن تزول سواء بالاتجاه نحو المزيد من التوحيد أو التفتيت. ويعتقد أن فرضية التفتيت ليست مرجحة، إذ عند ظهور تحد خطير للوحدة السياسية سرعان ما تتكاتف العناصر المضادة لهذه الظاهرة، ولهذا يعتبر تدخل تركيا في شؤون أكراد العراق بمنزلة لجم احتمال انفصال هؤلاء عن العراق[199].

ويشترط غسان سلامة لتفتيت الجغرافيا السياسية «مستوى أعلى ودائماً من التشرذم لا يتم بمجرد قيام حركة انفصالية، فالمطلوب هو ضرب المصالح والأيديولوجيا التي أحرزتها الكيانات القائمة وما هو أهم من ذلك هو مستوى تدخل خارجي؛ مستوى من التدخل العسكري المباشر، والطويل الأمد، الذي يهدف إلى إعادة رسم حدود بهدف مزيد من التشرذم»[200]. ويضيف بأن السياسة الأمريكية والسوفيتية سابقاً ميالة للمحافظة فيما يتعلق بالكيانات السياسية.

لكن ما استبعده سلامة عام 1987 أصبح حقيقة قائمة في شمال العراق الآن؛ تدخل عسكري قوي ودائم من قبل تركيا، وحركة كردية لا يلجمها عن الانفصال سوى ضعفها الذاتي والمعارضة الإقليمية، مع وجود دولة عراقية عاجزة عن العمل في جزء من إقليمها الوطني. أما الحديث عن ميول المحافظة في السياسة الأمريكية والسوفيتية فتجيب عنه أحداث الاتحاد السوفيتي ذاته ويوغسلافيا وتشيكوسلفاكيا.

لقد بدا في أعقاب أزمة الخليج الثانية أن تركيا هي التي تمنع انفصال أكراد العراق، وقد تغيرت الأمور كثيراً بعد سنوات قليلة، إذ انقلبت سياسة احتواء الأكراد إلى استراتيجية التدخل النشط في الأراضي العراقية سياسياً وعسكرياً بعد تدجين الأكراد واستخدامهم لتحقيق مصالح أنقرة. وإذا كان الاعتقاد بأن تركيا تشكل ضماناً لوحدة العراق من جراء وجود مشكلة كردية لديها، فما الضمانات المتوافرة لحماية وحدة العراق الجغرافية السياسية في مواجهة ما تقوم به تركيا في الأراضي العراقية؟

لقد أكدت أحداث أواخر آب/ أغسطس 1996 طبيعة التعقيد الهائل للبيئة الإقليمية التي يعيش فيها الأكراد، فقد تدخلت بغداد لنجدة مسعود البارزاني وحين هزم جلال الطالباني تدخلت إيران فأعادت نفوذه على الأراضي التي كان يسيطر عليها، وطورت تركيا سياسة احتواء الأكراد إلى سياسة التدخل الواسع في الشأن الكردي والعراقي بشكل عام، وأصبح نفوذها في المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني قوياً للغاية، بينما تتمتع إيران بنفوذ قوي في المناطق التي يسيطر عليها حزب جلال الطالباني.

وبحكم الأمر الواقع ازداد اعتماد كل طرف من الطرفين الكرديين على الدولة التي تدعمه، وتتداخل الأبعاد الإقليمية في البعد الدولي المتمثل بحماية الأكراد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، حيث يعمل هذا التحالف على إبعاد النفوذ الإيراني أو تقليصه في الحركة الكردية، وكذلك إبقاء الأكراد على مسافة من حكومة بغداد المركزية. لكن التحالف الدولي يبدي بالمقابل تفهماً لما تقوم به تركيا داخل الأراضي العراقية بما في ذلك سعيها لتتريك بعض المناطق الكردية العراقية، وعدم توجيه انتقادات جدية لخطوة تركيا في إقامة الحزام الأمني في الأراضي العراقية.

يمثل الواقع القائم في شمال العراق الآن حالة غريبة؛ إذ تبدو الفيدرالية (نظرياً) وكذلك الحكومة المحلية والبرلمان ومصير الأكراد وآفاق مستقبل قضيتهم معلقاً بين أيدي الكبار دولياً وإقليمياً. وقد تم تجريب الكثير من السيناريوهات في شمال العراق ولكنها فشلت في إحلال الاستقرار والهدوء، ولم تبعد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلاد. والفشل المتكرر للمساعي الكردية والحكومية العراقية من أجل حلول ترضي الطرفين يؤكد بقاء المسألة الكردية مصدراً لاستنزاف العراق والأكراد معاً من جراء تضارب المصالح والاستراتيجيات في منطقة حساسة للغاية. ففي الفترة 1972 ـ 1975 نشأ تحالف أمريكي - إيراني - إسرائيلي مع أكراد العراق، وكانت إيران تقوم بدور الطرف الإقليمي المشرف على الأوضاع الكردية العراقية بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وفي الفترة منذ نهاية أزمة الخليج الثانية حتى الوقت الراهن تغيرت الأمور بشكل متدرج لتقوم تركيا بدور المشرف على الأوضاع الكردية العراقية في ظل وجود تحالف إسرائيلي - تركي يحظى برعاية أمريكية، مع وجود فارق بالنسبة إلى الأكراد هو كونهم يتمتعون بحكم أنفسهم على عكس ما كانت عليه الحال في الأعوام 1972 - 1975. هذا إضافة إلى قيام تداخل بين الحركة المسلحة الكردية في العراق والحركة المسلحة الكردية التركية. وقد فرض الأمر الأخير على تركيا سياسة مزدوجة على أكثر من صعيد فهي طرف حليف للحزب الديمقراطي الكردستاني على الأقل، لكنها أيضاً الطرف الذي يسعى للسيطرة على الاتجاه العام لتطور المسألة الكردية العراقية، بحيث لا يتم توفير مناخ لأية فرصة من أجل إقامة دولة كردية في العراق، أو توفير الأسباب لنجاح تجربة الحكومة المحلية الكردية وزج أكراد العراق في قضية حماية حدود تركيا من جراء نشاطات حزب العمال الكردستاني (التركي) عبر الحدود الدولية لكل من إيران والعراق وسوريا وتركيا.

إن الحديث عن سيناريوهات مستقبل القضية الكردية العراقية؛ أي الاتجاهات المحتملة لتطورها، يحمل بالضرورة طابعاً افتراضياً يمكن تعليله بالخبرة التاريخية التي تراكمت خلال أكثر من ثلاثة أرباع القرن من تطور المشكلة ودور الزعامات الكردية ومواقف الحكومات العراقية وكذلك مواقف كل من تركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وبالاستناد إلى مؤشرات مواقف هذه الأطراف يمكن القول إن الأوضاع في شمال العراق ستبقى على ما هي عليه من حيث انفصال الأكراد عن

الحكومة المركزية في بغداد، بسبب وجود الحماية الأمريكية كعامل كابح للأكراد والحكومة العراقية معاً يمنع وصولهما إلى اتفاق مقبول. وهو اتفاق غير وارد لسبب آخر هو انعدام الثقة بين الأكراد وبغداد من جراء جولات الصراع الدامي بينهما وعدم الالتزام الحكومي بالاتفاقات السابقة.

وليس من المرجح أن تقوم تركيا بإعلان ضم شمال العراق إليها لأن ذلك يضيف إلى مشكلاتها مع أكراد تركيا مشكلة كبيرة جديدة، ولأن مثل هذا التطور مرفوض إقليمياً وعربياً ودولياً، لكن أنقرة سوف تواصل عملياتها الحربية داخل الأراضي العراقية بذريعة مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني (التركي)، كما ستقوم بتعزيز الحزام الأمني الذي أقامته، ومواصلة تتريك بعض المناطق الحدودية وفي العمق كذلك للحصول على موطئ قدم في العراق.

ويطرح هذا جملة من الأسئلة حول آفاق مستقبل القضية الكردية في العراق وإمكانية إيجاد حل دائم لها، إذ لا يمكن التقليل من شأن التعقيدات القائمة، حيث إن أكراد العراق هم جزء من قومية مشتتة بين أكثر من دولة، ولكن لابد من التأكيد من حيث المبدأ على حق القومية الكردية في تقرير مصيرها لأن هذا الحق مكفول في ميثاق الأمم المتحدة والشرائع الدولية، ورغم هذا فإن الأكراد من بين شعوب وقوميات قليلة في عصرنا حرمت من هذا الحق الطبيعي والإنساني والسياسي. وكان سبب هذا الحرمان ومايزال الخرائط الجيوسياسية لما بعد الحرب العالمية الأولى التي قسمت موطن الأكراد وخلقت بيئة جيوسياسية مازالت تتحمل مسؤولية منع الأكراد من تقرير مصيرهم، في ظل عدم اعتراف كل من تركيا وإيران

والعراق بحق الأكراد كغيرهم من الشعوب في تكوين دولتهم الخاصة. ولهذا فإن القضية الكردية في البلدان الثلاثة، وليس العراق وحده، سوف تبقى من أهم القضايا القومية العرقية في الشرق الأوسط، إذا استثنينا الصراع العربي - الإسرائيلي.

ويرى أحمد ناجي قمحة أن الحل المنطقي لهذه الأزمة هو «في ضرورة فتح حوار جاد بين الأكراد والعراق وتحت رقابة دولية توفر الضمانات الكافية لبدء تجربة الحكم الذاتي للأكراد في ظل الدولة العراقية»[201]. ولا يخفى أن مقترحاً كهذا يحمل طابعاً منطقياً بالفعل ولكنه يصطدم بعدم توافر توافق دولي وإقليمي حوله من جراء البيئة الجيوسياسية الكردية الموزعة على كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا؛ فتركيا لا تحبذ ولا تقبل حلاً دائماً لمشكلة الأكراد في العراق، كما أن إيران لن تنظر بعين الرضا إلى هذا التطور، وبخاصة في ظل الأوضاع الراهنة في العراق.

ولهذا فإن المرجح والمنطقي هو أن يتم إيجاد حل دائم للمسألة الكردية العراقية في إطار تسوية الأوضاع السياسية العامة في البلاد، وهي عملية مؤجلة ومعقدة، ويصعب التكهن بما قد تؤول إليه. كما يصعب أن نتكهن بمواقف الأطراف المعنية في حال توافر فرصة حقيقية للأكراد ولأية حكومة عراقية في الوصول إلى هذا الحل. إذ لابد من القول إن ذلك يتطلب تغييراً في السياسة الأمريكية المعلنة إزاء أكراد العراق من جانب وإزاء نظام الحكم في بغداد، كما يتطلب وجود استراتيجية عربية تسهم في الحل الدائم، وتحافظ على وحدة العراق الجغرافية السياسية، فليس من المنطقي الزعم بوجود ترجيح كبير لسيناريو انفصال الأكراد وإقامة دولة خاصة لهم، لأن

هذا الأمر مرفوض من قبل أربعة دول كبيرة يعيش فيها الأكراد، ولأن تكوين دولة كردية في العراق قد يعني انفجار الجغرافيا السياسية في تركيا وإيران وسوريا وبطبيعة الحال العراق.

ورغم هذا لابد من تأكيد أن إدامة سياسة الجراح المفتوحة في شمال العراق يؤدي إلى افتراض منطقي هو أن الكيان العراقي سيبقى في دائرة الخطر. أما الأكراد أنفسهم فرغم مرارة تجاربهم مع إيران وإسرائيل وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية (1974 ـ 1975) فإنهم يعيشون في بيئة تدفعهم للتعاون مع هذه الأطراف سواء كان ذلك برغبتهم أو من جراء وطأة الظروف المحيطة بهم.

لقد كان العامل الكردي أحد أهم العوامل المساهمة في نشوب حرب إقليمية دامت ثماني سنوات وإشعال سلسلة من الحروب الداخلية وتحولهم إلى بؤرة للاستقطاب الدولي والإقليمي. ومازالت هذه القضية - وربما تبقى لفترة زمنية غير معلومة - مصدر عدم استقرار وتهديد للعراق وأيضاً مصدر تهديد للاستقرار في العلاقات الإقليمية في كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا، وبؤرة لنزاعات إقليمية محتملة. ولا يبدو أن مثال كوسوفا صالح في حالة أكراد العراق للأسباب التي ذكرناها، الأمر الذي يؤكد غياب بديل حقيقي يحل محل الحاجة إلى حوار جاد بين الأكراد وحكومة عراقية تقبل الوصول إلى حلول تعاقدية سواء تم ذلك تحت تسمية الفيدرالية أو الحكم الذاتي.

الهوامش

1. جلال الطالباني، **كردستان والحركة التحررية الكردية**، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 1971)، ص 100. وكذلك م. س. لازاريف، **المسألة الكردية 1917 ـ 1923** (بيروت: دار الرازي، دون تاريخ نشر)، ص 37.
2. عزيز الحاج، **القضية الكردية في العشرينات** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984)، ص 127 ـ 191؛ تتضمن فصلاً في المراسلات السرية للسلطات البريطانية في العراق.
3. فاضل حسين، **مشكلة الموصل**، ط 2 (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1959)، ص 102.
4. علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق**، ط 2 (لندن: دار كوفان للنشر، 1992)، ج 1، ص 234.
5. عزيز الحاج، **القضية الكردية في العشرينات**، مرجع سابق، ص 165.
6. م. س. لازاريف، **المسألة الكردية 1917 ـ 1923**، مرجع سابق، ص 38.
7. جليلي جليل، م. س. لازاريف، م. أ. حسرتيان، شاكرو محويان، أولغا جيغالينا (مجموعة مؤلفين روس)، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة عبدي حاجي (بيروت: دار الرازي، 1992)، ص 108.
8. عزيز الحاج، **القضية الكردية في العشرينات**، مرجع سابق، ص 35.
9. علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، مرجع سابق، ج 6، ص 48.
10. عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (بغداد: دون دار نشر، 1968)، ج 1، ص 223.

11 . عزيز الحاج، **القضية الكردية في العشرينات**، مرجع سابق، ص 40 .

12 . علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، مرجع سابق، ج 6، ص 116 .

13 . عبدالرزاق الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، ط 4 (بغداد: مطبعة دار الكتب، دون تاريخ نشر)، ص 55 .

14 . عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، مرجع سابق، ج 1، ص 44 .

15 . المرجع السابق، ج 2، ص 30 .

16 . جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 126 .

17 . المرجع السابق، ص 127 .

18 . A. M. Hamilton, *Road through Kurdistan* (London: Oxford), 34.

19 . جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 120 .

20 . المرجع السابق، ص 130 .

21 . محمود الدرة، **القضية الكردية والأمة العربية في العراق**، (بيروت: دون دار نشر ولا تاريخ نشر)، ص 77 .

22 . عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات**، مرجع سابق، ج 1، ص 224 .

23 . جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 155 .

24 . أحمد الزيدي، **البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية** (بيروت: دار الروضة، 1990)، ص 193 .

25. ناجي شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894ـ1974** (بغداد: مطبعة سليمان الأعظمي، 1974)، ص 288.

26. أحمد الزيدي، **البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية**، مرجع سابق، ص 199.

27. نجدة فتحي صفوة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب** (بيروت: المكتبة العصرية، 1969)، ص 117.

28. عبدالكريم فرحان، **حصاد ثورة: مذكرات السلطة في العراق 1958ـ1968** (لندن: دار البراق، 1994)، ص 155.

29. عبدالرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط 3 (بغداد: مطبعة العاني، 1967)، ص 297ـ298.

30. شرف الدين البدليسي، **شرفنامة**، ط 3 (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ نشر)، ص 23.

31. المرجع السابق، ص 24.

32. مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية: ثورة بارزان 1934ـ1945** (أربيل: منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1986)، ص 10.

33. زبير السلطان، **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ** (ديرالزور، سوريا: دار الكشاف، 1995)، ص 89.

34. مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مرجع سابق، ص 15.

35. نوري شاويس، **من مذكراتي** (أربيل: منشورات حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، 1985)، ص 8.

36. مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مرجع سابق، ص 17.

37. ماجد عبدالرضا، **القضية الكردية في العراق** (بغداد: منشورات الطريق الجديدة، 1975)، ص 87.

38. جلال الطالباني، **كردستان والحركة التحررية الكردية**، مرجع سابق، ص 142ـ143.

39. زبير سلطان، **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ**، مرجع سابق، ص 75.

40. ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958ـ1975** (بيروت: الحقيقة برس، 1987)، ص 25.

41. جعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق 1948ـ1953** (النجف، العراق: دون دار نشر، 1954)، ص 257.

42. المرجع السابق، ص 297.

43. ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية 1958ـ1975**، مرجع سابق، ص 30.

44. صبحي عبدالحميد، **أسرار ثورة 14 تموز 1958** (بغداد: مطبعة الأديب، دون تاريخ نشر)، ص 73.

45. ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية 1958ـ1975**، مرجع سابق، ص 84.

46. صبحي عبدالحميد، **أسرار ثورة 14 تموز 1958**، مرجع سابق، ص 153.

47. إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية** (بيروت: دار النهار للنشر، 1973)، ص 39.

48. إبراهيم الشريف، **الشرق الأوسط** (بغداد: دار الجمهورية، 1965)، ص 39.

49. وليد محمد سعيد الأعظمي، **ثورة 14 تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية السرية** (بغداد: المكتبة العالمية، 1989)، ص 51.

50. شاكر خصباك، **الأكراد والمسألة الكردية** (بغداد: مطبعة الثقافة الجديدة، 1959)، ص 9.

51. عبدالكريم فرحان، **حصاد ثورة . . .**، مرجع سابق، ص 24.

52. وليد الأعظمي، **ثورة 14 تموز في الوثائق البريطانية السرية**، مرجع سابق، ص 165.

53. المرجع السابق، ص 175.

54. المرجع السابق، ص 48.

55. الحزب الشيوعي العراقي، **برنامج المؤتمر الوطني الرابع عام 1970** (بغداد: منشورات الحزب الشيوعي، 1970)، ص 53.

56. انظر: إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 51.

57. المرجع السابق، ص 63.

58. انظر: ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958-1975**، مرجع سابق، ص 117.

59. صبحي عبدالحميد، **أسرار ثورة 14 تموز 1958**، مرجع سابق، ص 8.

60. ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958-1975**، مرجع سابق، ص 141.

61. انظر: إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 68.

62. ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958-1975**، مرجع سابق، ص 146.

63. علي سنجاري، **الحركة التحررية الكردية: مواقف وآراء** (دهوك، العراق: مطبعة ضه بات، 1997)، ص 72.

64. جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 232.

65. انظر: عبدالكريم فرحان، **حصاد ثورة...**، مرجع سابق، ص 80.

66. زبير سلطان، **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ**، مرجع سابق، ص 99.

67. مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (لندن: مطبعة أكسفورد، 1969)، ص 269.

68. انظر: إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 70.

69. مجيد خدوري، **العراق الجمهوري**، مرجع سابق، ص 110 ـ 111.

70. انظر: محمود الدرة، **القضية الكردية والأمة العربية في العراق**، مرجع سابق، ص 317.

71. انظر: زبير سلطان، **القضية الكردية**، مرجع سابق، ص 101.

72. انظر: إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 79.

73. عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1982)، ص 248.

74. انظر: ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975**، مرجع سابق، ص 149.

75. جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 232.

76. المرجع السابق، ص 232.

77. إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 89. وكذلك علي سنجاري، **الحركة التحررية الكردية: مواقف وآراء**، مرجع سابق، ص 53.

78. انظر: محمود الدرة، **القضية الكردية والأمة العربية في العراق**، مرجع سابق، ص 388.

79. انظر: إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 93.

80. جوناثان راندل، **أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها** (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 184 ـ 185.

81 . انظر : **التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العراقي** (بغداد : مطبعة دار الثورة، 1974)، ص 34 .

82 . انظر : ماجد عبدالرضا ، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975** ، مرجع سابق، ص 238 .

83 . المرجع السابق، ص 242 .

84 . **التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري لحزب البعث العراقي** ، مرجع سابق، ص 31 ـ 32 .

85 . انظر : المرجع السابق، ص 98 .

86 . انظر : إدمون غريب ، **الحركة القومية الكردية** ، مرجع سابق، ص 97 .

87 . المرجع السابق، ص 98 .

88 . صحيفة **النهار** (بيروت : 9 أيلول/ سبتمبر 1968) .

89 . جليلي جليل وآخرون ، **الحركة الكردية في العصر الحديث** ، مرجع سابق، ص 241 .

90 . إدمون غريب ، **الحركة القومية الكردية** ، مرجع سابق، ص 141 ـ 147 .

91 . جوناثان راندل ، **أمة في شقاق . . .** ، مرجع سابق، ص 189 .

92 . انظر : ماجد عبدالرضا ، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975** ، مرجع سابق، ص 260 .

93 . انظر : عصمت رشيد وانلي ، **كردستان العراق** ، مرجع سابق، ص 253 .

94 . انظر : ماجد عبدالرضا ، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975** ، مرجع سابق، ص 261 .

95 . عصمت رشيد وانلي ، **كردستان العراق** ، مصدر سابق، ص 282 .

96. انظر: «اتفاقية آذار ما نفذ منها وما لم ينفذ» مجلة **الكادر**، نشرة داخلية يصدرها الحزب الديمقراطي الكردستاني (أربيل، العراق: 14 ـ 15 آب/ أغسطس 1972)، ص24 ـ 39.

97. إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**؛ مرجع سابق، ص 107.

98. انظر: ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975**، مرجع سابق، ص 243.

99. جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 243.

100. انظر: ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975**، مرجع سابق، ص 280.

101. عبدالحسين شعبان، **النزاع العراقي الإيراني: ملاحظات وآراء في ضوء القانون الدولي** (بيروت: منشورات الطريق الجديد، 1981)، ص 21.

102. انظر: عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق**، مرجع سابق، ص 274.

103. جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 244.

104. عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق**، مرجع سابق، ص 268.

105. انظر: جوناثان راندل، **أمة في شقاق. . .**، مرجع سابق، ص 191.

106. عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي 1950 ـ 2010** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1995)، ص 98.

107. انظر: ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975**، مرجع سابق، ص 298.

108. انظر: معهد الإنماء العربي، **كردستان والحركة الكردية في العراق** (بيروت: 1979)، ص 273.

109. انظر: عبدالحسين شعبان، **النزاع العراقي الإيراني. . .**، مرجع سابق، ص 22.

110 . علي سنجاري، **الحركة التحررية الكردية : مواقف وآراء**، مرجع سابق، ص 62ـ63.

111 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق. . .** ، مرجع سابق، ص 192.

112 . انظر : عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق**، مرجع سابق، ص 291.

113 . وليد الأعظمي، **ثورة 14 تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية السرية**، مرجع سابق، ص 46.

114 . المرجع السابق، ص 48.

115 . المرجع السابق، ص 49.

116 . انظر : ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958ـ1975**، مرجع سابق، ص 84.

117 . علي سنجاري، **الحركة التحررية الكردية : مواقف وآراء**، مرجع سابق، ص 38.

118 . المرجع السابق، ص 45.

119 . شموئيل سيغف، **العلاقات السرية الإيرانية الأمريكية الإسرائيلية** (عمّان: دار الجليل، 1983)، ص 194.

120 . علي سنجاري، **الحركة التحررية الكردية : مواقف وآراء**، مرجع سابق، ص 81ـ82.

121 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق. . .** ، مرجع سابق، ص 243.

122 . انظر : المرجع السابق، ص 251.

123 . انظر : علي سنجاري، **الحركة التحررية الكردية : مواقف وآراء**، مرجع سابق، ص 71.

124 . المرجع السابق، ص 76.

125 . انظر : جوناثان راندل، **أمة في شقاق. . .** ، مرجع سابق، ص 252.

126 . إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 117 .

127 . انظر :
Lettie M. Wenner, "Arab Kurdish in Iraq," *Middle East Journal*, vol. 17, 1-2 (Winter-Spring 1963), 76 .

128 . إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، مرجع سابق، ص 85 .

129 . عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق**، مرجع سابق، ص 272 .

130 . انظر : جوناثان راندل، **أمة في شقاق . . .**، مرجع سابق، ص 247 .

131 . انظر : عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق**، مرجع سابق، ص 269 .

132 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق . . .**، مرجع سابق، ص 253 .

133 . عبدالله الحسن، **الأقليات في الواقع العربي : الاندماج والتجزئة** (دمشق : دار مشرق مغرب، 1995)، ص 54 .

134 . **البديل الثوري في الحركة التحررية الكردية**، التقرير السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، 1981، ص 182 .

135 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق . . .**، مرجع سابق، ص 254 .

136 . المرجع السابق، ص 255 .

137 . المرجع السابق، ص 258 .

138 . مقابلة بين جوناثان راندل وعصمت رشيد وانلي في لوزان بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، انظر : جوناثان راندل، **أمة في شقاق . . .**، مرجع سابق، ص 240 .

139 . انظر : عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق**، مرجع سابق، ص 273 .

140 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق . . .**، مرجع سابق، ص 260 .

141. عبدالله الحسن، **الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة**، مرجع سابق، ص 56.

142. جوناثان راندل، **أمة في شقاق...**، مرجع سابق، ص 196.

143. المرجع السابق، ص 227.

144. المرجع السابق، ص 232.

145. عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق**، مرجع سابق، ص 281.

146. بافيج، **كردستان والمسألة الكردية** (بيروت: منشورات رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الأكراد، 1978)، ص 63.

147. انظر: ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958-1975**، مرجع سابق، ص 294.

148. جوناثان راندل، **أمة في شقاق...**، مرجع سابق، ص 297.

149. لقاء مع جلال الطالباني، مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 223 (دمشق: تموز/ يوليو 1990)، ص 22-23.

150. بيان الجبهة الكردستانية، مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 224 (دمشق: آب/ أغسطس 1990)، ص 82.

151. انظر: جوناثان راندل، **أمة في شقاق...**، مرجع سابق، ص 58.

152. بيان الجبهة الكردستانية، مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 229 (دمشق: كانون الثاني/ يناير 1991)، ص 101-102.

153. انظر: جوناثان راندل، **أمة في شقاق...**، مرجع سابق، ص 66.

154. المرجع السابق، ص 69.

155. المرجع السابق، ص 118.

156 . عبدالحسين شعبان، **بانوراما حرب الخليج: دراسة ونصوص قرارات مجلس الأمن 1990 ـ 1994** (لندن: دار البراق، 1994)، ص 101 .

157 . صحيفة **الشعب** (عمّان: 27 نيسان/ إبريل 1991) .

158 . بطرس بطرس غالي، «الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية»، **السياسة الدولية**، العدد 115 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 1994)، ص 12 .

159 . أحمد اللامي، «ضوء على تجربة المنطقة الآمنة في شمال العراق»، مجلة **دراسات عراقية**، العدد 6، السنة الثالثة (بيروت: نيسان/ إبريل 1998)، ص 41 .

160 . «ملف الحكم الذاتي لأكراد العراق»، **الكفاح العربي**، العدد 29، السنة العاشرة (بيروت: 1 تموز/ يوليو 1991)، ص 6 .

161 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق...**، مرجع سابق، ص 141 .

162 . «ملف الحكم الذاتي لأكراد العراق»، **الكفاح العربي**، مرجع سابق، ص 5 .

163 . صحيفة **الحياة** (لندن: 8 حزيران/ يونيو 1991) .

164 . صحيفة **الدستور** (عمّان: 5 حزيران/ يونيو 1991) .

165 . صحيفة **النهار** (بيروت: 17 حزيران/ يونيو 1991) .

166 . صحيفة **السفير** (بيروت: 10 حزيران/ يونيو 1991) .

167 . صحيفة **النداء** (بيروت: 21 حزيران/ يونيو 1991) .

168 . صحيفة **النهار** (بيروت: 25 حزيران/ يونيو 1991) .

169 . صحيفة **السفير** (بيروت: 3 تموز/ يوليو 1991) .

170 . صحيفة **الحياة** (لندن: 3 تموز/ يوليو 1991) .

171 . صحيفة **الرأي** (عمّان: 8 تموز/ يوليو 1991) .

172 . صحيفة **صوت الشعب** (عمّان: 11 تموز/ يوليو 1991) .

173 . صحيفة **الدستور** (عمّان: 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1991).

174 . صحيفة **النهار** (بيروت: 2 أيلول/ سبتمبر 1991).

175 . صحيفة **الحياة** (لندن: 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1996).

176 . لقاء مع جلال الطالباني أجراه كامران قرداغي، صحيفة **الحياة** (لندن: 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1996).

177 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق. .**، مرجع سابق، ص 144.

178 . عبدالمنعم الأعسم، «وثائق المفاوضات بين وفد الجبهة الكردستانية والحكومة العراقية»، صحيفة **صوت الكويت**، 31 تموز/ يوليو 1991 و1 آب/ أغسطس 1991.

179 . **قانون انتخاب المجلس الوطني لكردستان العراق** (أربيل: منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1992)، ص 20.

180 . **مستقبل العراق والأمن القومي العربي عقب حرب الخليج**، وقائع ندوة حوار بين ساسة ومفكرين عراقيين وعرب (دمشق: دون دار نشر، 1992)، ص 90.

181 . قرار إعلان الفيدرالية، صحيفة **البرلمان؛**، يصدرها البرلمان الكردي، العدد 3 (أربيل: تشرين الأول/ أكتوبر 1992)، ص 9.

182 . انظر: **قانون انتخاب المجلس الوطني لكردستان العراق**، مرجع سابق، ص 21

183 . غسان شربل، «البارزاني: التاريخ والجغرافيا ظلما الأكراد»، مجلة **الوسط**، العدد 321 (لندن: 23 شباط/ فبراير 1998)، ص 14.

184 . صحيفة **السفير** (بيروت: 9 يونيو/ حزيران 1993).

185 . لقاء مع مسعود البارزاني، صحيفة **الحياة** (لندن: 22 يونيو/ حزيران 1993).

186 . «طالباني يدعو اليهود لمساعدة الأكراد»، صحيفة **الحياة** (لندن: 6 شباط/ فبراير 1993).

187 . تصريح لمحمود عثمان، صحيفة **الحياة** (لندن: 28 تشرين الثاني/ أكتوبر 1992).

188 . نشر مقال صحيفة **مليت** التركية مترجماً في صحيفة **السفير** (بيروت: 28 تشرين الثاني/ أكتوبر 1992).

189 . انظر: جوناثان راندل، **أمة في شقاق. . .** ، مرجع سابق، ص 319.

190 . لقاء مع مسعود البارزاني، صحيفة **السفير** (بيروت: 10 تشرين الثاني/ أكتوبر 1992).

191 . «خريطة لكردستان تثير غضب أنقرة»، صحيفة **الدستور** (عمّان: 10 تشرين الثاني/ أكتوبر 1992).

192 . فايز سارة، «عام على إعلان الدولة الكردية»، صحيفة **السفير** (بيروت: 14 تشرين الثاني/ أكتوبر 1993).

193 . انظر: زبير سلطان، **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ**، مرجع سابق، ص 121.

194 . انظر: جوناثان راندل، **أمة في شقاق. . .** ، مرجع سابق، ص 418.

195 . صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 1 أيلول/ سبتمبر 1996).

196 . جوناثان راندل، **أمة في شقاق. . .** ، مرجع سابق، ص 389.

197 . المرجع السابق، ص 394.

198 . المرجع السابق، ص 424.

199 . غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 282.

200 . المرجع السابق، ص 283.

201 . أحمد ناجي قمحة، «أكراد العراق: الواقع والمستقبل»، **السياسة الدولية**، العدد 126 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 136.

المراجع

الكتـــب

1. إدمون غريب، **الحركة القومية الكردية** (بيروت: دار النهار للنشر 1973).

2. إبراهيم الشريف، **الشرق الأوسط** (بغداد: دار الجمهورية، 1965).

3. أحمد الزيدي، **البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية** (بيروت: دار الروضة، 1990).

4. البروفيسور بافيج، **كردستان والمسألة الكردية** (بيروت: منشورات رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الأكراد، 1978).

5. جلال الطالباني، **كردستان والحركة التحررية الكردية**، الطبعة الثانية (بيروت: دار الطليعة، 1971).

6. جليلي جليل ومؤلفين روس، **الحركة الكردية في العصر الحديث** (بيروت: دار الرازي، 1992).

7. جعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق 1948ـ1953** (النجف: 1954).

8. جوناثان راندل، **أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها** (بيروت: دار النهار، 1997).

9. شاكر خصباك، **الأكراد والمسألة الكردية** (بغداد: مطبعة الثقافة الجديدة، 1959).

10. شموئيل سيغف، **العلاقات السرية الإيرانية الأمريكية ـ الإسرائيلية** (عمّان: دار الجليل، 1983).

11 . شرف الدين البدليسي، **شرفنامه**، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، سنة النشر غير مذكورة).

12 . شلومو نقديمون، **الموساد في شمال العراق ودول الجوار** (عمّان: دار الجليل، 1997).

13 . زبير سلطان، **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ** (ديرالزور: دار الكشاف، 1995).

14 . صبحي عبدالحميد، **أسرار ثورة 14 تموز 1958** (بغداد: مطبعة الأديب، سنة الطبع غير مذكورة).

15 . الدكتور عزيز الحاج، **القضية الكردية في العشرينات** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984).

16 . الدكتور علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق**، الطبعة الثانية (لندن: دار كوفان، 1992، في ثمانية أجزاء).

17 . عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (بغداد: 1968، اسم الناشر غير موجود، في عشرة مجلدات).

18 . عبدالرزاق الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، الطبعة الرابعة (بغداد: مطبعة دار الكتب، سنة الطبع غير مذكورة).

19 . عبدالكريم فرحان، **حصاد ثورة: مذكرات السلطة في العراق 1958 - 1968** (لندن: دار البراق، 1994).

20 . عبدالرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال إلى الاستقلال**، الطبعة الثالثة (بغداد: مطبعة العاني، 1967).

21 . علي سنجاري، **الحركة التحررية الكردية: مواقف وآراء** (دهوك: مطبعة خه بات، 1997).

22 . عصمت رشيد وانلي، **كردستان العراق** (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1982).

23 . عبدالحسين شعبان، **النزاع العراقي الإيراني: ملاحظات وآراء في ضوء القانون الدولي** (بيروت: منشورات الطريق الجديد، 1981).

24 . عبدالحسين شعبان، **بانوراما حرب الخليج: دراسة ونصوص قرارات مجلس الأمن 1990 ـ 1994** (لندن: دار البراق، 1994).

25 . عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي 1950 ـ 2010** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997).

26 . عبدالله الحسن، **الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة** (دمشق: دار مشرق مغرب، 1995).

27 . غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

28 . فاضل حسين، **مشكلة الموصل**، الطبعة الثانية (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1959).

29 . **كردستان والحركة الكردية في العراق** (دراسة صادرة عن معهد الإنماء العربي: قسم الدراسات السياسية 1979).

30 . لازاريف، **المسألة الكردية 1917 ـ 1923** (بيروت: دار الرازي، تاريخ النشر غير موجود).

31 . محمود الدرة، **القضية الكردية والأمة العربية في العراق** (بيروت: اسم الناشر غير مذكور وكذلك سنة النشر).

32 . مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية: ثورة بارزان 1934 ـ 1945** (أربيل: منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1986).

33. ماجد عبدالرضا، **القضية الكردية في العراق** (بغداد: منشورات الطريق الجديدة، 1975).

34. ماجد عبدالرضا، **المسألة القومية الكردية في العراق 1958 ـ 1975** (بيروت: الحقيقة برس، 1987).

35. مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (لندن: مطبعة أوكسفورد 1969، باللغة العربية).

36. ناجي شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894 ـ 1974** (بغداد: مطبعة سليمان الأعظمي، 1974).

37. نجدة فتحي صفوة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب** (بيروت: المكتبة العصرية، 1969).

38. نوري شاويس، **من مذكراتي** (أربيل: منشورات حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، 1985).

39. وليد محمد سعيد الأعظمي، **ثورة 14 تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية السرية** (بغداد: المكتبة العالمية، 1989).

الدوريات والصحف والوثائق

1. برنامج المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي (بغداد: منشورات الحزب الشيوعي، 1970).

2. التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العراقي (بغداد: مطبعة دار الثورة، 1974).

3. التقرير السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني (منشورات الحزب المذكور، 1981).

4. **الثقافة الجديدة**، دمشق، العدد 223، تموز 1990.

5. **الثقافة الجديدة**، دمشق، العدد 224، آب 1990.

6. **الثقافة الجديدة**، دمشق، العدد 229، كانون الثاني 1991.

7. **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 115، يناير 1994.

8. **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 126، أكتوبر 1996.

9. **دراسات عراقية**، بيروت، العدد 6، السنة الثالثة، إبريل 1998.

10. **الكفاح العربي**، بيروت، العدد 29، السنة العاشرة، 1/ 7/ 1991.

11. **الوسط**، لندن، العدد 321، تاريخ 23/ 2/ 1998.

12. مستقبل العراق والأمن القومي العربي في حرب الخليج (وقائع ندوة حوار بين ساسة ومفكرين عراقيين وعرب، دمشق، 1992).

13. قانون انتخاب المجلس الوطني لكردستان العراق (أربيل: منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1992).

14. مجلة **الكادر**، نشرة داخلية يصدرها الحزب الديمقراطي الكردستاني (العدد 14ـ 15، آب 1975).

15. Middle East Journal, vol. 17, 1963.

16. صحيفة **الدستور** الأردنية 5/ 6/ 1991.

17. صحيفة **الدستور** الأردنية 9/ 10/ 1991.

18. صحيفة **الدستور** الأردنية 10/ 10/ 1992.

19. صحيفة **السفير** اللبنانية 10/ 6/ 1991.

20. صحيفة **السفير** اللبنانية 3/ 7/ 1991.

21. صحيفة **السفير** اللبنانية 10/ 10/ 1992.

22 . صحيفة **السفير** اللبنانية 28/ 10/ 1992 .

23 . صحيفة **السفير** اللبنانية 14/ 10/ 1993 .

24 . صحيفة **صوت الشعب** الأردنية 27/ 4/ 1991 .

25 . صحيفة **صوت الشعب** الأردنية 11/ 7/ 1991 .

26 . صحيفة **النهار** اللبنانية 17/ 6/ 1991 .

27 . صحيفة **النهار** اللبنانية 25/ 4/ 1991 .

28 . صحيفة **النهار** اللبنانية 2/ 9/ 1991 .

29 . صحيفة **صوت الكويت** 31/ 7/ 1991 و1/ 8/ 1991 .

30 . صحيفة **الرأي** الأردنية 8/ 7/ 1991 .

31 . صحيفة **النداء** اللبنانية 21/ 6/ 1991 .

32 . صحيفة **البرلمان**، صحيفة يصدرها البرلمان الكردي، العدد 1، أيلول 1992 .

33 . صحيفة **البرلمان**، العدد 3، تشرين الأول 1992 .

34 . صحيفة **الحياة** الصادرة في لندن 8/ 6/ 1991 .

35 . صحيفة **الحياة** الصادرة في لندن 3/ 7/ 1991 .

36 . صحيفة **الحياة** الصادرة في لندن 6/ 2/ 1993 .

37 . صحيفة **الحياة** الصادرة في لندن 22/ 6/ 1991 .

38 . صحيفة **الحياة** الصادرة في لندن 22/ 6/ 1993 .

39 . صحيفة **الحياة** الصادرة في لندن 29/ 10/ 1996 .

40 . صحيفة **الشرق الأوسط** الصادرة في لندن 1/ 9/ 1996 .

نبذة عن المؤلف

الأستاذ موسى السيد علي: حاصل على بكالوريوس آداب، ودبلوم فلسفة من جامعة بغداد عام 1975. عمل في ميدان الإعلام منذ عام 1977. نشر له عدد من الدراسات والأبحاث في دوريات عربية، وصدر له كتاب: هزيمة النصر وانتصار الهزيمة (دمشق: دار الجاحظ، 1993).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 - ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 - محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 - أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 - سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 - إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22 - عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 - جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 - عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25 - محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27 - صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989
28 - فايز سارة	الجيش الإسرائيلي : الخلفية، الواقع، المستقبل
29 - عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30 - جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32 - هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
33 - كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34 - عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة
35 - علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36 - مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37 - أحمد محمد الرشيدي — التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة

38 - إبراهيم خالد عبدالكريم — الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية

39 - جمال عبدالكريم الشلبي — التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن

40 - أحمد سليم البرصان — إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41 - حسن بكر أحمد — العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل

42 - عبدالقادر محمد فهمي — دور الصين في البنية الهيكيلة للنظام الدولي

43 - عوني عبدالرحمن السبعاوي
عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي — العلاقات الخليجية ـ التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل

44 - إبراهيم سليمان مهنا — التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة

45 - محمد صالح العجيلي — دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية

46 - موسى السيد علي — القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

1 . تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط .

2 . يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى .

3 . يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية .

4 . يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق .

5 . يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية .

6 . يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد) .

7 . على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت) .

8 . تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع .

9 . تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث .

10 . تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه .

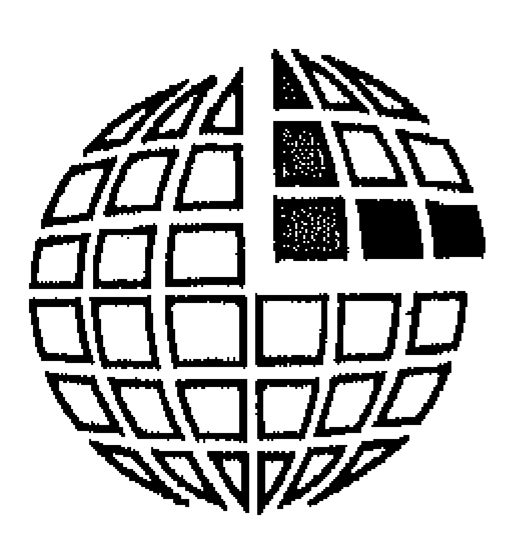
11 . يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة .

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة .

ثانياً - إجراءات النشر :

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**» .
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم .
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير ، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم .
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث .
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر .
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر ، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز .



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص . ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية .
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

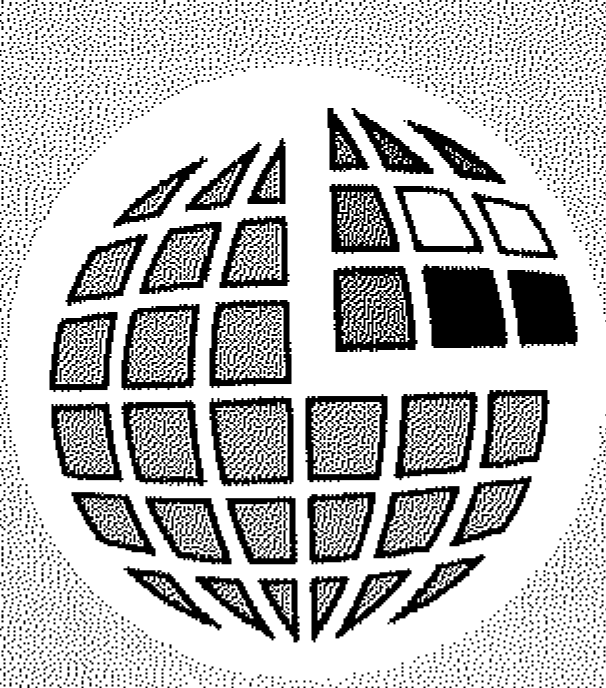
ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، إ.ع.م: هاتف: 6423776 _ 9712؛ فاكس: 6428844 _ 9712؛ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae